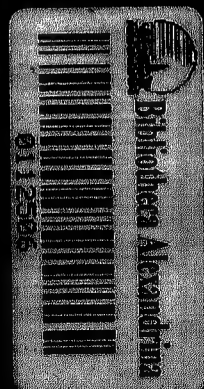


اصحاح محمد سليمان

# أزمة الحكم في مصر

١٩١٩ — ١٩٥٢





الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية
رقم التصنيف: ٧٥٤٤
رقم التسجيل: ١٧٤٤

عصام محمد سليمان

# أزمته الحكم في مصر

١٩٥٢ — ١٩١٩



General Organization of the Alexandria Library (GOLAL)  
Alexandria, Egypt



## الإهداء

إلى الذى يحب الفضيلة

وإلى الذى يكره الفضيله

إلى الشجاع الحر

وإلى التذل الجبان

## مقدمة

هذا كتاب د أزيمة الحسك في مصر ، وهو تحليل لشخصية مصر  
ورجالها وأحداثها والظروف التي مرت بها منذ سنة ١٩١٩ إلى ١٩٥٢  
ولا بد من قراءته لتكامل من أراد أن يزود بالثقافة والعلم أو  
يعرف حقيقة الحركة الوطنية .

ومهما كان من أمر هذا الكتاب . فقد توخيت فيه الصدق  
والأمانة ، فالصدق دائما أسلوب الفضيلة في الكتابة والضوء الذي  
ينير الصفحات . والأمانة هي الصفة التي يتحل بها المؤلف ليكتب  
في جرأة وثقة دون خوف أو وجل .

والكريم هو الذي يكتب لله والعلم معتمداً على خلقه حتى يصدق  
عليه قول الله تعالى : إنك لعلي خلق عظيم .

## ثورة سنة ١٩١٩

عندما أعلنت بريطانيا الحماية على مصر إبان الحرب العالمية الأولى أصبحت هي صاحبة السلطة العليا في البلاد - فلما وضعت الحرب أوزارها وتقدم الشعب بمطالبه في الجلاء ، ورفضت السلطات البريطانية الاستجابة للشعور الوطني ثار الشعب ولم يأبه بالقوة البريطانية في ذلك الحين ، واستقبل رصاص الانجليز هاتفاً والاستقلال التام أو الموت الزؤام، وفعلوا سقط الكثير ولكن روح الشعب لم تسقط. وكانت ثورة ١٩١٩ صورة واضحة لإيمان الشعب وحرمة وعزمه ، فقد اشترك في الثورة أبناء مصر جميعا - الأغنياء والفقراء، المتعلمون والجهال ، الموظفون والفلاحون ، الرجال والنساء . وكان يحدوهم هدف واحد هو الاستقلال .

ولكن - للأسف سرعان ما تمزقت عناصر هذا التماسك القوى أمام مطامع الزعماء - أو بمعنى آخر أمام بريق الحكم الذي راح يفرى القادة لثماقتوا عليه وخلق بينهم طبقة من المستوزرين تتسابق نحو السلطة والسلطان وهم في سبيل هذه الغاية نسوا الواجب الذي أنيط بهم والمسئولية التي ألغاها عليهم الشعب فأصبحوا وأمسوا ولا هدف لهم إلا كرسي الحكم ، فإذا ما جلست عليه جماعة سرعان ما راحت تكيدها جماعة أخرى حتى تزيحها من مكانها . وهكذا انخرفت الثورة عن أغراضها وأرخت الستار على العمل لتحقيق الاستقلال أو العمل للحفاظ على الدستور ، فقد كان الزعماء والقادة يحققون الأناية التي ينقدونها - وهم في سبيلهم إلى ذلك داسوا على أشرف الأوضاع - على كرامة الشعب وحرية - فلم تكن المشكلة

إذن الاحتلال أو الصالح العام بقدر ما كانت مشكلة أزمة الحكم في مصر وسنرى من منطق الأحداث صدق هذا القول .

## ٩ - تعدد الجبهة الوطنية

في سنة ١٩٢١ بعد أن هدأت الثورة على أثر التبليغ البريطاني بدعوة مصر الدخول في مفاوضات لحل القضية المصرية - تألفت وزارة عدلى يكن ( ٢٧ مارس ١٩٢١ ) وكان هدفها الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لتحقيق الجلاء والاستقلال . وكان سعد زغلول حينئذ في باريس فعاد مسرعاً ولما هرض عليه عدلى باشا الاشتراك في الوفد المصرى الذى سوف يسافر إلى لندن للمفاوضة اشترط أن تكون له رئاسة ذلك الوفد بحجة أنه زعيم البلاد وأنه الوكيل الشرعى عن الأمة وأن له وحده حق الكلام باسمها . إلا أن عدلى لم يوافق على ذلك فقد كان هو رئيس الحكومة وجرياً على الأوضاع المتبعة يجب أن يكون رئيساً للوفد فلم يحدث أبداً فى أى مؤتمر سياسى إن كان رئيس الحكومة عضواً فى المؤتمر لا رئيساً له ، ولما عرض هذا الخلاف على الهيئة الوفدية أخذت برأى عدلى . واكن سعد تمسك برأيه وأصر على أن يكون هو رئيس الوفد ثم أعلن عدم الثقة بالوزارة فانشق الوفد على نفسه واعترض محمد محمود وعلى علوبه وغيرهما على سعد ، فاعتبرهم منشقين وهكذا بدأ الخلاف يأخذ طريقه إلى كتملة الآلة لتتقسم شيعاً وأحزاباً .

كانت القوى التى تحكم مصر ثلاث - الانجليز بحكم وجودهم الاستعمارى والملك أو السلطان أحمد فؤاد كما كان اسمه فى ذلك الحين ،



والزعماء الذين كانوا يتناوبون الحكم مع بعضهم كما تتناوب الفرق الرياضية الكرة . أما الشعب وهو صاحب الحق وصاحب النفوذ الشرعى فقد كان ضالاً بين هؤلاء - كان المفروض أن تكون له الكلمة العليا ولكن للأسف لم تكن له أى كلمة ، فقد لجأ الانجليز إلى الارهاب ولجأ السلطان إلى العبث بحقه بينما كان الزعماء يفررون به ، ومن ثم ضل الشعب وضاع .

نعود إلى أحداث التاريخ لنسك الخيط من أوله لنجد أن شقة الخلاف اتسعت بين عدلى وسعد - فعلى يريد أن يحكم ويفاوض الانجليز وإن الانسان ليتساءل : كيف يجوز لحام أن يدافع عن رجل دون أن يملك التوكيل الشرعى ؟ ولكن عدلى أغفل حق الشعب وزعم نفسه رئيسا للحكومة لم يوله الشعب حق الوكالة وراح يفاوض الانجليز - وهو بهذا قد أضر كثيراً بقضية البلاد ، لأن الانجليز استضعفوه حينما عرفوا أنه لا يملك الأوراق التى تخوله الكلام باسم



الملك أحمد فؤاد

الشعب وكان الأولى بـعدلى وقد أغتصب الحكم حيث لا يملك الأغلبية ألا يحكم أو أن يترك الحكم على الفور كما كان الأولى به ألا يفاوض بتاتا كيلا تعتبر مفاوضته اعتراف بحق لا حق للانجليز فيه . وإذا كان عدلى مسئولا فى اغتصاب الحكم وافساد الأداة السياسية ، فإن سعد هو الآخر لا يقل عنه مسئولية - بل ربما كانت

مسئوليته أكبر لأنه ينزعهم البلاد وخطأ الزعيم يكون أكثر جسامه  
في نتيجته ويعود على الشعب بخسارة مؤكدة . وهو في موقفه  
المعارض لعدي أضعف الجانب المصرى كله في مفاوضاته وأعطى  
فرصة للمستعمر لكي يثبت سلطانه من جراء انقسام الشعب . كان  
الأولى يسعد أن يشد من أزر عدلى لأن أى مكسب يعود به المفاوض  
المصرى إنما يعود على الوطن ، ولكن شهوة السلطان أعمت الزعيمين .

وبعد هذا الانقسام عرفت مصر الحزبية - فقد كان هذا الانقسام  
بداية انقسامات عديدة وبداية صراع شديد على السلطة بين الزعماء .  
وقامت المظاهرات ضد عدلى في كافة أنحاء البلاد مما اضطر  
الحكومة لأن تتدخل بالقوة المسلحة وتطلق النار على المتظاهرين  
فقتلت كثيرين وأصاب آخرون بجراح بالغة مما جعل موقف  
الحكومة وموقف المفاوضة سيئا - على أن سعداً زاد النار اشتعالا  
فراح يطوف البلاد ويخطب في الجماهير ويحث الناس على كراهية  
الحكومة . ولقد دلت كل الدلائل على أن المفاوضات فاشلة ، ومع ذلك  
غادر عدلى مصر فوصل لندن يوم ١١ يونيو ١٩٢١ وبدأ مفاوضاته  
مع لورد كيرزن . ومن اللحظة الأولى تعثرت المفاوضات ولكنها  
طالت من غير جدوى ، فكما ذكرت استضعف الانجليز عدلى وكان  
الأولى بالرجل وأشرف له أن يقطع المفاوضات ويعود ولكنه  
كان يعرف أن نهايته في نهاية المفاوضات فأراد أن يعطيل فترة  
حكمه ما أمكنه وبذلك ظل بلندن حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٢١ حيث  
غادرها عائداً إلى مصر ، فما أن وصلها حتى بادى إلى تقديم استقالته  
يوم ٨ ديسمبر ١٩٢١ .

## السراى

كانت السراى تنظر إلى الأحداث الجارية في مصر بعين حذرة فقد تولى الملك فؤاد السلطة وهو كبير السن فانتقص حرارة الشباب خصوصاً وأنه تبوأ العرش بعد حياة قاسية مريرة ، كما أنه مقتصد العرش من صاحبه الخديو عباس - ولم يكن جلوسه على العرش نتيجة كفاءة شخصية أو بقوة يمينه أو برغبة شعبية وإنما نتيجة لرغبة الانجليز . فالانجليز هم الذين خلعوا الخديو السابق وهم الذين اختاروا فؤاداً سلطاناً دون النظر إلى الدور الشرعى في الوراثة ، ولذلك حاش فؤاد وحكم وهو يعمل بما تمليه السلطة البريطانية - فكان يسقط الوزراء ويعينهم بناء على رغبة الانجليز . ولم يذكر التاريخ أنه اختلف مرة مع الانجليز لأن مطالبه سارت مع مطامعهم ولكن لأنه كان يملك الحاسة السادسة التى تدله على رغبات الانجليز دون افصاح منهم أو تلميح من جانبهم . ولذلك كانت السراى تكتفى دائماً بأن تترك للانجليز الجانب الأكبر من الغنائم التى تنهبها من الشعب وتأخذ النصيب الصغير .

ولما تقدم الانجليز بالتبليغ البريطانى ( ٣ ديسمبر ١٩٢١ ) ثارت البلاد وانتفض سعد الفرصة قراح يشعل الثورة حتى اضطرت السلطة البريطانية الممثلة فى لورد اللبى الى اعتقال سعد ( ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ) ونفيه إلى سيشل .

ولم تتحرك السراى لهذا الاعتقال - فقد كان فيه اهدار تام لكرامة البلد - إذ كيف يمكن لدولة أجنبية أن تعتقل مواطناً مصرياً

دون أن تأبه الحكومة مصر أو ملكها ؟ .. ولعل الملك كان يخشى أن يحتاج فيكون مصيره هو الآخر المنفى وهكذا قيل الملك أن يعيش مطأطئ الرأس .. أما الشعب فلم يلق بالاً بالانجليز أو السراى فقابل العنف بالعنف وراح يواجه رصاص الانجليز بشجاعة عالية متخذاً في الوقت نفسه طريق المقاومة السلبية فأعلن عدم التعاون مع الانجليز وقاطع بضائعهم وسفنهم وشركاتهم وتجارتهم ، بينما استمر الانجليز في التسيكل بالشعب فأمعنوا في الاعتقالات .

كانت البلد في فوضى - فالوفد كان يتخذ من الشباب المتحمس ذريعة ومهلية ليدعم نفوذه بين الشعب - وكان يتخذ من الاعتقالات البريطانية لبعض زعمائه دعاية لنفسه كي يؤول إليه الغنم في النهاية .

أعلن الوفد عدم الدخول في مفاوضات واعتبر كل من يفادض الانجليز أو يريد أن يدخل معهم في مفاوضات أنه خائن ، بينما سعد زغول نفسه سلم من قبل بمبدأ المفاوضات مع عدلى على شرط أن يكون رئيسها ، فهو إذن لم يختلف على المفاوضات ، وإنما اختلف على الرئاسة وهكذا كان الوفد دائماً يبرر الأمر مرة ويحرمه مرة أخرى ، وهكذا كان الوفد أيضاً يشعل النار لأنه كان يعرف أنه كلما اشتدت النار التها بها كلما اقرب مجيئه للحكم . وفي هذا قال سعد مرة « شدى يا أزمة تنفرجى » أما بقية الزعماء فقد كانوا ينتظرون الفرج ، والفرج في نظرهم أن يتلفقوا الكرة ويشكلوا الوزارة .

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ظل مركز الوزارة شاغراً منذ استقالة عدلى يكن باشا ( ٨

ديسمبر ١٩٢١) حتى أول مارس ١٩٢٢ . وفي خلال تلك الفترة تخرج الموقف فليس من الطبيعي أن تظل دولة زهاء ثلاثة أشهر دون حكومة ، ومن ثم رأى الانجليز بالاتفاق مع السراى أن يقوموا بحركة تمثيلية ليخدروا أعضاب الشعب - فصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وفيه اعترفت بريطانيا باستقلال مصر مع تحفظات . ولقد اختلف الناس في تصريح ٢٨ فبراير فالبعض رآه خطوة نحو الاستقلال والبعض الآخر رآه تدعيماً لسلطان بريطانيا على مصر .

والواقع - أن تصريح ٢٨ فبراير كان فرصة للسراى فيه تمكنت أن تتأرجح بالحكم كما تتأرجح ببندول الساعة - بين الوفد وخصومه - وبه تمكنت أن تقنن رغباتها وتجعل تصرفاتها العدوانية على الشعب وعلى الدستور فى ثوب شرعى .

كانت السراى تسير رؤساء الوزارات كيفما شاءت وكانت تحرّكهم كما تحرّك قطع الشطرنج ولكنها كانت تنقص السند القانونى الذى يبرر لها تصرفاتها ، فلما صدر تصريح ٢٨ فبراير كان فيه الحجة القانونية التى تبرر للسراى كل اعتداء لها على الشعب وعلى حريته أضف إلى ذلك أن السلطان أحمد فؤاد ترقى من وظيفة سلطان إلى وظيفة ملك فأصبح اسمه الملك أحمد فؤاد .

ولذا كان الوفد قد هاجم تصريح ٢٨ فبراير فلأنه كان مغرماً بمهاجمة كل شئ بريطانى حتى يزداد شعبية - ولكنه كان فى أعماقه موافقاً لهذا التصريح - فقد ظل سعد زغلول ومن بعده النحاس باشا وزعماء الوفد يتمسّدون بالدستور الذى تمنحهم عنه تصريح ٢٨ فبراير ، فقد كان الوفد يعتقد أن تصريح ٢٨ فبراير سيكون السلم

الذى يصعد عليه إلى الحكم ولكنهم لم يجرؤ على تأييده خوفا من الشعب ولم يهاجمه خشية أن ترجع بريطانيا أو ترجع السراى عن إصداره فصمت داهيا أن يبارك الله فيه . أما خصوم الوفد وبقية المستوزين فقد رأوا فيه وسيلة يتمكن بها الملك أن يدعوهم للحكم . وهكذا وجد تصريح ٢٨ فبراير قبولا لدى الطبقات الحاكمة الانجليز - السراى - الوفد - خصوم الوفد . أما الشعب فكان مضللا لأن زعمائه الذين أولاهم نقته كانوا مشغولين عنه بالنفع الذى سوف يأتهم حتى لو كان ذلك النفع على حساب الشعب :

### الدستور

وفى أول مارس شكلت وزارة ثروت باشا ، وكان ههما الأول تنفيذ ما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير فأعلنت الاستقلال واعتبرت يوم ١٥ مارس عيد استقلال البلاد . كما أعلنت السلطان أحمد فؤاد ملكا على البلاد فأصبح لقبه الملك أحمد فؤاد . ثم شكاهى لجنة لوضع الدستور والشروع فى إصدار قانون الانتخاب المرافق للدستور .

لم يكن ثروت إلا واحداً من المستوزين الذين ينتظرون فى الطابور الطويل بغية أن يقع عليه الدور فى الرئاسة . فقد كان وكانت وزارته ينقصها التأييد الشعبى ولم يكن لها ثمة سند من رأى العام ، كما أنها جاءت نتيجة مفاوضات طويلة بين السراى والانجليز كى تنفذ تصريح ٢٨ فبراير .

ومن الغريب أنه بينما أعلنت بريطانيا استقلال مصر - كانت السلطة البريطانية تقبض على سعد زغلول وعلى غيره من المواطنين

لنفهم خارج البلاد أو لاعتقالهم أو محاكمتهم - وهذا إجراء  
لعسرى لا يتفق مع اعلان الاستقلال - كما لا يتفق وكرامة رئيس  
الوزراء . إذ كيف يقبل رجل كرسى الوزارة في دولة مستقلة - بينما  
هناك دولة أخرى أجنبية تمتثل



أحمد لطفي السيد

أحد أعضاء لجنة  
الأشقياء التي وضعت  
الدستور، ترجم لفلسفة  
اليونان بشر بالديمقراطية  
ولكنه اشترك فيما بعد  
في حكومة محمد محمود  
التي عطلت الدستور وفي  
الحكومات الأخرى التي  
اعتدت على الدستور .

مواظبه - أضف إلى ذلك أن رئيس  
الوزراء ثروت باشا نفسه اتخذ سبيله  
للحكم البطش والعنف وكبت الحرية -  
الأمر الذي لا يتفق مع ما تزعمه  
حكومته من أنها جاءت لتوطد أركان  
الحكم الديمقراطي الذي يقوم على  
دستور وبرلمان وكان هذا الاستقلال  
المرعوم غريباً إذ كيف يمكن أن يكون  
بيننا جنود الاحتلال ترسخ في البلاد ؟  
ولعل أحسن وصف لهذا الاستقلال  
هو الوصف الذي أطلقه عليه المرعوم  
الأديب وحيد الأيوبي بأن سماه  
« الاحتقال » . وإذا كان الاستقلال  
أو الاحتقال نسخة سياسية فالدستور  
كان هو الآخر أسطورة وخرافة .

ليست العبارة في الدستور بألفاظه  
بقدر ما هي في تطبيقه فمعظم دساتير العالم نسخية ولكنها تصبح شريعة  
عندما تقع في يد جامدة . وكذلك كان شأن دستور ١٩٢٣ تعرض

لكثير من الالهانات - فقد وقف الوفد منذ اللحظة الاولى ضد الدستور - لان الوفد كان يكره كل شيء يصدر عن غيره سواء كان نافعا أو ضارا - ولأنه أناني يؤثر أن ينتمى كل شيء له - ولأنه كان يخشى أن يكون الدستور أداة تحول بينه وبين مجيئه للحكم ولذلك حارب به وهو في المهمل . ولكن سعداً الذي قال عن الدستور أنه من وضع لجنة الاشقياء سرعان ما احتضنه واعتبره هو ومن بعده خليفته النحاس باشا قرآنا غير قابل للتعديل أو التبديل لأنه رأى فيه فيما بعد هو والنحاس باشا أنه السلم الذي يصعد عليه الوفد للحكم ، ولكن هذا القرآن الذي كان مقدسا في نظر الوفد لم يخل من اعتداء الوفد عليه ؛ بل إن الوفد اتخذ منه وسيلة مرغ به جبين الأمة في التراب مرات عديدة .

أما خصوم الوفد فقد وجدوا في الدستور ثغرات نفذوا منها إلى مقاصدهم ليستولوا على حكم رجمي ليسو أهلا له . كما أن ذلك الدستور المسكين لم يخل من اعتداءهم عليه بل وتعطيله والغائه .

أما السراى فقد أيدت الدستور لأن فيه فجوات تيسر لها الاعتماد على الشعب كما عارضته لأن الجدية التي صيغت بها مواده ادهبتا ، ولذلك وقفت السراى منه موقف المتهيب الحذر على أنها كانت لا تفتأ أن تعتدى عليه كلما سنحت لها الفرصة .

أما الانجليز فقد رأوا في الدستور والانتخاب والبرلمان وسيلة لانحراف ثورة ١٩١٩ وشغل الشعب وتفتيته ، وفعلا بعد أن كان في البلد حزبين هما الحزب الوطني وحزب الوفد تأسس حزب الأحرار الدستوريين ( أكتوبر ١٩٢٢ ) ثم تأسس بعد ذلك علي مر السنين



حزب الاتحاد ثم حزب الشعب ثم حزب مصر الفتاة ثم التشكيلات الزرقاء والتشكيلات الخضراء ثم حزب السكتلة الوفدية ثم حزب الاخوان المسلمين . كل ذلك غير المستقلين الذين كان كل واحد منهم بمثابة حزب قائم بذاته ، وبمرور الزمن فقدت الأحزاب القيم والأغراض التي قامت من أجلها ، كما فقدت الميزات الأدبية والخلق السياسي وفقدت قوتها التعبيرية في نيا بها عن الشعب وأصبحت السلطة كلها مركزة بين دار المندوب السامي والسراي . وأصبحت الأحزاب وأصبح رؤساء الوزارات والوزراء بمثابة قطع من الشطرنج تحركها القوتان المتلاعبتان الانجليز والسراي . وعلى هذا الأساس استعالت وزارة ثروت لأن السلطات الحاكمة استغلتها ثم طرداها .

وشكل توفيق نسيم باشا الوزارة ( ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ) وشأنه شأن كل حاكم ضعيف فسخ بعض بنود الدستور ليحد من سلطة الشعب ارضاء للملك ثم حذف بعض بنود الدستور الخاصة بالسودان ارضاء للانجليز ولما انتهى من مهمته استقال ( ٥ فبراير ١٩٢٣ ) . وهكذا جاء الرجل وذهب دون أى اهتمام من جانبه لقضية الشعب ، فقد كان الرجل تافها لا يؤمن إلا بالانجليز والسراي ، أما ايمانه بالوطن فقد كان كذبا ولم يمكث في الحكم غير شهرين تقريبا ثم ظل مكانه شاغرا زهاء شهر ونصف حتى خاف الناس ألا يصدر الدستور إلى أن تألفت وزارة يحيى باشا ابراهيم ( ١٥ مارس ١٩٢٣ ) .

جاءت هذه الوزارة نتيجة تسمح أعضائها بأعتاب السراي وأعتاب المندوب السامي ، فقد كان المعروف عن يحيى باشا ابراهيم أنه من رجال السراي حتى أصبح فيما بعد رئيسا لحزب الاتحاد وهو

الحزب الذى ألقته السراى ليساندها فى اعتدائها على الشعب بمؤازرة حسن نشأت باشا رئيس الديوان المملكى بالنياية فى ذلك الوقت : ومن المؤسف عن هذه الوزارة أن يدلى رئيسها بحديث يقول فيه إنه يعتمد على تأييد دار المندوب السامى ، ومن المحزن أن يجيىء هذا التصريح بينما السلطة البريطانية تبطش بالمصريين وتحكم على الكثير منهم بالنفى أو بالسجن أو الاعتقال ، ولكن التهاافت على الحكم هو الذى جعل يحيى باشا يدلى بهذا التصريح .

وفى ١٩ أبريل صدر الدستور بعد أن عارض فى إصداره الملك فؤاد ولكن الملك اضطر أن ينحى أمام قوة رأى العام ؛ وفى ٣٠ أبريل صدر قانون الانتخاب وفى الوقت نفسه أفرجت السلطة البريطانية عن سعد (٢٧ مارس ١٩٢٣) الذى كان معتقلا فى جبل طارق وعن المصريين الآخرين فليس من الذوق أن يصدر الدستور الذى يكفل الحريات بينما الكثير فى المعتقلات .

### أول مجلس نيابى

أجرت وزارة يحيى باشا الانتخابات فى ظل الدستور الجديد ، والملحق يقال إنها الانتخابات الوحيدة التى أجريت بنزاهة . فقد رشح يحيى باشا ابراهيم نفسه فى دائرته الانتخابية منيا القمح وسقط فيها وفاز عليه مرشح الوفد . وكان سقوطه مفخرة أكثر منه نجاحا لأنه الدليل على نزاهة الانتخابات وحرية رأى وعدم التدخل فى التأثير على الناخبين . وفى الثلاثين سنة التى عاشها الدستور والبرلمان خلال حكمى فؤاد وفاروق لم تر مصر انتخابات نزيهة إلا هذه

الانتخابات التي أجراها يحيى باشا إبراهيم وإذا كان للرجل مأخذ على حكمه فإن نزاهة الانتخابات التي أجراها شفيق له في كل شيء .  
وفاز الوفد بأغلبية المقاعد النيابية إذ حصل على ٩٠ في المائة من الأصوات ضد خصومه من الأحرار الدستوريين وأعضاء الحزب الوطني والمستقلين فلم ينجح من الخصوم إلا من كان يتمتع بعصية قوية مثل محمد محمود باشا من الأحرار الدستوريين ، أو من كان له تاريخ راسخ في الوطنية مثل عبد الرحمن الرافعي من الحزب الوطني الذي نجح بنصف صوت . وعلى الأثر استقال يحيى باشا إبراهيم ( ١٧ يناير ١٩٢٤ ) .

### سعد زغلول يتولى الحكم

أسفرت الانتخابات عن نجاح الوفد بأغلبية ساحقة - فكان من الطبيعي - طبقاً للدستور أن يتولى الوفد الحكم فدعا الملك سعداً لتولى رئاسة الوزارة ( ٢٨ فبراير ١٩٢٤ ) فقبل .

ولقد اختلفت الناس في أمر سعد ، فالبعض كان يرى توليه الوزارة لأنه صاحب الأغلبية البرلمانية ، والدستور ينص على أن يتولى صاحب الأغلبية الوزارة . بينما كان يرى البعض الآخر عدم توليه الوزارة حتى يظل بعيداً عن التيارات الوزارية ، وبمناهى عن الشكليات الحكومية وبذلك يظل حراً في دفاعه عن القضية الوطنية ويكون بمثابة رقيب على الوزارة . إذ كيف يسلك طريق الحكم والاحتلال جاثم على البلاد . ففي بعده عن الحكم - صون للحركة الوطنية كيلا يكشف نفسه وورقه أمام الانجليز . ولقد كان

لسعد مواقف ضد السراى فكيف يستقيم الأمر إذن وهو فى رئاسة الحكومة ؟ ستكون النتيجة واحداً من اثنين إما التوتر الشديد أو الاستسلام الشديد وكلا الأمرين مضر بالوطن ، فالخطة تقضى بأن يظل سعد بعيداً عن الحكم حتى يلجأ إليه الوطنيون عند اشتداد الأزمات ثم ان قبول سعد الحكم فى ظل تصريح ٢٨ فبراير الذى صدر من الانجليز وفى ظل الدستور الذى صدر منحه من الملك فيه معنى تسليم سعد بسطة الانجليز وسطة السراى ولا يبنى ذلك أن سعداً قبل الحكم كى يزيل مساوىء تصريح ٢٨ فبراير أو كى يجعل من الدستور قيماً للبلد .

وإذا كان سعد قد قبل الوزارة بحجة أنه رئيس الأغلبية وأن الدستور يخوله حق تولى الرئاسة فهذه حجة واهية ، لأن قوة سعد جاءت من وقوفه ضد السراى ووقوفه ضد الانجليز ، السلطتين الحاكمتين البقيضتين إلى الشعب . فإذا قبل سعد الحكم فإنه يكون قد انتقل من صف الزعامة الشعبية إلى صف الحاكمين المستوزين الذين ينتظرون العطف من السراى أو من الانجليز ، وبذلك يفقد وكالته عن الأمة .

لقد أخذ البعض على سعد سنة ١٩٢١ فى عهد وزارة عدلى تمسكه برئاسة الوفد المسافر إلى لندن للمفاوضة ، وقالوا أنه كان على سعد ألا يقبل مبدأ المفاوضة أبداً - لا أن يتمسك برئاسة المفاوضة - وأن يعتبر الانجليز دخلاء محتلين وأعداء ، والعدو يجب عدم نقاشه أو مفاوضته لأنه مغتصب . وإذا كانت مصر لا تملك القوة العسكرية لطردهم فلا أقل من إهمالهم وعدم مساومتهم خصوصاً من زعيم يتمتع

بشعبية هائلة - فما بالك اليوم وهو يرأس الحكومة ويعترف بوجودهم  
بما يعطيهم صبغة شرعية وحقا لا يحق لهم فيه ؛

ولقد لعق سعد يد السراى عندما قال فى خطاب العرش دلا انقصام  
بين العرش والامة . كما لعق يد الانجليز عندما قال فى نفس  
خطاب العرش عن القضية المصرية « إن الحكومة تعمل لتحقيق الآمال

الوطنية . ومهما كان فقد  
قبل سعد الحكم ، فانحرف  
بالشورة عن الغاية التى قامت  
من أجلها سنة ١٩١٩ . وإذا  
كان الآخرون قد انحرفوا  
عن الثورة فليس فى ذلك مبرر  
لسعد لينحرف هو الآخر ،  
لأن سهداً كان زعيماً  
أولته الامة ثقها أما الآخرون  
فلم تولهم الامة ثقها . ولذلك  
بانت مسئولية سعد كبيرة  
وبضاياع هذه المسئولية بانت  
مهمة الدولة تخريج طابقات من



أحد أبناء الشعب ، أو أحد  
الرعاع كما كانوا يسمونهم . هياً  
كرسى الحكم لسعد كى يجلس عليه  
الرجال يتولون حكم البلد دون آن يشوروا لمصلحة البلد أو منفعتة .

وإذا كانت مجادىء الثورة قد فسدت تماماً بتولى سعد الحكم  
فالحياة النيابية هى الأخرى قد تطرق إليها الفساد ، فسيطرة سعد  
على النواب ووصفه نواب الامة بأنهم « نمر » وقوله « لو رشح الوغد

حجراً لنجاح ، كل ذلك تد خلق العقد النفسية وخلق مركب النقص في نفوس النواب - فقدوا الجرأة وفقدوا الثقة بأنفسهم وفقدوا قوة التعبير عن ناخبيهم وباتوا يأنثرون بما يأمر به رئيس الحكومة ودليل فساد الحياة النيابية ما حدث في برلمان سعد ، فقد قرر البرلمان إلغاء قانون الاجتماعات الذي كانت قد أصدرته وزارة يحيى باشا إبراهيم ولكن الحكومة طلبت إعادة النظر في قرار الإلغاء بحجة أنها لم تكن حاضرة ( في جلسة أول يوليو ) وتولى سعد بنفسه شرح الطلب وتمسك به فعدل المجلس عن قراره الأول ، كل ذلك وغيره أفسد الحياة النيابية .

ومن سخرية القدر أن قانون الاجتماع هذا الذي صدر في عهد يحيى باشا إبراهيم والذي لم يرد سعد أن يلغيه لأنه أراد أن يستخدمه ضد خصومه - إن هذا القانون قد استخدم ضد سعد - فبعد سقوط سعد ظل القانون قائماً لجأت وزارة ١٩٢٥ الرجعية والتي تولى صدقي باشا فيها شؤون وزارة الداخلية واستخدمته ضد الوفد في تفريق اجتماعاته وتقييد حريته . وهكذا يظهر لنا جلياً أن كل رئيس وزارة كان يصدر القوانين لتحكم أغراضه لا لتحكم النفع العام - ناسياً أن القانون سلاح له حدان وقد يقتل نفسه به قبل أن يقتل خصمه .

وإذا كانت الحياة البرلمانية قد فسدت فإن الروح الوطنية التي انبثقت من ثورة ١٩١٩ - قد بردت ثم تطرق إليها الفساد - ذلك أنه لما أثبتت مسألة عدوان الإنجليز في السودان وراحت المعارضة تؤاخذ حكومة سعد على سكوتها قال « هل عنكم تجريدة ؟ » وهي جملة ما كانت تصدر من رئيس حكومة شعبي ، فلم يسبق ولم يحدث

أن صدرت جملة مثلها من أى رئيس حكومة سواء كان هذا الرئيس من الحكومات الشعبية أو الرحمية أو الأقلية أو حتى تلك التي تتمتع بتأييد السلطة البريطانية لأنها كانت بمثابة بعث اليأس إلى النفوس وقتلا للروح الوطنية ، وتدل على منتهى الضعف والتسليم ، فما بالك وقد صدرت من سعد زغلول نفسه زعيم البلاد ورئيس الحكومة



الشعب الخافى الذى كان يؤمن  
بسعد - لقد فضل سعد رئاسة  
الحكومة على أن يظل مع الحفاة

يتفق فيه الحاكم والانجليز على تسخير الشعب وتحطيم معنوياته .

وصدرت على مشهد من  
النواب وفي قاعة البرلمان .  
وإذا كان سعد قد لقن الناس  
الدعوة للانجليز حيث هتفوا  
« الحماية على يد سعد ولا  
الاستقلال على يد عدلى »  
فإن ذلك يدل على الانانية التي  
لا حسد لها وعلى الاستهتار  
الشديد بالبلد وتعليم الشباب  
الكفر بالوطنية ، وتمجيد  
الاستعمار وترويض الناس  
على أن يقبلوا الوضع الذى

كذلك تطرق الفساد إلى الأداة الحكومية حيث استن سعد مئة  
المحسوبة وهى السنة التي اتبعها كل رئيس وزراء بعد ذلك فقد قال  
سعد مرة « لى آسف كل الأسف لأن أقاربى غير أكفاء ، وإلا  
كنت عينت منهم فى كل مكان ولكان عندنا حينئذ إدارة زغلولية

بكل معنى الكلمة رسماً ومعناً ودماً ، كما قال أيضاً : « إنى عازم عند تعادل  
السكفايات والمقدرة أن أوثر دائماً قريباً لى » .

ولم يفعل سعد شيئاً عندما سارت السياسة البريطانية على العمل  
لفصل جنوب الوادى وتوطيد النفوذ البريطانى فى السودان . ولم  
يتحرك إلا عندما تلقى رسالة بالسفر إلى بريطانيا لاجراء محادثات  
تخزم أمره ووصل لندن فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٤ وكانت تدل كل الدلائل  
على فشلها لأن بريطانيا كانت قد خبرت سعد وهو رئيس حكومة  
وعرفت مدى قوته بعد أن كشف عن ورقه بتولية منصب رئاسة  
الحكومة . وكان الأولى بسعد ألا يدخل فى مفاوضات أبداً حتى  
تظل هيئته موضع خوف وخشية للعدو . ولما فشلت المفاوضات  
تخرج الموقف فلم يعد الانجليز راغبين فيه كما لم تعد السراى مهمما  
أمره ، فتآلفت السراى والسلطة البريطانية عليه ، وبما ساعد على  
ذلك وجود حسن نشأت باشا خصمه اللدود وكيلا للديوان الملكى  
أو الملك غير المتزوج صاحب أكبر نفوذ فى مصر فى ذلك الوقت -  
صاحب النهى والسلطة والسلطان - حسن نشأت الرجل الذى انحنى  
له الجميع والذى ما كان يجرؤ مخلوق أن يقول له « لا » ، فقدم سعد  
استقالته ولكن الملك عدل عن قبولها .

فلما اغتيل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى ( ١٩ نوفمبر  
١٩٢٤ ) وتقدمت بريطانيا ( ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ) بانذارها لمصر ثم  
بانذارها الثانى فى نفس اليوم ثم رد الحكومة المصرية عليه ثم جواب  
الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية ( ٢٣ نوفمبر ) ثم رد  
الحكومة المصرية ( ٢٤ نوفمبر ) ثم لجوء بريطانيا للعنف باحتلالها  
الجسارك المصرية ، بعد كل ذلك تأزم الموقف تأزماً شديداً وبات



سعد في مركز لا يحمد عليه فقدم استقالته فقبلها الملك على الفور .  
ومع أن سعداً تألم لمصرع السير لي ستاك ، ومع أنه استنكر  
الجريمة واعتبرها ضربة من القتلة لحكومته ، ومع أنه ذهب فور  
وقوع الجريمة إلى دار المندوب السامي مواسيا ومعزيا ومستنكراً  
ما حدث . إلا أن كل ذلك لم يشفع له ولم يربط الجوار .



حسن نشأت باشا  
أو الملك غير المتوج

والغريب إن سعد  
استنكر القتل السياسي في  
سنة ١٩٢٤ واعتبره أداة غير  
شريفة في الصراع السياسي  
في حين أنه لم يستنكره قبل  
ذلك والسبب أن القتل سنة  
١٩٢٤ معناه سقوط سعد من  
الحكم ، بينما لا ضرر عليه  
من القتل قبل ذلك . بل إن  
القتل قبل ذلك ربما يؤدي  
به إلى الحكم - القتل سنة  
١٩٢٤ معناه زوال سلطة  
الحكم من يد سعد ، أما القتل

قبل ذلك فعناه التهليل والتعظيم لسعد . وهكذا شأن الوفد دائماً يبيع  
الشيء مرة ويحرمه مرة أخرى ، يبيع الشيء إذا كان فيه نفع لنفسه  
أو يعود عليه بالمصلحة ويحرمه إذا كان يعود عليه بالضرر أو فيه  
خسارة عليه - مصلحة الوطن أو خسارة الوطن لا قيمة لها في نظره .

## الحكم الرجعي

وبعد سقوط سعد ألف زيور باشا الوزارة (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) ولم يكن لهذه الوزارة من خطة ، فقد كانت وايدة الظروف التي هيأها مصرع السردار السير الى سستاك والظروف التي خلقتها السراى للتخلص من سعد أو بمعنى أصح للتخلص من الحكم الشعبي . وكان هذا الحدث - حدث سقوط سعد زغلول وهى أول وزارة دستورية في عهد الاستقلال الجديد - كان هذا الحدث حنس من الانجليز بتصريح ٢٨ فبراير الذى أصدره وغدر من السراى بالاستور الذى أصدرته ، مما يؤكد لنا أن الشعب لم يكن له أى اعتبار في نظر الانجليز أو نظر السراى وأن للعقود بين الانجليز والشعب أو بين السراى والشعب لا قيمة لها وأنها سرعان ما تفسخ إذا وجد الانجليز أو وجدت السراى في ذلك مصلحة لأيهما ضد الشعب .

ولقد كانت وزارة زيور وزارة الأعيان ، فكان زيور باشا أنموذجا لطبقة الباشوات التي لا توحى بأى عمل وطنى . فقد كان يميل الى أبهة الحاكم الذى يدخل الديوان ويخرج من الديوان دون برنامج أو تفكير في ذهنه عن عمله أو شعبه الذى يحكمه - ولقد بدا من اللحظة الأولى أن الرجل سيعمل لارضاء السراى والانجليز وسيضرب بالشعب والدستور والقضية الوطنية عرض الحائط ، فقد كان أول عمل عمله هو تأجيل البرلمان شهراً وهو عمل أن ظهر للبعض أنه تصرف دستورى حيث نص الدستور على أنه يجوز لرئيس الوزارة أن يؤجل البرلمان شهراً - إلا أن فيه اساءة استعمال السلطة - وهذا التصرف بمثابة لطمة من رئيس حكومة مفروض

إنها دستورية وأنها مستقلة وقد كان فاتحة ذلك أن توالت اللطامات بعد ذلك على الدستور حتى انتهى الأمر إلى تعطيله ثم الغائه كما سيجيء بعد.

والمهم أن وزارة زيور سلمت بمطالب الانجليز التي وردت في انذارها فسلمت بجلاء الجيش المصرى من السودان - أى قطع مصر مدينا وعسكر ياعن السودان أو بمعنى أصح فصل السودان عن مصر وضمه كلية لبريطانيا وسلمت في مطالب بريطانيا بدعوى حماية



أحمد زيور باشا  
والشعب يلمث تحته

الأجانب ومصالحهم وسلمت بتعويض الموظفين الأجانب وبقاء المستشار المالى البريطانى والمستشار القضاى البريطانى إلى غير ذلك من التسليمات التي تعود بمصر القهقرى - كل ذلك غير التعويض المالى الذى دفعه سعد زغلول لبريطانيا قبل استقالته وقدره نصف مليون جنيه وأطلقت يد الانجليز فى اعتقال من يريدون اعتقاله ، فاعتقلوا

الكثير من المصريين متجاوزين فى ذلك كل الحقوق الأدبية والمادية . كل ذلك كان يجرى بينما المفروض أن مصر دولة مستقلة وأن الحماية البريطانية ملغاة والأحكام العرفية ملغاة وبها برلمان قائم . ومن السخرية المحزنة أن معظم المعتقلين كانوا من أعضاء البرلمان الذين يتمتعون بالحصانة البرلمانية .

وهكذا عاد الحكم الرجعي على أشده وانتكست القضية الوطنية ثم أحدثت الوزارة تغييراً وزارياً فعينت اسماعيل صدق وزيراً للداخلية. والمعروف عن صدق أنه عدو الشعب وعدو الديمقراطية، رجل لا يؤمن إلا بالقوة معتد بنفسه يعتقد شخصيته من طينة أخرى فوق طينة البشر، فلا غرو إذن أن يكون الغرض من تعيينه إنما للاستعانة به على العبث بالدستور، فقد اتجهت النية إلى حل البرلمان وأجراء انتخابات جديدة موزرة والاستعانة به في قمع الحركات الوطنية وتدعيم سلطة السراى.

وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ صدر مرسوم ملكي بحل البرلمان. وإذا كان للوزارة حق حل البرلمان فليس معنى ذلك إساءة استعمال هذا الحق وإلا أصبح البرلمان تحت رحمة الحكومة وأصبحت الحكومة هي المشرفة على البرلمان لا البرلمان هو المشرف على الحكومة، كما يجب أن يكون وهو غير ما كان.

واستمرت الوزارة اعتداءها على الدستور فعدلت قانون الانتخاب ثم ازدادت اصراراً في اعتدائها فلم تحدد ميعاد الانتخابات كما ينص الدستور على أنها فيما بعد عند إجراء الانتخابات استعملت الضغط على الناخبين - الأمر الذي أصبح سنة الأحرار الدستوريين وهو الحزب الذي ينتمى إليه صدق باشا، بل أصبح سنة كل وزارة تؤلف الحكم بعد ذلك وسنة كل حزب بل وسنة الوفد أيضاً.

وفي وسط هذه الدوامة السياسية تألف حزب الاتحاد أو حزب القش، كما كانوا يسمونه ويسخرون منه وهو وليد السراى بفضل الدكتور حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي بالنيابة في ذلك

الوقت . وكان مبدأ الحزب الولاء للعرش وبذلك أمعنت السراى  
فى الرجعية فهمى فى انشائها لهذا الحزب إنما قد خلعت القناع عن  
نفسها ونزلت إلى المعركة السياسية ، ولو أحترم الملك نفسه وظل  
بعيداً عن التيارات السياسية لكان فى ذلك أفضل وأحسن ولكن  
الملك آثر أن ينزل إلى الشارع ليعيش فى المعركة . وقد عرف الملك



عبد العزيز فهمى باشا  
كان قاضياً . تردد بين الكفر  
بالدستور والإيمان به .

بعد ذلك مدى بغض الشعب له  
بأعراض الناس عن حربه  
وبانشاء حزب الاتحاد أصبح عدد  
الأحزاب الموجودة أربع : الحزب  
الوطنى ، حزب الوفد ،  
الأحرار الدستوريين ، الاتحاد .  
وأخيراً أجريت الانتخابات  
( ١٢ مارس ١٩٢٥ ) وبالرغم من  
الضغط العنيف الذى اتخذته الإدارة  
على الشعب فاز الوفد بالأغلبية  
فحاز ١٩٦ مقعداً بينما نالت بقية  
الأحزاب الأخرى والمستقلين ٨٧  
مقعداً ؛ فقدمت الوزارة استقالتها .  
وكان خليفاً بالملك أن يدعو

رئيس الأغلبية الحزبية لتولى الرئاسة ، ولكن فؤاداً كان رجعياً ،  
فتأمر مع أذنا به الرجعيين وأعاد تشكيل الوزارة بنفس رئيسها زيور باشا  
وبعضوية خليط من الأحرار الدستوريين والاتحاديين والمستقلين ،  
ومن المؤسف أن عبد العزيز فهمى أحد أقطاب الأحرار الدستوريين

الذين اشتركوا في وضع الدستور سنة ١٩٢٣ تولى وزارة الخقانية في وزارة زيور باشا هذه سنة ١٩٢٥ ومن المؤسف عنه أيضا أن يصدر بيانا يقول فيه عن الدستور أنه ثوب فضفاض وفي ذلك أكبر دليل على ما أصاب البلد من نكسات سياسية . فقد كان من السهل على أى زعيم أن يطمس أى عمل يعمل فيصدر بيانا يهاجم فيه نفسه لئلا يوجد فى ذلك مصلحة مادية . وهكذا أذل الحرص أعناق الرجال .

### حل البرلمان في نفس اليوم الذى انعقد فيه

ولما اجتمع البرلمان الجديد ( ٢ مارس ١٩٢٥ ) حاز سعد ١٢٣ صوتا فى منافسته للرياسة ضد ثروت الذى حاز ٨٥ صوتا فكان فى ذلك أكبر دليل على عدم الثقة بالوزارة وعلى أنه من الواجب أن يشكل سعد الحكومة فاستقال زيور باشا ولم يكن الملك لم يقبل الاستقالة وكلفه بالاستمرار فى الحكم مجدداً نقتبه به فحلت الوزارة البرلمان ( ٢٦ مارس ١٩٢٥ ) .

وهكذا حل مجلس النواب مرتين لسبب واحد ومن وزارة واحدة ، وذلك استهتار بالدستور وبالشعب إذ ما فائدة الدستور إذا لم يكن موضع تقدير وما قيمته للشعب إذا لم يكن موضع احترام . وازدادت الوزارة امعانا فى احتقارها للشعب والدستور فحطت الدستور بحجة تعديل قانون الانتخاب وبذلك لم تنته سلسلة الاعتمادات على الدستور وعلى الشعب . فقد كان كل زعيم يستولى على السلطة أن يدوس على حق الشعب ، ولو أن الشعب أوقف أول حاكم اعتدى عليه لما توالى حلقات الاعتمادات ولقد كان العمى يصيب الحاكم

وهو في السلطة فلا يكثرث بالشعب إلا وهو خارج الحكم وحتى وهو في دفاعه عن الشعب خارج الحكم لم يكن صافى النية . وإنما الغرض الخداع كي يوليه ثقته حتى يمكن له أن يعود به للسلطة مرة أخرى .

ولقد استفحل الحكم الرجعى وانكششت قوة سعد ، أى أن السراى ازدادت قوة وضعف الشعب الممثل في شخص سعد . ولقد كان سعد السبب في أن ينكشف أمام السراى والسبب في إضعاف الشعب أمام السراى أيضا ، لأن سعداً أضعف هيبة الشعب وهو في الحكم وانحرف بالغرض الذى قامت من أجله ثورة سنة ١٩١٩ . فلما أصبح خارج الحكم مرة أخرى لم يتمكن من السيطرة على الشعب لأنه كان بمثابة طعام غير طازج ، وبذلك صارت السراى مصدر السلطات ، وصار الولاء للسلطان هو الطريق إلى الحكم وزالت سلطة الشعب تماما . وإذا عرفنا أن السراى هى لسان حال الانجليز أدركنا مدى ما وصلت إليه النكسة الوطنية وتبع ذلك استغلال السلطة وفساد الادارة الحكومية وانتشار الرشوة وتغلغل النفوذ البريطانى ، فنفذت السلطة البريطانية حكم الاعدام في المتهمين بقتل السردار ، فقصت باعدام سبعة وبمعجزة أُنقذت رقبة عبد الفتاح عنايت حيث انتهى الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة كما قضت بأحكام مختلفة في المتهمين الآخرين . وكان ذلك الحكم بمثابة وضع القضية الوطنية على الرف إلى الأبد لأن الحكم صادر من قاض انجليزى في رعايا مصر المفروض أنها مستقلة وأن بها حكومة وبرلمانا .

دار المندوب السامى هى الكعبة التى يحج إليها الزعماء

ولا غرو أن أصبحت دار المندوب السامى بعد ذلك الكعبة التى

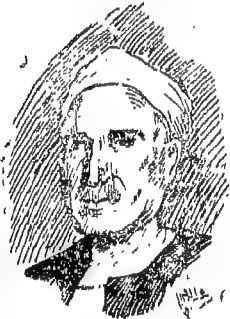
يحيج إليهم الوزراء ، فإذا ذهب المندوب السامى أو عاد تماقت على داره الزعماء والوزراء يقدمون له فروض الولاء . وحسبنا مقدم لورد لويد المندوب السامى ( أكتوبر ١٩٢٥ ) حوث استقبله يحيى ابراهيم باشا رئيس الوزراء بالنياابة ( لأن رئيس الوزراء الاصلى كان يصطاف فى أوروبا ) وفتح الباب الملصكى على مصراعيه وزينت القاهرة لإجلالا واصطف الجنود لتحيته . ولم يقدم أوراق الاعتماد إلى الملك متشبا بعد الاحتلال ، ولقد بلغ الأمر بالمعتمد البريطانى حينذاك أن تدخل فى الدين الاسلامى ، فقد كان يقوم المستر سمارت المستشار الشرقى بزيارات رسمية فى الأعياد والمواسم الدينية وشهر رمضان إلى رجال الدين ، كما كان للانجليز ضلع فى تعيين الشيخ المراغى شيخا الأزهر ثم خلعه سنة ٢٩ ثم تعيين الشيخ الظواهرى ثم خلعه سنة ٣٦ ثم تعيين الشيخ المراغى مرة أخرى. وبذلك عادت الأمور إلى أسوأ كما كانت عليه فى عهد الحماية أو فى أشد عهد الاضطهاد الدينى.

### التآلف بين الأحزاب

واستمرت الوزارة اعتدائها على الأمة ، فأصدرت قانون الجمعيات والهيئات السياسية ( ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ ) فاحتجّت الأحزاب السياسية ثم تآلفت وكونت جهة ضد الحكومة ، على أن المهم هو اعلان عبد العزيز فهمى خطاه فى مهاجة الدستور . وإذا كانت الأحزاب قد تآلفت وإذا كان عبد العزيز فهمى قد أعلن خطاه فلم يكن ذلك التآلف عن ايمان ، كما لم تكن توبة عبد العزيز فهمى عن صدق . فقد رأى الأحرار الدستوريون الذين طالما اختلفوا مع سعد أن من المصلحة الحزبية التآلف لصرع الوزارة الراهنة ثم اقتسام



الغنائم . أما تردد عبد العزيز فهمى من ايمانه بالدستور ثم كسفه ثم ايمانه لمداة إلى العجب ، فإن رجلا هذا مركزه في زعامة الوطن كان خليقا به ألا يتقلب كما تتقلب الحروب ثلاث مرات في فترة وجيزة . كل ذلك يعطينا صورة عن الجو الحزبي الذى كان يعيش فيه ساسة ذلك الوقت وصورة هن التلاعب بمصلحة الوطن العليا في سبيل المصلحة الشخصية ويعطينا صورة



عن الانحراف الذى وصل إليه الرجال الذين كان بأيديهم مصير البلد والوطن

وفى ١٩ فبراير ١٩٢٦ اجتمع المؤتمر الوطنى في حديقة منزل محمد محمود باشا ودعا إليه أعضاء البرلمان السابقين برئاسة سعد زغلول باشا وطالبوا بإجراء الانتخابات .

وكان الانجليز يقحمون أنفسهم في صميم الاسلام فيدشركون في اختيار شيخ الأزهر ورجال الدين .

لم يؤمن سعد بالذين اجتمع بهم ولم يؤمن بالإتلاف فقد اختلف معهم مرات من قبل وهو إذا جاز وآمن بالمؤتمر هذه المرة فلأنه الوسيلة

الوحيدة لصريح الحكومة . وإذا طالب بالانتخابات فلأنها الوسيلة التى تآتى به إلى الحكم ، ولو اعتقد أن هذا المؤتمر كان له غرض آخر غير صريح الحكومة ومجيئه إلى الحكم لما لجأ إليه ولما اجتمع به . فالأحزاب المصرية كانت تتآلف مع بعضها كلها تعرضت للخطر لا كلما تعرض الوطن للخطر وتختلف مع بعضها إذا وجدت سبيلها في ذلك

إلى الحكم والظهور . فاتفقوا في تحديد عدد الدوائر لكل حزب ،  
 كأن المسألة الوطنية شركة مساهمة تقسم أرباحها بين المساهمين .  
 وأخيراً أذعنّت الحكومة لقرارات المؤتمر وأجريت الانتخابات  
 ( ٢٢ مايو ١٩٢٦ ) ثم استقالت بعد ظهور النتيجة لأن حزب الاتحاد  
 الذي كان يؤيدها لم ينل غير خمس أصوات من مجموع الأصوات البالغ  
 تعدادها ٢١٤ صوتاً ، وتولى عدلى يكن ( ٧ يونيو ١٩٢٦ ) رئاسة  
 الوزارة بعد أن ألغىها من الوفديين والأحرار الدستوريين وبعض  
 المستقلين وتولى سعد رئاسة البرلمان ، على أن هذه الوزارة سرعان  
 ما استقالت وخلفها ثروت باشا ( ٢٦ نوفمبر ١٩٢٧ ) .

### شخصية عدلى وشخصية ثروت

ولقد اختلف الناس فى شخصيتى عدلى و ثروت ، والواقع أنهما  
 لعبا دوراً سياسياً هاماً فى القضية الوطنية . فقد كانا مستقلين  
 ولكنهما لم ينجيا من تهرىج الوفد ومن تهرىج السراى ويعتقد البعض  
 أن لهما مواقف مشرفة كاستقالة عدلى الأخيرة التى قدمها عندما أحس  
 خلال نقاش برلمانى بأنه موضع مؤاخذه ، وبذلك ظهر أمام الشعب  
 بصورة غير المتكالب على الحكم . إلا أن البعض يرى أنه ما كان فى  
 مقدوره أن يفعل غير ذلك ، فلم يكن لأيهما حزب سياسى يعتمد عليه  
 فى كره وفره ولم يكن لأيهما مقدرة على المناورات الحزبية وما يتبع  
 ذلك من خصومة عنيفة ، فمثلاً عندما هاجم سعد عدلى سنة ١٩٢١  
 اتهمه بأنه خائن وأنه صنيعة الانجليز . ومع أن سعد احتضنه فيما بعد  
 إلا أن الهجوم الذى قام به حينذاك قد خدش عدلى إلى الأبد . كما

أن عدلى أو ثروت لم يكن أحدهما خطيئيا أو متحدثا ، كما أنه كانت تنقصهما العصبية التى كانت لمحمد محمود باشا ، كما كان ينقصهما الجبروت الذى امتاز به صدق باشا أو المسكر الذى اشتهر به على ماهر . ولذلك كانا بقبلان الحكم ويتركانه بهدوء ، وإذا كان أيهما مسالما فمسألته تخفى وراءها أشد أنواع العنف ، فلو كان لأيهما قوة لظهر



عدلى يكن باشا

بصورة غير التى ظهر بها على المسرح السياسى والدليل على ذلك موقف عدلى فى وزارته الأولى التى ألفها سنة ١٩٢١ لمفاوضة الانجليز دون اشراك سعد معه ، واصراره على أن يتولى رئاسة وفد المفاوضة بينما لا يملك الأغلبية الشعبية التى كان يمتلكها سعد . وكذلك موقف ثروت فى الحكومة التى ألفها سنة ٢١ حيث لجأت إلى البطش بالشعب بينما منطوق العرف السياسى أنه لا يمكن

الغفران للزعيم الذى تلوث مرة ، فهو - سواء عدلى أو ثروت - أن أقطع عن التلوث فيما بعد فليس عن عفة وإنما عن خنوع وضعف . ولقد كان عدلى فى حكمه الأخير ومن بعده ثروت بمثابة السمسار الذى يتناول عمولة ، فقد قبل أن يكون وسيطا بين الوفد والأحرار الدستوريين وعمولته فى ذلك رئاسة الوزارة ، كما قبل أن يحارب وزارة زيور الراحلة فى سبيل أن ينال شيئا من الغنى وقد نال رئاسة الوزارة ثم رئاسة الشيوخ ، أما ثروت فقد نال رئاسة الوزارة .

وفي نوفمبر ١٩٢٧ سافر الملك فؤاد في رحلة إلى أوروبا وانجلترا  
وكان رافضاً أن يصحب معه أحداً من أعضاء الوزارة لأن فؤاداً  
كان مستأثراً بالرأى ، وكان كدورها للوزارة والبرلمان وكادها  
للشعب وليكنه ازاء ضغط البرلمان اصطحب معه ثروت باشا وهو  
في انحنائه للرأى العام شأنه شأن كل أسرة محمد علي عنيدة فإذا رأت  
القوة انحنى لها ، وسنرى ظهور تلك الصفة بشكل واضح في حكم  
فاروق وهو العناد الذى ينطوى عن جهن كما سيحيى بعد .

وعندما وصل الملك فؤاد إلى لندن قابله ملك بريطانيا على المحطة  
وتبادل الملكان خطبتان ، فقد أكد ملك بريطانيا عطفه على مصر  
وأكد ملك مصر خنوعه لبريطانيا . وفي هاتين الخطبتين المتبادلتين  
التأكيد القاطع بقيام الاستعمار .

وقد انتهر ثروت فرصة وجوده في لندن فدخل في مفاوضات  
مع السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية أسفرت عن  
مشروع معاهدة وكان غرض ثروت من هذه المفاوضات أن يوطد  
سلطانة فيأرض الانحياز بمعاهدة ما يطمشه على مستقبله السياسى ،  
ولكن مشروع المعاهدة سقط وسقط ثروت معه .

### وفاة سعد

وفي ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ توفى سعد فاجتمع مجلس الوزراء على  
الفور وقررت تخليد ذكره باقامة تمثال له في القاهرة وآخر في الاسكندرية  
وشراء بيت الأمة وشراء البيت الذى ولد فيه وتشيد ضريح له  
وانشاء مستشفى تحمل اسمه وقد تحقق كل ذلك إلا إنشاء المستشفى

أى أن الذى نفذ هو الأشياء التى لا فائدة منها للشعب كبناء النماثيل  
كما أننا فى عصر الوثنية أما بناء مستشفى وهو الشئ الوحيد المفيد



عبد الخالق ثروت

فلم يتم . وكانت وفاة سعد خسارة  
وطنية ، فقد كان للرجل مواقف  
باسلة حيث تعرض للتشريد والنفي .  
ولكن الذى لا شك فيه أن قوته  
جاءت من طول عمره ، فقد ولد  
سنة ١٨٥٦ وتوفى سنة ١٩٢٧ أى  
أنه عاش ٧١ عاماً بما أعطاه فرصة  
طويلة للعمل ، كما جاءت قوته أيضاً  
من تعليمه الأزهرى فقد تمكن من  
حفظ القرآن ومن دراسة البلاغة  
ومتن اللغة ، فكانت خطبه وأحاديثه  
وعباراته أخاذة وكان يصيغ كلامه  
صياغة عربية فصيحة ، فكان يأخذ

بلب الجماهير ببليغ أسلوبه . كما أن قوة حنجرته وطول قامته وشكله  
المعبر أعطاه شخصية أمام السامعين ، كما مكنته تنقلاته العديدة  
بين الوظائف من دراسة روح الجماعات ونفسية الجماهير ومكنته  
من دراسة الشعب والمؤثرات التى يمكن أن يكون لها رد فعل عليه .  
فقد كان الشيخ سعد سنة ١٨٨٠ محرراً بالقسم الأدبى للوقائع المصرية  
كما كان محامياً ومستشاراً سنة ١٩٠٦ ثم عضواً فى الجمعية التشريعية  
سنة ١٩٢٣ ثم وكيلها . وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى  
أوزارها تقدم مع زميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوي إلى السير

ونجحت المعتمد البريطاني (١٣ نوفمبر ١٩١٨) مطالبين بالاستقلال .  
ثم ألف الوفد المصري ، ولما لجأت السلطة البريطانية إلى البطش  
والقوة في إخماد الثورة اعتقلت سعد ضمن من اعتقلتهم ونفقت إلى  
مأطلة ، فلما أفرج عنه (٦ أبريل ١٩٢٠) سافر مع أعضاء الوفد إلى  
باريس لعرض القضية المصرية على الحلفاء الذين كانوا مجتمعين  
بمقرير مصير ألمانيا المهزومة في الحرب العالمية الأولى .

فلما حضرت لجنة ملنر البريطانية إلى مصر لمحاولة الوصول إلى  
تسوية قاطعها الشعب وكان في هذه المقاطعة تأكيد بعدم المساومة  
في الاستقلال . فلما عادت لجنة ملنر إلى لندن استدعى لورد ملنر سعد  
زغول لمفاوضته وكان في باريس فسافر إلى لندن وراح يفاوض  
الانجليز . وهو بهذه المفاوضات قد أفسد القضية حيث لم يركزها على  
الجلاء ، كما ركزها الزعماء الوطنيون الذين سبقوه مثل عرابي  
ومصطفى كامل ومحمد فريد ؛ بل جعلها موضع مساومة ، فسكأنه  
بالمساومة أعطى الانجليز حقا لا حق لهم فيه . فقد كان ذلك بمثابة  
اعتراف ضمني بحقهم في احتلال مصر ، فقد قبل وجود قوات أجنبية  
في مصر وأغفل حق السودان ولما انتهت المفاوضات بالفشل انتهت  
قيمة سعد أمام الانجليز ؛ فقد كانوا يتهيبوه ثم خبروه فاستضعفوه .

ولقد أضر سعد بتصرفه هذا أسوأ ضرر بالقضية المصرية ، إذ  
ثبت أقدام الانجليز وأجل حل القضية سنينا ، فبعد أن كان مقررا  
جلاء الانجليز عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة أي سنة ١٩١٨  
تأخر بعد ذلك ٣٩ عاما فلم يتم الجلاء الكامل إلا سنة ٥٦ وبالقوة  
المسلحة حيث طردت بريطانيا هي وحليفاتها اللتان استعانت بهما



سعد باشا زغول  
أو الزعيم الذي سمي  
بذئ الرياستين

في معركة السويس . كما أعطى  
فرصة للبريطانيين بتثبيت  
أقدامهم في المنطقة وهم الآن  
لم يملوا عن الجنوب العربي  
كما ما زالت تربطهم ببعض  
الدول العربية مجاهلات .  
كما تمكنوا من خلق  
اسرائيل غير الفساد الأدبي  
والمادي الذي نشره في  
البلاد ، وتفتتت الجبهة  
الوطنية وتطاول المصريون  
على بعض حيث نعت سعد

عدلي بالحيانة وهجومه على المنفصلين والمخالفين لرأيه ، بينما الأمر لم  
يستحق ذلك كله ، حيث كانت البلاد في حسيس الحاجة إلى الاتحاد  
والتضامن ، كما تمكنوا من افساد الذمم وتدمير الأخلاق . كل  
ذلك طبعاً مرده الاحتلال أو بمعنى أصح قبول سعد والزعماء فيما بعد  
مساومة بريطانيا .

ولمّا جاز تحديد ميعاد الانحراف بثورة سنة ١٩١٩ إلى المنهج الذي  
أصبحت المسألة تتعلق بأزمة الحكم في مصر فهو اليوم الذي قبل فيه  
سعد مفاوضة لورد ملنر سنة ٢٠ ، ثم ازداد بعد ذلك الانحراف  
اتساعاً حتى بلغ أشده يوم سقط فاروق عن العرش .

وفي أواخر حياة سعد راح يتقرب إلى السراي والانجليز شأنه

في ذلك شأن خليفته النحاس عندما راح يتمسح في أعتاب السراى والانجليز - في أخريات حياته - ولعل السبب في ذلك أن كلاهما قد تعب ومن الشوط الطويل فأثر أن يقضى حقبة حياته الأخيرة في هدوء بين أبهة الحكم وجلال المنصب بعيداً عن المشاكل والهموم والأزمات . الأمر الذى يؤخذ عليهما وقد نسيا أن فوتهما جاءت من الشعب ومن الصمود أمام طغيان السراى والانجليز ، فإذا فقدنا مقدرة الصمود فقدنا الشعبية وفقدنا الزعامة . ولا شك أنهما بهذا السلوك قد علما الشعب الخنوع وضربا مثلاً للزعماء الآخرين وخاصة الزعماء غير الشعبيين . كما يؤخذ على سعد حكمه المطلق واعتدائه على الدستور الأمر الذى نهج مهجه كل الزعماء الآخرين وبفظة وقسوة . وإذا نحن أعطينا بعض العذر لحكومات الأقلية وهى تحكم البلاد حكماً دكتاتورياً لأنها تفقد القوة الشعبية ولأنها بحدود أبت إلا أن تظهر في مظهر الطغيان السافر . فما العذر الذى يمكن لنا أن نعطيه لسعد ومن بعده النحاس في حكمهما الذى اعتمد في كثير من النقاط على البطش ، ومما القائدان اللذان يزعمان أنهما شعبيان يعتمدان على ما أوأته لهما الأمة من قيادة شعبية .

وإذا كنا قد أعطينا سعداً مزيداً من الصفحات فلأنه كان زعيماً أولته مصر ثقتها ومن ثم ظهرت أخطاؤه في البؤرة تحت العدسة في صورة مكبرة . ومع كل لا نملك إلا أن نقول رحم الله سعداً .

### فشل مشروع هندرسون - ثروت

نعود إلى قصة ثروت والمفاوضات لنجد أن مشروع هندرسون لم يجد قبولا - من بقية الوزراء زملاء ثروت ولا من مجلس النواب



- فرغ - وأعقب ذلك سقوط الوزارة ( ٤ مارس ٢٨ ) حيث بات تقليداً أن تسقط كل وزارة لا تنجح في المفاوضات ، وبات تقليداً أيضاً أن تتبع بريطانيا سياسة القوة مع مصر جزاء لها عما أبدته من تمسك ضد بريطانيا . ومن ثم عادت بريطانيا إلى سياسة العنف والضغط فأرسلت إلى مصر مذكرة ( ٤ مارس ٢٨ ) زعمت فيها أن حياة الأجانب في خطر ثم تبودلت المذكرات فاستقال ثروت وألف النحاس بصفته زعيم الأغلبية الوزارة ( ١٧ مارس ) وفي ٢٦ أبريل طلبت سحب قانون الاجتماعات الذي كان مقرواً عرضه على البرلمان وقد انتهت تلك الأزمات بخنوع الجانب المصري .

وبعد ذلك راح الائتلاف يتعثر ، ففي ١٧ يونيو استقال محمد محمود باشا وزير المالية ورئيس حزب الأحرار الدستوريين بالنسبة الذي أصبح فيما بعد توليه الوزارة رئيساً للحزب .

ثم أعقبه جملة استقالات من بقية الوزراء الدستوريين وفي الوقت نفسه أثارت مسألة قضية سيف الدين ( وهي القضية التي قبل النحاس باشا أن يترافع فيها قبل أن يتولى الوزارة لرفع الحجر عن الأمير أحمد سيف الدين الذي كان قد أطلق الرصاص على الملك أحمد فؤاد ) فرأت السراى في ذلك وغيره وسيلة للتخلص من الوفد فأقال الملك النحاس باشا ( ٢٥ يونيو ٢٨ ) بحجة أن الائتلاف الذي قامت عليه الوزارة قد أصيب بصدع .

### اليوم الحديدي

كانت هذه أول مرة استخدم الملك فيها حقه في إقالة وزارة

يشتمع رئيسها بثقة البرلمان في عهد الدستور والاستقلال . ومع ذلك ففيه اساءة لاستعمال السلطة واعراض عن الدستور واهدار لحقوق الشعب وتغليب الحسك المطاق والقضاء على النظام الديموقراطى ونذير باطفيان وإذا كان الملك قد أقال وزارة تشتمع بثقة البرلمان فلان نزواته فى التغيير وشمواته التدميرية قد استبدت به ، وإذا كان حزب الأحرار لم يملك أكثر من ٣٠ صوتا من مجموع الأصوات البالغ عددها ٢١٤ صوتا وأن هذه الثلاثين مقعداً كانت نتيجة ائتلاف إذ لم يحز فى انتخابات ٢٤ إلا على ستة مقاعد وبالرغم من ذلك تولى السلطة فلان الملك كان مجرماً ، فقد داس على أغلبية الشعب فى سبيل الأقلية . وفى تأمر الدستورين مع الملك عود بهم إلى الحسك الرجعى الذى دأبوا عليه . فقد كان اعتداءهم الأول سنة ٢٤ وكان تظاهروهم بالتوبة سنة ٢٥ عن غير نية ، وإذا كان النحاس باشا قد ظهر فى الصورة فى ثوب القديس الذى اعتدى عليه فلان وزارته لم تخلط طويلا حيث عاشت ٨٢ يوما ، أى من ١٧ مارس إلى ٢٥ يونيو وكانت كلها أزمات ، فلم يتسع الوقت أمام النحاس للتمتع بأبهة الجاه كما لم يكن قد تزوج بعد واتسعت أعمال أصهاره . أما الرجل نفسه فقد كان مهوراً بخلافته لسعد حيث نزل عليه وحى الزعامه بقتة بما وضعه تحت الأضواء مرة واحدة فما كاد يجمع نفسه حتى فوجئ بالاقالة .

وفى نفس اليوم الذى أميل فيه النحاس باشا كلف الملك محمد محمود باشا تشكيل الوزارة ( ٢٥ يونيو ٢٨ ) فأجل البرلمان شهراً شأنه فى ذلك شأن وزارة زيور باشا الرجعية التى سبقته ، ثم حل البرلمان وعطل الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ( ١٩ يوليو ٢٨ )



محمد محمود باشا  
أو السيد الحديدية

وأخذت الوزارة على عاتقها السلطة التشريعية.  
وفي الوقت نفسه أدلى السير تشمبرلين وزير  
الخارجية البريطاني في البرلمان الإنجليزي  
بتصريح أيد فيه الاجراء الذي اتخذته وزارة  
محمد محمود باشا بما يؤكد أن تعطيل الدستور  
والبرلمان إنما بأمر السلطة البريطانية ، وأن  
الحكومة المصرية لم تكن إلا الأصبغ الذي

نفذ رغبات الانجليز . ولما حاول نواب الأمة الاجتماع بقاعة البرلمان  
معتبرين مرسوم حل البرلمان باطلا تصدت لهم القوة المسلحة فاجتمعوا  
في دار مراد الشريعى بك ( ٢٨ يوليو ٢٨ ) واستمكروا تصرفات  
الوزارة كما اجتمعوا مرة أخرى في جريدة البلاغ ( ٢٧ نوفمبر ٢٨ ) .

وأحالت الوزارة النحاس باشا إلى مجلس تأديب المحامين بحجة  
الاخلال بشرف المهنة فى قضية الأمير أحمد سيف الدين وذلك  
للائتقام كما عقدت اتفاقية مياه النيل وفيه وطدت أقدام الانجيز فى  
السودان ، كما قامت ببعض الاجراءات الاستهلاك المحلى مثل ردم  
البرك حتى يتسنى لها أن تتغنى بالاصلاح فكان المصريون يسخرون  
من محمد محمود ويسمونهم وزير البرك .

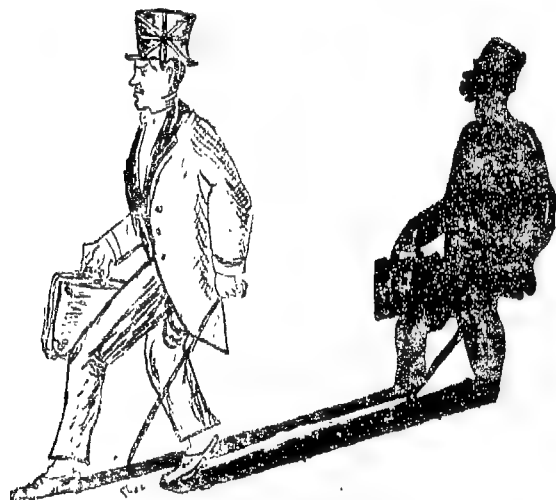
وفي مايو من ذلك العام سافر الملك فؤاد إلى أوروبا وبريطانيا  
فى رحلته الثانية واصطحب معه محمد محمود فانتز فرصة وجوده فى  
لندن وفافوض الانجليز وأتى بمشروع معاهدة أطلق عليها معاهدة  
محمد محمود - هندرسون .

امتاز محمد محمود بالاستقرارية والتعالى ، فقد ولد من أسرة عريقة

تمتلك آلاف الأفدنة فى ساحل سليم بأسسوط ، كما امتاز سراياه  
بشارع الفلسكى بالقاهرة بالآية والفخامة ، وتعلم فى أكسفورد  
ولذلك كان يرى نفسه فى مرتبة أعلى من أقرانه فكان دأب الخلاف  
معه فى سبيل الظهور . ولقد برزت هذه الميزة فى جهة المفاوضة  
الأولى وفى تأليف الوفد المفاوض فى لندن سنة ٢١ برئاسة عدلى  
وانشق على سعد ، وتمكن بما له من جاه وعصبية من الدخول فى  
البرلمان . ومن الطريف عنه فى حبه للظهور ، أنه لما سأله أحد  
الصحفيين قبيل سفر الملك فيما لو أنه سيسافر مع الملك على نفس  
البخرة أجاب : بأن الملك هو الذى سيسافر معه . ولقد قيل عنه  
أيضا فى معرض التفاخر أنه كان يردد دائماً أن الانجليز عرضوا  
العرش على والده محمود باشا سليمان ويتباهى بالقول : « أنا ابن  
من عرض عليه العرش فأبى » . ولقد قيل عن الملك فؤاد أنه ذكر  
مرة وهو يضيق ذرعا بمحمد محمود « نار النحاس ولا جنة محمد  
محمود » . لقد كان الرجل مريضاً بعقدة العظمة - العقدة التى جعلته  
يكرر القول دائماً « أنا وحيدى » - العقدة التى جعلته دائماً متوَعك  
المزاج سريع الاعتكاف دون أن يكون له جلد على العمل يتأنق فى  
مظهره ولباسه ، وينظر إلى الشعب دائماً وهو واقف فوق هضبة  
عالية وواضعا فوق عينيه منظاراً مصغراً .

والحق أن محمد محمود بموقفه السياسى فى إلغاءه الدستور قد  
أضر بالقضية أسوأ ضرر حيث عاد بمصر إلى أقصى أنواع الرجعية  
ومن مباهاته أنه كان يملك اليد الحديدية التى تمكنه من أن يبطش  
بالبلاد . فتعقب الأحرار واعتقل الصحافة وطارد الحريات واتخذ  
كل وسائل التنكيل بالشعب من الاضطهاد والاعتداء بالسجن

وبالضرب وبالتهذيب ، وقد وجد سنده في ذلك اللورد لويد  
المندوب السامى البريطانى الذى كان يشجعه ويؤيده . ومن المؤسف  
أن نجد مصر التى كانت يداً واحدة ضد الانجيز وضد السراى قد تفرقت  
شيئاً ونسيت القضية الوطنية وراحت تضع وقتها في الحزازات  
الداخلية وبذلك مكنت الانجليز من تصريح ٢٨ فبراير ومن الصراع  
الحزبى ومن الفجوات التى كانت في الدستور . كما مكنت السراى  
التي كانت عمالة الانجليز من تدعيم مركزها وتقنيته .



محمد محمود باشا - كان ظلاً للمندوب السامى ، فلما  
رحل الأصل من على المسرح اختفى الظل تماماً

ولاشك أن شخصية محمد محمود كانت أنموذجاً للرجل  
الانتهازى الذى كان يتباهى بجاهه ويتعاون مع خصومه ليصل إلى  
الحكم ، وهو إذا وصل إلى الحكم أصبح رجعيًا من الطراز الأول

وراح ينكل بمخضومه أشد تنكيل .

لو أن الدستور كان مطبقا تطبيقا سليما ، ولو أن الملك كان مؤمنا  
بواجبه فإن محمد محمود ما كان ليصل إلى مرتبة رئاسة الوزراء .

### لا يقول رأيه إلا تحت قبة البرلمان

على أن الجرس رعان ما تغير والورد جورج لويد المندوب السامي  
البريطاني الذي كان يساند محمد محمود باشا قد نقل من القاهرة  
وبدا المظهر البريطاني كله راغبا في التغيير ، فن شأن الانجليز أن  
يستسلموا كل رئيس وزارة حتى إذا بلى ألقوا به . وهكذا كان شأنهم  
مع محمد محمود باشا فتنوا به ثم زهدوا فيه ثم سخطوا عليه .

وفي الوقت نفسه قامت الضجة حول مشروع المعاهدة وقد تمسك  
الوفد برئاسة النحاس بعدم ابداء الرأي إلا تحت قبة البرلمان ، معنى  
ذلك سقوط وزارة محمد محمود باشا وقد سقطت فعلا لأن الانجليز  
رأوا فيها ما هو بمثابة طعام فاسد فعفوه وألقوا به .

وألف الوزارة عدلى يكن ( ٣ أكتوبر ٢٩ ) وهى وزارة محايدة  
الغرض منها لإجراء الانتخابات . وقد كان عدلى مستقلا منذ استقال  
من رئاسة حزب الأحرار الدستوريين سنة ٢٤ ، ولما أجريت  
الانتخابات أضرب الأحرار الدستوريين عن الاشتراك فيها وحاز  
الوفد ٢١٢ مقعداً من ٢٣٥ والحزب الوطنى ٥ وحزب الاتحاد ٣  
والمستقلون ١٥ ، فأسند الملك رئاسة الحكومة إلى النحاس باشا  
( أول يناير ٣٠ ) .

وقد بدأت الوزارة عملها بفصل بعض المديرين وبذلك كان أول

التقصيدة كضراً . ثم شكل الوفد الرسمي المصري المفاوض للسفر إلى لندن برئاسة النحاس ، وافتتحت المفاوضات في ٣١ مارس ثم قطعت في ٨ مايو ولقد حاول النحاس باشا انقاذ المفاوضات أو اطالة عمرها بأن أرسل الأستاذ محمد صلاح الدين سكرتير وفد المفاوضة في ذلك الحين لاستشارة القاهرة على طائفة ، ولقد تاه صلاح الدين في الطريق حتى سمى بالرسول التائه ، وبالرغم من ذلك فشلت المفاوضات ثم قطعت . وطبعاً كان معنى قطع المفاوضات سقوط الوزارة ولما يمض على تشكيلها ستة أشهر . ولم يشفع للنحاس باشا قوله وخسرنا المعاهدة ولكننا كسبنا صداقة الانجليز .

واقعد أصر النحاس باشا على عدم ابداء رأيه في مشروع معاهدة محمد محمود - هندرسون إلا تحت قبة البرلمان ، لأنه كان يعرف مقدماً أن البرلمان هو طريقه للحكم ، وبذلك علق رأيه على شرط البرلمان حتى يضمن الحكم . فلما فاض وفشل راح يستجدي الانجليز حتى يبقوه في الحكم ، ولكن سياسة بريطانيا كانت تهدف إلى تحطيم الزعماء والقضاء عليهم أدبياً حتى يصبحوا تحت رحمتها .

## أبو السباع يحكم

وفرّح الاحرار الدستوريون للوقوف المتأزم فهم كجماعة رجعية يهيمها الحكم الديموقراطي ، فرفعوا إلى الملك عريضة طالبوا فيها باقالة الوزارة وما زاد في حدة الأزمة الخلاف حول إصرار الوزارة على تقديم مشروع محاكمة الوزراء إلى البرلمان ، والخلاف على تعيينات الشيوخ ، فانفقت ميسول السراي مع الانجليز بما أدى

بالنجاس باشا إلى تقديم استقالته الملك .  
وفي اليوم الذي قبل فيه الملك استقالة النجاس باشا ( ٢٠ يونيو  
سنة ٣٠ ) أسند الوزارة إلى اسماعيل صدقي عدو الدستور الألد ؛  
والمستهتر الأول بحقوق الشعب .

وإذا كان كما رأينا أن مصير كل رئيس وزارة لا يتفق مع الانجليز  
هو السقوط - فلم هذا التهاافت الانتحاري الذي كان يتسابق إليه  
الزعماء للدخول في المفاوضات ١٩ . . . أما كان الأولى بكل رئيس  
وزارة أن يفتن بالحكم ١٩ . . . وإلا يقدم على المفاوضات حتى  
لا يؤدي به الطريق إلى السقوط ١٩ . . .

كمات المفاوضات بالنسبة للزعماء الغرض منها الاستهلاك المحلي  
فهي أشبه بلعبة النار لجلب الأنظار فالفراسة نغرم بأن تحوم حول  
النار ولكنها لا تلبث أن تحرق نفسها بالوقوع فيها كما أن الأمل لم  
يختلف من قلب كل زعيم في أن يوفق في إمضاء معاهدة مع الانجليز  
حتى يضمن بقاؤه في الحكم إلى الأبد - كما سنرى فيما بعد .

أن الانجليز لم ينسوا فضل النجاس باشا في توقيعه معاهدة سنة  
١٩٣٦ - فردوا له هذا الجميل بعد ذلك بست سنين عندما أتوا به  
إلى الحكم على ظهر الدبابات البريطانية في ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ .

نعود إلى قصة صدقي : فقد بات واضحا منذ اللحظة الأولى أن  
نية السراي في الحكم المطلق - وهي أمنية طالما تحققت في كثير من  
الأحايين - حيث سبق لها أن عطلت الدستور في عهد وزارة زيور  
ثم أوقفت في عهد محمد محمود وليس أمام السراي والانجليز والرجعيين  
والوصوليين وأذئاب الاستعمار فرصة للاعتداء على حقوق الشعب



أحسن من هذه الفرصة - ومن ثم تلقف الكرة وجعل آمن أن يأخذ  
الامة بالبطش والعنفوان ليحكم البلاد حكما دكتاتوريا لاهوادة فيه .

والقد ادعى صدق أو أبو السباع كما كانوا يلقبونه - الحيدة بين  
الأحزاب والسكينة لم يكن صادق الوعد وهي حيدة تشبه حيدة



أبو السباع  
اسماعيل صدقي باشا

الانجليز التي يزعمونها عقب  
كل انقلاب - فسرعان  
ما خلع عن نفسه النقاب  
ونزل إلى الشارع وألف  
حزبا بأسماء وحزب الشعب»  
التي بظاهر على المسرح مع  
أهله وأهله في كل وزارة  
اتتلافية تمثل حزبين مؤلفين  
حزب الشعب الجديد  
الذي خلقه وحزب الاتحاد  
القديم الذي انضم إليه .  
ولعل محمد محمود قد  
استاء من هذا الوضع

لأنه كان يرى نفسه الوريث الشرعي لوزارة النحاس ، فلما تخطاه  
الملك فؤاد - إمعانا في العهد بوقلاء الوصولييين - واختار صدقي باشا  
للرياسة ، كان ذلك سببا في انضمام محمد محمود وحزبه إلى الوفد  
فيما بعد - ولما وأنه ، أعنى أن الخصمين اللدودين قد ألفت بين قلبيهما  
نفع مشترك وهي ظاهرة ليست غريبة على الوفد المصري .

## تحطيم سلاسل مجلس النواب

بدأت صفحة الوزارة الجديدة بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ، ولما أراد النواب الاعتراض على ذلك وحاولوا الاجتماع اعترضت سبيلهم القوة المسلحة فأغلقت الوزارة البرلمان وربطت بابه الخارجي بالأسلاك ، على أن النواب يتمكنوا من الحضور في الموعد . وأمر أيضاً واصف رئيس مجلس النواب بتحطيم الأسلاك فحطموها واجتمع أعضاء البرلمان واحتجوا على الوزارة لعبثها بالدستور كما احتج أيضاً عدلى يكن رئيس الشيوخ على اغلاق الحكومة أبواب البرلمان ، كما اجتمع مؤتمر من الشيوخ والنواب (٢٦ يونيو) بالنادى السعدى وقرر الدفاع عن الدستور وعدم التعاون مع الوزارة وعلان القسم العظيم .

وأثبت الشعب وجوده بمقاومة صدقى باشا الذى تولى الحكم رغم ارادته ، ولكن صدقى قرر أن يتمكن من الشعب بقوة الجيش والبوليس وبذلك تعددت الحوادث الدموية . وبما زاد النار اشتعالاً أن النحاس باشا راح يطوف بالأقاليم يحض على كراهية الحكومة فزار الزقازيق ثم بلبليس وهناك قتل ثلاثة أشخاص فى الحركات الدموية ثم زار المنصورة فاعترضته القوة المسلحة ، وقتل ٤ من الأهلى وثلاثة من الجيش والبوليس وجرح سبعمائة حنا أحد كبار الوفد من ضربة سونكى تلقاها فى ذراعه مفقدياً النحاس باشا كما جرح ١٤٥ وفى لأسأل هل كان النحاس باشا يهدف بذلك إلى الثورة ضد الملك وخلعه لأن الملك داس على كل الاعتبارات القانونية ؟ أم أنه

كان مغيظا لأن الملك طرده ولأن لسان حال الملك كان يقول :  
 «موتوا بغيظكم» ؟ الواقع إن الوفد كان هارعا في المناورات السياسية  
 فإن التصريحات التي أدلى بها في أخريات حكمه عقب فشل المفاوضات  
 أساءت إلى سمعته كحزب يتمتع بثقة الشعب ، أى أن ارتماؤه على  
 الاعتبار البريطانية قد أثار السخط العام - يضاف إلى ذلك أن الفساد  
 الذى بذره فى الحكم من رفت الموظفين ومجاربتهم فى أرواقهم ومعاملة  
 خصومه السياسيين بمقصد وغل بل بقسوة أكثر من القسوة التي يعامل  
 بها خصومه أنصار الوفد قد خلق الامتناع فى نفوس الناس - فليس  
 ثمة شك فى أن الوفد هو الذى اختلق بدعة احالة الموظفين إلى المعاش  
 بينما كان يجب أن يكون التسامح من جانب الوفد - لأن الوفد مفروض  
 أنه يمثل الأغلبية الشعبية فهو بمثابة الأم الروم . ولكن الوفد كان  
 قاسيا إلى أبعد حدود القسوة - وقسوة الوفد غير ظاهرة لأنه كان  
 يملك الأغلبية وراثته دائما من الأقلية التي تعارضه والتي إذا رفعت  
 صوتها ضاع الصوت وسط تهليل أنصاره كما أن المحسوبة التي ابتدعها  
 الوفد ورفع الموظفين إلى درجات دون أن يكون لهم وجه حق اللهم  
 إلا أنهم يصفقون للرئيس الجليل - يضاف إلى ذلك أعمال النواب  
 الخاصة حيث كانوا لا يتورعون فى طرق كل الأبواب فى سبيل قضاء  
 حوائجهم وحوائج أنصارهم . كل هذا وغيره قد أودى بسمعة الوفد  
 فكان لا بد له أن يعمل عملا يسترد به كيانه وليس ثمة شيء أسهل من  
 الطواف بالبلاد واستشارة الجماهير البريئة بحجة أن الوطن فى خطر .  
 ووقعت اضطرابات فى الاسكندرية فقتل عشرون وجرح ٥٠٠  
 كما حدثت اضطرابات فى بور سعيد فقتل واحد وجرح كثيرون .

وقامت المظاهرات في القاهرة يوم ٢١ يوليو وهو اليوم الذي حدده الشيوخ والنواب لاجتماع البرلمان بعد انتهاء فترة التأجيل فقتل ٤ وجرح أربعين .

المندوب السامي يحمل كل من النحاس وصدقى المسؤولية

وازاء هذه الأحداث أرسلت دار المندوب السامي إلى كل من النحاس وصدقى تبليغاً بريطانيا باعتبارهما مسئولين عن الأخطار التي تهدد الأجانب ، كما أرسلت بارجتين حربييتين إلى الاسكندرية (للتهويش) وهددت بالتدخل إذا لم تهدأ الحال .

ورد صدق على المندوب السامي مؤكداً بأن أرواح الأجانب في طمأنينة وأن الهدوء في سبيل الاستمرار . ومن المؤسف أنه لم يخف شعوره في رده بالتباهي في الاعتداء على الدستور وتفاخره بأنه قادر على كبت روح الأمة دون الاستعانة ببريطانيا ، فالاعتداء على الشعب في نظره أمر ساذج ، ومظهر الاستقلال في نظره ألا تلتمس الحكومة في اعتدائها على الشعب معونة بريطانيا وهذا عما لا يشرف رئيس الحكومة المصرية لأن مهمة الاتفاق الجنائي في الاعتداء على الشعب بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية قائمة وثابتة . ولو أنه رجل كريم لاستنكر في رده اعتداء الحكومة على الشعب ولكنه اعترف به وتفاخر . والأدهى من ذلك أنه أكد في رده حرصه على أرواح الأجانب وكان الأولى به أن يجعل حرصه على أرواح بني وطنه أهم واجباته وموضع اعتزازه ولكن عقلية الحكم الرجعي الذي تسنده الروح الاستعمارية هي التي أملت هذا الرد

فالبطش بالمصريين والتشكيل بهم مباح في نظر سياسة ذلك العهد . أما  
البطش بالأجانب والتشكيل بهم أو الاساءة إليهم فشيء غير مستساخ .  
أما رد النحاس باشا فقد احتوى نحيباً ورجاء بعدم تغيير قانون



عباس محمود العقاد

قال مرة في مجلس النواب  
« إن هذا المجلس مستعد  
لأن يسحق أكبر رأس  
في البلد » وقد دفع العقاد  
تحت هذه العبارة تسعة أشهر  
من حياته قضاهما في السجن

الانتخاب ثم تأكيداً بالمحافظة على أرواح  
الأجانب ثم تنديداً بمسلك الوزارة في  
الآزمة الدستورية ومسلكها في الأمة.  
ولا شك أن مخاطبة بريطانيارأسا  
للنحاس باشا فيه إهدار كامل لاستقلال  
مصر فليس من المتبع ادولة أجنبية أن  
تخاطب أحدهم مواطن مصر وتحمله  
مسئولية الأمة - اللهم إلا إذا كانت  
هذه الدولة الأجنبية صاحبة نفوذ قوى  
يطغى على استقلال البلاد . ولكن  
النحاس باشا قبل ان يطمس الاستقلال  
في سبيل أن يظهر في الصورة ، كما لم  
يخل خطابه من البكاء إلى بريطانيا ومن  
الاحتكام إليها في الصراع القائم بينهما وبين  
صديق . وهو دعوة صريحة من زعيم  
الأغلبية إلى بريطانيا للتدخل في سبيل

معاونه للوصول للحكم وفي ذلك اطاحة بالاستقلال كلية كما حوى الردف  
التكالب على لعق أقدام الأجانب بتأكيد المحافظة على أرواحهم  
وتملكاتهم - وإذا كانت بريطانيا قد أرادت بتبليغها للنحاس باشا

انها ما زالت تحتل مصر فإن رد النحاس باشا كان فيه معنى التأكيد الكامل لذلك الاحتمال بل الدعوة الصريحة للتدخل .

وبعد ذلك فضت الوزارة البرلمان ( ١٢ يوليو ١٩٣٠ ) وهذا اعتداء صارخ على الدستور لأن فيه اساءة استعمال السلطة ، يضاف إلى ذلك أنها فضته قبل نظر الميزانية بينما الدستور يصر على عدم فضة قبل نظر الميزانية - وكما أكدت بنود الدستور أيضا بعدم فض البرلمان قبل ستة أشهر من بدء انعقاده ، ولم يكن البرلمان قد اكتمل ستة أشهر حين فضه . وتمادت الحكومة في تجهيزها على الشعب فاحتلت دار البرلمان فاحتج عدلى باشا رئيس الشيوخ على احتلال الحكومة لدار البرلمان كما أرسل وكيلا مجلس النواب باحتجاج مماثل إلى صدق باشا . على أن الأعضاء اجتمعوا بعد ذلك بالنادى السعدى وهناك احتجوا على الحكومة وترروا عدم الثقة بها - وفي الوقت نفسه اجتمع أعضاء مجالس المديرية واحتجوا على الوزارة فحل صدق مجلس مديرية البحيرة والغربية وأخذ باقى المجالس بالشدة .

وهكذا رأينا الدوام السياسية قد خرجت بثورة سنة ١٩١٩ من مفهومها الذى كان موجها ضد الانجليز والاحتلال إلى صراع حزنى بل حرب أهلية - فقد استولى على البلد قلق شديد - فاكانت تفتتاً أى وزارة أن تبرع على دست الحكم حتى تهب عاصم الأعاصير من كل جانب ؛ ولعمري أن المسئول عن ذلك كله هم الزعماء الذين قتلتهم الانانية واستبدت بهم شهوة الحكم فالزعماء الرجعيون كانوا يرون القوة والبطش وسيلتهم للحكم . أما الزعماء الوفديون فكانوا يحدرون الشعب بألفاظ البرلمان والانتخابات الحرة والواقع أن مصر

لم تشهد حكما ديموقراطيا أبداً فوزراء الأقلية كانوا يسومون الشعب العذاب ووزراء الأغلبية كانوا يحكمون - تحمت ستار الديموقراطية حكما دكتاتوريا عنيفا ، وبذلك فقد الشعب تدريجيا الايمان بزعمائه ومن ثم كان قلقا دائب العمل في سبيل التخلص من الفضوليين الذين يفرضون أنفسهم عليه ، ومن أجل ذلك تعرض صدق للاغتيال بيد رجل يدعى حسين محمد طه تنكر في ثوب خادم بالقطار المسافر من الاسكندرية إلى القاهرة وحمل معه بطاقة أراد أن يقضى بها عليه في عربته البولمان ولكن قبض عليه قبل ارتكاب الجريمة .

### الغاء الدستور

ومع ذلك استمر صدق باشا في جبروته ففي ٢٢ مايو ١٩٣٠ صدر المرسوم الملكي بالغاء الدستور واحلال دستور آخر بدلا منه على أنه قبل صدور الدستور الجديد احيطت بريطانيا علما بهذا التغيير السياسى فوافقت عليه . ففهوم الانجليز إما قبول الاحتلال بالانفاق مع بريطانيا بامضاء معاهدة أو معاقبة الشعب بحرمانه من حقوقه الدستورية وبذلك بات الحكم مطلقا في يد الملك وبات صدق والضباط الانجليز في الجيش المصرى والبوليس على رأس حركة القمع التى اتخذتها الحكومة ازاء مظاهرات الاحتجاج على سياسة صدق باشا .

كان الغاء الدستور اعتداء منكرأ على حقوق الشعب واستخفافا به لأن الدستور حق أساسى كسبته الأمة بعد جهاد طويل فإذا ساغ لكل وزارة أن تعبت به أصبح مهزلة .

لقد أقسم الملك على احترام دستور ١٩٢٣ وهذا القسم قد سجل

التعاقد بين الأمة والملك فلم يكن من حق الملك أن يلغى الدستور ، فأمر منه كسهدا فسخ للتعاقد من جانب واحد واعل ذلك ما دعا الملك إلى عدم حلف اليمين للدستور الجديد لأنه لا يملك أن يحل نفسه من اليمين الأول الذى أقسمه . كما أن قسمه الجديد يكون بمثابة حنث للقسم الأول - وعلى أية حال فقد حنث الملك فى يمينه - وهو إذا كان قد احتقر دستور ١٩٢٣ فبالأحرى به أن يحتقر الدستور الجديد .

وقامت المظاهرات واحتج الوفد واحتج الحزب الوطنى واحتج حزب الأحرار الدستوريين فأخذها صدقى باشا بشدة فقد قال « إن الحكومة لا نال جهداً فى اتخاذ كل الوسائل الممكنة لاستتباب الأمن ، واحتجعت مجالس المديرية فحلها جميعا واستقال عدلى يكن رئيس الشيوخ احتجاجا ، ولكن صدقى لم يبال بذلك وكان يرى فى تغلبه على حقوق الأمة مفخرة له .

ولما اطمأن إلى الحكم رأى أن يؤلف حزبا يرتكن عليه فى حياته السياسية التى أنشأها فى خياله ففعل كما فعل قبله حسن نشأت سنة ١٩٢٥ عندما ألف حزب الاتحاد فأسس حزب الشعب .

## عهد الله والوطن

وائتلف الوفد والأحرار الدستوريون وتعاهدوا على العمل لاعادة دستور ١٩٢٣ وعقدوا ميثاقا قوميا ( ٣١ مارس ١٩٣٠ ) أسموه ( عهد الله والوطن ) وقرروا زيارة الأقاليم وبدأوا بجنى سويف فلما وصلوها وجدوا أن الحكومة أوفدت إليها الافا من جنود الجيش فظلوا محاصرين فى المحطة ١٢ ساعة إلى أن أرسلت الحكومة



قطاراً خاصاً عاد بهم إلى القاهرة ، على أنهم استطاعوا بعد ذلك من الوصول إلى بنى سويف بالسيارات فحدث فيها صداماً أدى إلى قتل سبعة وجرح كثيرين .

وراح صدقي باشا من جانبيه يطوف بالبلاد داعياً الحزبه مستأجراً المظاهرات وأمر رجال الإدارة أن يكونوا في ركابه مستصحباً



اسماعيل صدقي باشا  
الرجل الذى داس على  
الدمستور وداس على الشعب .

المنافقين والوصوليين لمؤازرته وكثيراً ما كانت تقع الحوادث خلال ذلك . واشتدت مناوأة الأحزاب لصدقي كما وقف ضده أيضاً الأمراء أعضاء البيت المالک والسن - كما قلت - لم يبال الرجل بذلك . وبالرغم من ذلك كله أجريت الانتخابات ، ووقعت حوادث دامية خلال ذلك . فقد قتل حكام الدقهلية في بلدة دقادوس حيث غيضا وجهه في الطين ثم انهبوا عليه بالأقدام حتى مات كما قتل في القاهرة ١٣ وفي ميت غمر ٣ وفي المنصورة ١٠ وواحد في شبين وواحد في حلوان

وواحد في زفتى وذلك غير الجرحى العديدين الذين قدروا بالمئات ولما اجتمع البرلمان الجديد - نتيجة العنف والتزوير (٢٠ يونيو سنة ١٩٣١) كان طبعاً مؤيداً للوزارة حريصاً على الثقة بها . وقد تمسكن الرجل من أن يجوز ثقة الملك فواد خصوصاً بعد أن

وفق مع الحيدو عباس حلى الثانى الذى خلع له الانجليز فى ابان الحرب العالمية الأولى - وفق فى افئاعه فى التنازل عما له من حقوق قبل الملك فؤاد وبذلك ازدادت سطوة صدقى وازدادت قبضته الدكتاتورية فازداد الشعب اصراراً فى مناوراته فلجأ إلى السجن والتنكيل والتعذيب كما عطل الصحف واضطهد الحريات عامة - ومع ذلك استمر الشعب فى فضاله وقابل عنف صدقى بعنف لا مثيل له - فاطلق الرصاص على محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب وأقيمت قنبلة على دار محمد علام وكيل النواب وأقيمت قنبلة على دار صدقى باشا وكذلك وضعت قنبلة على قضبان السكة الحديد فى طما لنسف القطار الذى كان يركبه صدقى باشا إلى جرجا ولكن القنبلة انفجرت قبل مرور القطار بدقائق وأودت باثنين من حراس الخط الحديدى كما أقيمت قنبلة على مدرسة الهندسة (ديسمبر ٣٢) صباح اليوم الذى زارها الملك فؤاد كما انفجرت قنبلة على مقربة من دار المندوب السامى وأقيمت قنبلة على مركز القيادة العامة للجيش البريطانى بميدان الخازندار وانفجرت قنبلة على مكينات قصر النيل وأخرى بالمدرسة الانجليزية بشوارع الملك الصالح ، كذلك انفجرت قنبلة بجوار المحكمة المختلطة وحاول رجل يدعى محمد على الفسلال أن يطلق الرصاص من مسدس كان يحمله على صدقى باشا بمحطة مصر ولكن قبض عليه قبل اتمام الجريمة (مايو سنة ٣٣) كما انفجرت قنبلة عند نهاية شارع عمره وأخرى على مقربة من سور وزارة الحرية.

كل هذه الحوادث تؤكد - بالدليل القاطع - السكراهية التى كانت تعانيها البلاد من رجل ليس فى قلبه ذرة من عطف أو لين . رجل

لا يؤمن بالشعب ولا يكثر الحقوق الانسان . يعتقد أنه من طينة  
أعلى من طينة الشعب وإن ذكاه ودهاه السياسى وتمكنه من أعصابه  
ومقدوره فى المغالطة وادعائه فى عـلم الاقتصاد ، كما كان يزعم أنه  
رجل المال الأول الذى يقدر على حل المشكلات والأزمات الاقتصادية  
ـ أقول ـ كل ذلك لم يشفع لصدقى بأن يستحوذ على الشعب ، فقد  
عاش بغيضا من الشعب مكروها منه . وبالرغم من المظاهرات العديدة  
التي كان يستأجرها لتهتف له وبالرغم من تسخير الادارة للدعاية له  
فقد كان العدو رقم واحد للشعب . على أن صدقى لم يعترف بذلك  
فقد كان يظن أن الشعوب متقلبة فى حبها وكرها دون أن يكون  
هناك دوافع تحرك الحب أو الكره ، ناسيا أن الشعوب إذا أوذيت  
كرهت مهما حصلت من مال وأنها إذا وجدت العطف من الزعيم  
واستجابته لها أحبته . إنه من الممكن أن تحكم الشعب بالقوة ولكن  
ليس من الممكن أبداً أن تستحوذ على قلبه بالقوة .

ولما اشتدت الأزمة لاح فى الأفق فـكرة تأليف وزارة ائتلافية  
( يناير سنة ٣٣ ) وكان الانجليز وراء هذه الفـكرة فالانجليز يميلون  
إلى هذا النوع من الوزارات ليضمنوا عدم استقرار الحكم ولقد أيد  
الأحرار الدستورىون هذا رأى لأن فيه انقاذ ما يمكن انقاذه لهم  
وشاركهم فى ذلك بعض الوفديين ، ولكن الفـكرة عامة لم تجد قبولا  
لدى الوفد لأن الوفد خاف تجربة الائتلاف مرة أخرى ومن ثم حدث  
انشقاق فى الوفد وتصعد فى الجبهة المؤلفة ضد صدقى .

### حادث البسدارى

وعلى العموم فقد اتسم عهد صدقى بالفساد العام ، فقد علم الناس

التزوير وخاصة التزوير في الأوراق الرسمية ، إذ أمرهم بالتزوير في الانتخابات فألف الموظفون فساد الضمير واعتاد رجال الجيش والبوليس التشكيل بالشعب دون مراعاة للعدل والقانون ، وأبيع القتل وسفك الدماء ارضاء لشهوة السلطان ، وتعقبت الحكومة خصومها في مواردهم وأرزاقهم وطغت السلطة التنفيذية على السلطة القضائية وحسبنا قضية البدارى حيث قتل مأثور مركز البدارى (مارس ٣٢) بيد اثنين انتقاما منه وقضت المحكمة باعدام أحدهما وبالأشغال الشاقة المؤبدة على الثانى فرفعا طعننا نظر أمام محكمة النقض والابرار برئاسة عبد العزيز فهمى باشا وأثبتت المحكمة أن البوليس قد استعمل مع المتهمين ما وصفته بأنه اجرام فى اجرام وأن فى القسوة التى استعملها ما تعتبرهتك عرض فهمى من أشد المخازى اثاره للنفس حيث تدخل تحت جرائم الجنايات ويعاقب مرتكبها بالأشغال الشاقة مما دفعهما بعد ذلك عندما أخلى سبيلهما للانتقام بالقتل . ومع أنها قضت برفض الطعن لأنها لا تملك قانونا تخفيف العقوبة ، إلا أنها أهابت بولاية الامور إلى تدارك هذا الخطأ القضائى باصدار عفو ملكى .

وعلى أثر ذلك اتخذت وزارة الحفائية (العدل) وكان على رأسها على ماهر الإجراءات لتخفيف العقوبة من اعدام إلى أشغال شاقة على الأول ومن أشغال شاقة إلى ١٥ سنة على الثانى وفى الوقت نفسه أمر على ماهر وكلاء النيابة فى التحقيق فى البلاغات المقدمة من الأهالى ضد رجال الادارة .

وبالطبع كان معنى ذلك كشف وزارة صدقي واضعافها ورفع صدقي استقالته إلى الملك وأعاد تأليف الوزارة (٤ يناير ٣٣) بعد

استبعاد على ماهر باشا وعبد الفتاح يحيى باشا الذى كان متضامنا معه لىكى يتمكن بذلك من استمرار تسخير الادارة فى البطش بما أدى إلى وقوع حادث مشابه للبدارى فى بلدة الحصانية وفيه قتل اربعة

ولقد رأى البعض فى خروج على ماهر على صدقى ازاء حادث البدارى مسلكا كريما ، إلا أننا لا نرى ذلك فنحن لا يمكن لنا أن نبرىء على ماهر من تهمة اشتراكه مع صدقى فى جرائمه . فقد كان على ماهر وراء كل وزارة رجعية . كما كان رئيسا بالنياابة لحزب الاتحاد الذى ألفه الملك فؤاد بمعونة نشأت باشا وكان مسئلة دائما ضد الجاهير فقد نشأ عبداً للملك مؤمنا به يؤثره على الشعب . كما كان على ماهر نفسه مشتركا مع صدقى فى وزارة ٢٥ حيث كان وزيراً للمعارف وكان اسماعيل صدقى حينذاك وزيراً للداخلية كما كان على ماهر أيضا شريكا لصدقى فى هذه الوزارة منذ أول يوم تأليفها واشترك فى إلغاء الدستور وفى الحركات الدموية التى لابتست عهد صدقى . أما لماذا استقال أخيراً ؟ فلأنه رأى أن راحة الجرائم قد فاحت فن الخيرة أن يفوز بجلبده وأن يخرج قبل أن تغرق المركب فالمعروف عن شخصية على ماهر كما سيجىء الكلام عنه فيما بعد أنه نهاز للفرص مغرم بأن يظهر فى الصورة فى ثوب المحافظ على مصالح الشعب كى يكسب وده . ولكن على ماهر كانت تنقصه الشخصية الشعبية التى تقدر على تملك الجاهير وان استعاض عنها بما له من مقدرة فى الدهاء والمكر ولذلك وجد على ماهر فى حادث البدارى فرصته فوزا صدقى باشا كانت آيلة للسقوط فلاخير من أن يخرج منها فى صورة البطل . ولكن هذا الخروج لم يرض سيده الملك ولا

صدقى لأن على ماهر بتصرفه هذا قد كشفها أمام الشعب فغضب عليه الملك وأقصاه عن بابه وعزله من المناصب الأخرى العديدة التي كان يستفيد منها . فقد كان على ماهر مثلاً رئيساً لدائرة الأمير سيف الدين وكان يتقاضى مرتباً يصل مئات الجنيهات فحرمه منها

### استقالة صدقي

وأخيراً قررت الوزارة البريطانية نقل المندوب السامي السير برس لورين من القاهرة وعينت بدلاً منه السير مايلز لامبسون فقد رأيت بريطانيا أن روح البطش التي اجأت إليها لم تجد في قهر الشعب بل زادت قوة وإيماناً ، فعولت على استبدال ممثلها لا حباً في مصر ولكن لأنه أخفق في سياسته بأن كشف نياتها .

وأخيراً قدم صدقي استقالته ( ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ ) فقد انتهت مهمته في نظر الملك وأرادت السراى أن تستبدل به غيره لأن الحكم المطلق لا يطبق البقاء على رئيس وزارة طويلاً يمكن في منصبه . فنمظاهر هذا الحكم الرغبة في التهديد والتغيير .

ومن الطريف أن حزب الشعب الذي أنشأه ليكون عدته في النضال قد تخلى عنه لأن حزب الشعب صنعه وهو في الحكم وانضم إليه لأنه في الحكم فهو حزب يتبع الحكم أينما سار ، فهو حزب الحكومة بعيد القوة ولذلك كان من سخرية القدر أن يتنكر لصدقى ويخذه بعد أن أقصى عن الحكم وهكذا تظهر لنا حقائق الحكم المطلق فالأحزاب التي يصنعها هي أحزاب صورية لا إرادة لها ولا هدف إلا أن تتبع في فلكها الحاكم في سيره .

## عبد الفتاح يحيى باشا ابراهيم رئيس وزارة لا ظل له

ألف عبد الفتاح يحيى باشا الوزارة (٢٧ سبتمبر ١٩٣٢) على أساس نظام صدقي وكان عبد الفتاح يحيى باشا يعتبر مستقيلاً من وكالة حزب الشعب اثر خروجه من الوزارة بتضامنه مع علي ماهر ولكنه عاد وتمسك بوكالة الحزب حتى يصفى على وزارته ثوب الاغلبية البرلمانية . وكان صدقي غاضباً على عبد الفتاح يحيى وغاضباً على بعض الوزراء من حزبه الذين اشتركوا مع عبد الفتاح يحيى في وزارته واعتبرهم مفصولين ، ولكن صدقي وجد نفسه لا حول له ولا قوة فاضطر أن ينحني أمام القوة ويخضع للحكومة القائمة فقررت أن يبدوا عبد الفتاح يحيى ويرحب بعودته والوزراء الآخريين إلى حظيرة حزب الشعب وازداد صدقي ضعفاً وازدادت الوزارة قوة ، ورأى أعضاء حزبه ينفضون عنه وينضمون إلى السيد الجديد فاضطر صدقي إلى الاستقالة من رئاسة الحزب الذي أنشأه وهكذا انفصل عنه الحزب الذي خلقه كما انفصل عنه ناديه وجريدته لأن القوة انفصلت عنه ولم تعد في يده . وهنا قال صدقي « يا شعب كل وزارة ، على أن صدقي عاد مرة أخرى إلى رئاسة الحزب بعد استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى . كانت وزارة عبد الفتاح يحيى ضعيفة جداً ولقد أدرك الانجليز مدى ضعفها وانفصلوا عن الشعب وخذلوا الشعب اياها ومبلغ تداعى النظام الذي ابتدعه صدقي فراحوا يستهينون بها ويستعملون عليها فرار المستر باترسون المندوب السامي بالنيابة مبنى البوليس والمطافئ ، وراح يستعرض قوات بلوك الحنفر محاطاً بأعلى مظاهر التفخيم والتكريم كما زار المنشآت العامة واستدعى القواد العسكريين

في الجيش المصري وراح يصدر إليهم الأوامر . ثم تفاقم التدخل البريطاني عندما فاتح المستر باترسون عبد الفتاح يحيى بشأن مرض الملك وأشار أن المرض يستدعي تعيين نائب على العرش كما طلب الاطلاع على وثيقة الأوصياء على العرش في حالة وفاة الملك ، كما طلب تعيين رئيسا للديوان الملكي وكان المنصب شاغراً فعين زيور باها كما اعترض على وجود السنيور فيروتشي الايطالي كبير مهندسي القصور الملكية أو بالأحرى النفوذ الايطالي .

كما تدخل في الدين الاسلامي حيث كان الخلاف قائماً بين الشيخ المراغي والشيخ الطواهرى ، فالشيخ المراغي كان رئيساً للجامع الأزهر حتى سنة ٢٩ حين استقال أو بمعنى أصح أوعه الملك على الاستقالة ثم عين بدلاً منه الشيخ الطواهرى وظل في منصبه حتى سنة ٣٥ حين أصر الانجليز خلال هذه الأزمة على أن يستقيل الشيخ الطواهرى وأن يعود الشيخ المراغي إلى مشيخة الأزهر وسواء كان من الأفضل تعيين الشيخ المراغي أو أن يظل الشيخ الطواهرى في رئاسة الأزهر فالذي حدث هو أن أقاله الشيخ الطواهرى كانت بناء على رغبة الانجليز أولاً وأخيراً ،

وثمة تدخل آخر من جانب الانجليز في صميم الدين الاسلامي ذلك أن الشيخ المراغي بمجرد عودته إلى مشيخة الأزهر قرر ترجمة القرآن الكريم إلى اللغة الانجليزية فأنبرى له الشيخ محمد سليمان عنارة رئيس المحكمة العليا الشرعية وعارضه في هذا الرأي واستبدل في معارضته على آيات وحجج دينية وعلمية قوية وأخذ النضال بين الرجلين صورة عنيفة فقد تعصب للشيخ محمد سليمان لرأيه ، وما زاد الصراع احتداماً أن الانجليز كانوا وراء الشيخ المراغي - في رأيه - كما أبدته على



ماهر باشا الذى أصبح فيما بعد رئيسا للوزارة . وتدخل الانجليز بهذا الشكل بعد تدخلهم لا فى المسألة الداخلية فحسب وإنما فى صميم الدين ومساندة على ماهر باشا لاشك هو



خنوع واستسلام ومساومة على الدين للبقاء فى الحكم . وإذا كان الشيخ محمد سليمان قد وقف ضد الانجليز وضد الحكومة المصرية وضد شيخ الأزهر فلا أنه غير عاجز بما لهذه القوات من جبروت وبما يتعرض له من خطر ، ولأنه كان مؤمنا بالدفاع عن قضية مسنده فيها الله وإيمانه

وعلمه . والطريف فى الموضوع أن الشيخ محمد سليمان عنارة قد انتصر أخيراً حيث

لم تجرؤ الحكومة على ترجمة القرآن وإنما تقرر ترجمة معاني القرآن وهو الرأى الذى نادى به الشيخ عنارة . ولما أصبح شأن الوزارة ماسخا وهان رئيسها ومعه ملكة قدم عبد الفتاح يحيى استقالته فقبلها الملك (١٤ نوفمبر ١٩١٤) وعهد فى الوقت نفسه إلى محمد توفيق لنسيم باشا تأليفها ،

### إلغاء دستور صدقي

كان أول عمل لنسيم باشا هو إلغاء دستور ١٩٣٠ وكان من الواجب إعادة دستور ١٩٣٣ ولكن الملك لم يفعل فقد انتهر فرصة سخط الشعب على دستور صدقي فألغاه لأنه لم يكن متلفها على الحياة الدستورية الكريمة ولأنه كان يخاف سيادة الانجليز فى إعادة دستور الشعب وهذا من المسارىء التى يؤسف لها أشد الأسف لأن فيه

اقحام للانجليز فى المسائل الداخلية ، كما كان يجب تجنب البلاد عواقبه باحترام الحقوق الدستورية للشعب .

على أن الأمة تمسكت بعودة دستور ٢٣ مما دعا نسيم باشا لأن يرفع إلى الملك كتابا مقترحا حل الأزمة بأحد اثنين إما عودة دستور ٢٣ وإما إصدار دستور جديد فرد الملك مؤثرا عودة دستور ٢٣ ولكن الحكومة البريطانية عارضت عودة الدستور وقالت أن من الأفضل تكوين لجنة تضم جميع الأحزاب بما فيها الوفد لوضع دستور جديد يناسب تطور البلد ، وكان رغبة بريطانيا من هذا التبليغ أن تتدخل لنفسها صفة التدخل فى شئون مصر الداخلية وتعطل الدستور قدر ما تستطيع وتزيد فى هوة الخلاف بين الأحزاب وتملى ارادتها على الحكومة والشعب . فقد صرح السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية فى لندن ( ٩ نوفمبر ٣٥ ) بأن دستور ٢٣ غير صالح للعمل وأن دستور ٣٠ لا ينطبق على رغبات الأمة .

يدلك هذا على أن الانجليز يدأرون فى طريقة حكم مصر وأن سياستهم فى المحاوراة إنما الغرض منها ضرب جماعات الشعب وطالما كان الانجليز أصابع فى مصر مثل نسيم باشا فإن النفوذ البريطانى سوف يظل إلى الأبد ولذلك ثار الشعب على حكومة نسيم أثر تصريح هور إذ تبين أنها استشارت الانجليز فى شأن الدستور ونحوها بذلك قد خلا غير مشروع فى شئون مصر .

قامت المظاهرات يوم ١٣ نوفمبر ٣٥ لمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد فقتل أول شهيد إذ أصابته رصاصة طائشة أودت بحياته . ثم تجددت المظاهرات فى اليوم التالى فقابلها البوليس باطلاق النار ، فقتل أربعة من طلبة الجامعة فى القاهرة وطالب بالمعهد الدينى فى طنطا وأظهرت

الامة أسفها فقررت الاضراب العام يوم ٢٨ نوفمبر فأغلقت المقاهى وتعطلت المصالح واحتجبت الصحف ثم سادت الاضرابات البلاد .

### الاتلاف من جديد

عادت إلى الأذهان فكرة الوحدة ومن ثم تم التفاهم بين الأحزاب على إقامة الوحدة على أساس إعادة دستور سنة ٢٣ وعلى أساس العمل لعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا وتشكلت اللجنة الوطنية (ديسمبر ٣٥) من حزب الوفد المصرى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والمستقلين وأرسلت كتابين (١٢ ديسمبر ٣٥) واحد إلى الملك لإعادة دستور ٢٣ وآخر إلى المندوب السامى لدعوة بريطانيا للدخول في مفاوضات لعقد المعاهدة .

فاستجاب الملك إلى مطالب الشعب ، وأمر في نفس اليوم الذى تسلم فيه عريضة الزعماء إلى إعادة دستور ٢٣ . والعريف في الموضوع أن صدق باشا الذى ألغى دستور ٢٣ كان ضمن من وقعوا عريضة الملك مطالبين بعودة دستور ٢٣ .

وهكذا عاد الدستور بعد غيبة خمس سنين وكانت هذه هى المرة الثالثة التى عاد فيها الدستور . فقد عطل لأول مرة سنة ٢٥ من مارس إلى آخر مايو ٢٦ وعطل المرة الثانية من يوليو ٢٨ إلى ديسمبر ٢٩ والمرة الثالثة سنة ٣٠ حين ألغاه صدق ولكنه عاد بفضل كفاح الامة

### معاهدة سنة ١٩٣٦

أما بريطانيا فقد ردت موافقة على الدخول في المفاوضات ، فقد كانت الازمة العالمية مستحكمة وكانت القوات الايطالية تهاجم الحبشة وتلقى عليها الغارات السامة ، وكانت تهديدات هتلر لدول

الغرب قائمة وكان الجوالأوربي كله مشحونا بالخطر فكانت بريطانيا متلهفة إلى امضاء معاهدة تحدد الاطار القانوني لوجودها في مصر والسكى تضمن من مصر حليفها لها إذا وقعت الواقعة .

ولقد اختلف الناس في شأن مفاوضة الانجليز وعقد اتفاق معهم فتاريخ بريطانيا يؤكد أنها لا تقيم وزنا للمحالفات وأنها لا تنظر إلا من خلال مصلحتها وأنها لا تقوم بما عليها من التزام ، فن العبث لذن عقد أى اتفاق بيننا يرى البعض أن في مفاوضة بريطانيا اعتراف بالاحتلال وأن الواجب يقضى بجلاء الانجليز أولا ثم المفاوضة ثانيا وهو مبدأ آمن به الحرب الوطنى بيننا يرى البعض الآخر أننا ونحن أمام نكبة وأن الاستعمار واقع سواء اعترفنا به أو لم نعترف فيجب مواجهة الأمر الواقع بالتحايل على اخراج المستعمر من أرض الوطن .

ومهما كان فقد سيق الزعماء إلى المفاوضات كما تساق النعاج وأمليت عليهم شروط المعاهدة املاء . لأنه لا يمكن عقلا الجلوس على مائدة واحدة على قدم المساواة فقد كان الجيش البريطانى الذى يحتل القاهرة يمثل الضغط الجاثم على مصر وكان لا بد أن تكون بنود المعاهدة كلها فى صالح الانجليز ، فقد أباغ المندوب السامى الملك أن الاخفاق فى عقد اتفاق يترتب عليه نتائج جسيمة ، وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة فى حق اعادة النظر فى سياستها العامة اتجاه مصر وقد احتج رئيس حكومة مصر على ذلك وقال أن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون سليمة فى اتجاهها ، فأجاب المندوب السامى أن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مظلوم وبعيد ومجهول .

وهكذا جرت المفاوضات في جو من الضغط والاكراه بما أدى إلى عقد معاهدة ( أغسطس ١٩٣٦ ) .

نعود إلى حديث الدستور - فبعد صدوره انجهرت الأنظار إلى تشكيل وزارة ائتلافية ولكن الوفد لم يرض بهذه الفكرة فعهد الملك إلى علي ماهر باشا وكان رئيساً للسديوان الملكي ليؤلف الوزارة ( ٣٠ يناير ٣٦ ) فاتخذ العدة في سبيل اجراء الانتخابات وقد انجهرت النية إلى اجتناب التزاحم في الانتخابات صونا للوحدة فتم الاتفاق بين الأحزاب على ترك ٧٧ دائرة دون مزاحمة

### وفاة الملك أحمد فؤاد

وفي ٢٨ أبريل توفي الملك أحمد فؤاد فنعاه مجلس الوزراء في بيان شمل المتأداة بفاروق ملكا على مصر .

ولد أحمد فؤاد في ٢٦ مارس ١٨٦٨ ولما خلع أبيه اسماعيل عن العرش سنة ١٨٧٩ اختار ايطاليا مقراً لمنفاه ثم رحل إلى الأستانة سنة ١٨٨٨ ، وعندما كان بايطاليا ألحق ابنه بمدارسها ثم بالمدرسة الحربية الايطالية ، فلما تخرج انتظم في سلك الجيش الايطالي لمدة ثلاث سنوات ثم ذهب إلى الأستانة للحاق بأبيه والتعرف على السلطان عبد الحميد وعينته الحكومة العثمانية ملحقاً عسكرياً بسفارتها في فيينا ولما تولى الخديوي عباس الثاني عرش مصر عين في معيته كبيراً لياورانه برتبة اواء بالجيش لمدة سنتين ثم قضى بقية عهده بالامارة دون مناصب . وكان وهو أمير يطمع لأن يكون ملكا في أى دولة فسعى سنة ١٩١١ ليكون ملك طرابلس المغرب وفي سنة ١٣ سعى ليكون ملك ألبانيا ولكنه لم يوفق . ولما قامت الحرب العالمية الأولى سنة ١٤

وأعلنت بريطانيا الحماية على مصر وخلعت الخديو عباس طمع في الملك ، ولكن أخاه حسين كامل كان أكبر منه فعيثته بريطانيا فلما توفي ( ٩ أكتوبر ١٧ ) هينت أحمد فؤاد سلطانا على مصر .  
من هذه الفذلك التاريخية تظهر لنا الراجات التي تعرض لها أحمد فؤاد . فقد كانت حياته أشبهه بريح عاصف تصفر في نفس خربه فجعلت منه رجلا مهزوز الشخصية ، فقد عاش مشرداً عن مصر متشجعا بروح أجنبية مستجديا عرشا خاليا يجلس عليه لينقذ نفسه من عقدة الاحساس بالعداء . لقد رأى وهو صغير القوة تسلب منه الحياة وتجرده من الامارة حيث شهد بريطانيا تخلع أبيه فاستسلم لعقدة الخوف التي سلبت مستقبله إلى الانجليز ، ولذلك كانت حياته وهو سلطان أو ملك من سنة ١٧ حتى سنة ٢٦ أى من وقت جلوسه على العرش إلى يوم وفاته خنوعا لبريطانيا على طول الخط ولكنه عندما كان يرى سلطة الشعب تطغى على بريطانيا سرعان ما يرتج عليه الأمر فينحني للشعب لأنه تعود أن ينحني دائما للقوة ، وقد وجد في الشعب قوة أقوى من قوة بريطانيا .

عندما اعتلى أحمد فؤاد العرش وواجه الحكم كان مهورا بالعز الجديد الذي نزل عليه وأنقذه من حياة التشرذ . فقد وجد نفسه يجلس على كرسي فرعون بعد أن كان يستجدي في شوارع روما ، ولذلك عاش ومات عبداً للانجليز الذين قدموا له الجميل ، وكان الانجليز يرون مصر ( عزبة ) وأحمد فؤاد بمثابة ناظر العزبة وبذلك كانت وظيفة الملك بمثابة وظيفة التابع لهم . وما زاد في ضعف الرجل أنه جلس على العرش وهو في الخمسين بعد أن ولت عنه أحلام الشباب واذلك هانت نفسه وهان وقار الملك وهانت في نظره كرامة الشعب .

عندما جلس أحمد فؤاد على العرش سنة ١٧ لم يجد غضاضة في الحماية ولا في اعتبارها مصدراً لولاية العرش فقد قال في خطابه إلى وزيره حسين رشدي (١٠ أكتوبر سنة ١٧) «دولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية» فكان الأمر والنهي إلى السلطة البريطانية فرجع للاحتلال - لأنه سنده وسند أسرة محمد علي - فقد دخل الاحتلال المحافظة على العرش علماً أنه فيما بعد لما ضعف الاحتلال طرد



حسين رشدي باشا

الشعب فاروق آخر سلالة أسرة محمد علي، وبالرغم مما أصاب الشعب من اعتساف واضطهاد، ظل أحمد فؤاد موالياً للسلطة البريطانية وبالرغم مما كان يلاقه الشعب من ضائقة ما لم يفتأ أحمد فؤاد من مبادلة الانجليز خالص الود حتى أنه منح السلطة البريطانية (٩ مارس سنة ١٨) ثلاثة ملايين ونصف من الجنهات هبة لها لأنها حمته .

وهذا أكبر دليل على سقوط الملك إلى أحط أنواع الدرك لمساعدة الدولة الغاصبة التي احتلت البلاد وسلبت حريتها ومزقت استقلالها.

فلما انتهت الحرب وطالب الشعب بالاستقلال وأعرضت بريطانيا عن مطالب مصر لم يتحرك الملك فؤاد وترك البلد يغلي ومضى في سبيل مسيرته السياسية البريطانية. ولما اشتعلت الثورة (٩ مارس ١٩) وواجه الانجليز الثورة بالقوة مرة وبالدلين والخداع مرة أخرى احتجب السلطان أحمد فؤاد في قصره تاركاً الشعب وجهها لوجه مع الانجليز واستهدف من أجل ذلك سحق الشعب وكرهه وباعدت

الحوادث بينه وبين الشعب وكان لا يفتأ يستعين بالوصوليين مز  
الوزراء على يد الثوار ولسكن الأمة ظلمت مثابة في نضالها حتى قبلت  
انجلترا أن تدخل في مفاوضة مع مصر لحل المشكل .

فلما وقع الخلاف بين سعد وعدلى على تكوين وفد المفاوضة ،  
يعمل الملك شيئاً على تقريب هوة الخلاف بل زاد النار اشتعالا  
ضاربا هذا بذلك بما أدى إلى وقوع اضطرابات دامية .

فلما أعلن الاستقلال ( ١٥ مارس ٢٢ ) وهذأت الثورة نوع  
وتحددت الأوضاع ، أخذ الملك يضع العقبات في سبيل استكمال  
الاستقلال وراح يحول التيار الثورى المندفق ضد بريطانيا إلى تباد  
داخلي حزنى حيث يصطدم الزعماء مع بعض . فقد وقف ضد اصدااء  
الدستور ، ثم انحنى أمام إرادة الشعب - شأن كل رجل ضعيف -  
ينحنى أمام القوة عندما رآه مصراً على الدستور فأصدره ، ثم راح  
يتلاعب بالانتخابات وتطبيق الدستور كيفما يحلو له دون أن يعجز  
عن استحثاث الوصوليين لتفسير بنوده وتقمين رغباته .

وانقد أضر الملك فؤاد بسياسته حيال الدستور أشد الضرر بالبلاد  
ويحمل معه في هذه التبعة أشباع الحكم المطلق من المستوزين والوصوليين  
الذين كانوا أداة له في تحطيم بنود الدستور فلولا هؤلاء الوصوليين  
لما تمكن من أن ينفذ الانقلابات الرجعية الثلاث التى تمت في عهده ؛  
كما يحمل معه التبعة أيضا سعد بشكل كبير . فقد كان سعد يكابر  
الملك ويكابر الانجليز وفي ذلك مفخرة له ؛ ولسكن مكابرتة للملك  
كانت في سبيل الاستعلاء الشخصى ليعوز مركزاً يمكنه من أن  
يستحوذ على الحكم . فقد وقف سعد ضد الملك مستفيداً من الثورة



التي كانت تخوضها البلاد ومستغلا الروح الوطنية المتأججة في سبيل  
تسخيرها لشخصه وقد أحكم سعد - بما كان له من سلطة وجاه - من  
توثيق الرباط بين الثورة وبين اسمه ، فأصبح اسم سعد رمزاً للثورة  
فكان من خرج عليه يعتبر خائناً لسعد وخائناً للثورة وخائناً للأهداف  
الوطنية . ولقد ورث سعد هذه الفكرة لخليفته النحاس ، فكان من  
يعارض الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا يعتبر خارجاً على الوطن  
وخائناً للأهداف الوطنية - مما خلق في مصر نفوراً بين الناس  
فدكتاتورية سعد أو الدكتاتورية البرلمانية التي اعتنقها قد طغت على  
المقومات الأدبية في الخلق السياسي وبالتالي طغت فيما بعد بالمثل  
دكتاتورية النحاس على نفس المقومات الأدبية في الخلق السياسي .

وهذا انصرف من سعد في مكابرة للملك أو في مكابرة النحاس  
من بعده للملك وإن بدا أمام العين كما أنه أضر بهيبة الملك لأنه أصبح  
منافساً له ، إلا أنه في الواقع قد دعم سلطان بريطانيا في مصر ، فقد  
كان الأمر كله أشبه بالتمثيلية التي اتفق فيها الرجلان ( الملك وسعد )  
ليعبثا بالشعب مما أدى بالثورة لالتحرف عن مجراها الطبيعي الذي  
كانت تسير فيه ضد الانجليز وضد الحكم الملكي المطلق ، ولعمري  
أن الملك كمان في هذه الصورة أشبه بالقديس البوذي الذي أحرق نفسه  
إرضاء لآلهة الانجليز .

أما مكابرة سعد أمام الانجليز فقد بدأها مع عبد العزيز فهدى  
وعلى شعراوى بالذهاب إلى دار المندوب السامي مستفيداً من طبع  
الانجليز في التسويف والمماطلة والبرود وعدم أخذ الأمور بالحزم  
أو بالجدية . وقد تحققت فحاشا سعد في الانجليز ، فلم تقبض عليه

السلطة البريطانية في ذلك الوقت ولا على زميليه بل حادثهم المندوب السامي حينذاك حديث ودمى وعد ببحث الموضوع . فلما اشتملت الثورة وقبضت السلطة البريطانية على من قبضت وكان مع الذين قبضت عليهم سعد زغلول فاشتد هياج الشعب وطالب بالافراج عن جميع المعتقلين وخاصة عن سعد بما وضعه في العدة لأنه أصبح بطلاً وطنياً فلما نفته ازدادت صورته وضوحاً وراح اسمه يتسلاً . وبما أكد لسعد أنه لن يمس مكرهه ، ثقته في أن الشعب لن يتخلى عنه ومن ثم ظل يمارس اللعبة السياسية ردحاً . فلما قتل السردار السيرى ستاك سنة ٢٤ وكثر الانجليز عن أنياب الحقد انكمش سعد واعتكف وعرف أن الأمر ليس هزلاً وإنما هو جد فخاف على نفسه وانزوى تتجلى شخصية الوعيم وقت الشدة وصموده أمام الأحداث لا في هروبه وانزواته ولا في تقسيم الآخرين فداء له ولا في الهتاف والخطب الرنانة ولا في الأثرة وحب الذات ، وإنما في التضحية وتقديم الصفوف وحمل السلاح والاقدام .

ومن اللحظة الأولى التي اعتقلت فيها السلطة البريطانية العديد من المصريين بتهمة قتل السردار عمداً مع سبق الاصرار والترصد وتقديمهم للمحاكمة لقطع رقابهم تنكر سعد للمتهمين المصريين وتصل من التهمة ووصف الذين اشتركوا في الجريمة بأنهم خونة وسفاكين ومجرمين مع علمه بأنهم ما كانوا ليقدموا على هذه الجريمة لولا ثقتهم من أن فيها ارضاء للحركة الوطنية . والواقع أنه ليس من الخلق السياسى فى شىء أو من الخلق عامة فى أن تقدم على عمل مع شركاء لتأخذ النصر كله لك إذا صادف العمل النجاح ، أو تترك مسئولية الفشل كله لهم

إذا أصاب العمل السقوط . كذلك كان شأن سعد عندما كانت الجمعيات الوطنية تقوم باغتيال الانجليز ويأتى العمل بفائدة على سعد بأن تدعم مركزه ويقوى اسمه ، كان يباركها ويصف العمل بالتضحية والوطنية . فلما قامت إحدى هذه الجمعيات باغتيال السير لى ستاك ووجد سعد الشر لاحق به هلال وكبر واعتبر هؤلاء المصريين الذين قاموا بالاغتيال خونة ومجرمين .

إن من صفات الزعيم أن يقف إلى جوار بنى وطنه وهم فى المحنة سواء كانت هذه المحنة التى نزلت بهم من سوء تصرفهم أو كانت قضاء وقدرأ أو كانت عن رضا الزعيم أو غير رضاه . فهمة سعد تظهر فى وقت الشدة أى الوقت الذى يصبح فيه الخطر مجسدا لا فى الوقف الذى كانت تسير فيه الجماعات هاتفة بموت ويحيا سعد، وإذا كانت الجماهير قد ضحت بنفسها فداء لسعد عندما اعتقلته السلطة البريطانية وقبلت أن تموت ويحيا سعد قبل حادث السردار ، أما كان الأولى بسعد أن يقف إلى جوارهم وهم فى محنة ليرد لهم الجميل لا أن يتركهم يواجهون الاعتقال والمحاكمة والحكم بالاعدام وحدهم ولعمري أن فى تخلى سعد عن شعبه فى هذه الشدة لا يعتبر نقطة تحول فى ثورة سنة ١٩ ولا يعتبر ايذانا بانتهاء الثورة لأن ثورة ١٩ كانت قد تحولت وانتهت قبل ذلك التاريخ ، وإنما تخلى سعد يمثل لنا الوقت الذى كشف فيه سعد عن حقيقة من أنانية واثرة وحب ذات ومصلحة شخصية تربو على كل اعتبار وطنى .

وموقف سعد سنة ٢٤ يشبه موقف مصطفى النحاس باشا عندما فشل فى مفاوضاته مع الانجليز فخاف سقوط وزارته فراح يتسكّر

للأعمال المصرية ويبارك الاستعمار وينادى خسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الانجليز . وليس عام ١٩٣٠ هو الذى مات فيه النحاس باشا أدبيا ، فقد مات الرجل قبل ذلك ولما كان عام ٣٠ كان أحد الأعوام التى كشف فيها عن نفسه كما كشف عن نفسه بعد ذلك فى ٤ فبراير سنة ٢٠٠٢ عندما جاء إلى الحكم على ظهر الدبابات البريطانية وكما كشف عن نفسه أيضا مرات عديدة بوصفه الدولة البريطانية المحتملة للأراضى المصرية بالدولة الصديقة وكما كشف عن نفسه أيضا سنة ٥٠٠ عندما كان رئيسا للوزارة وقال للملك فاروق دلى طلب واحد ، فقال ما هو ، قال د أن تسمح لى بأن أقبل يدك ، ونحن إذا أردنا أن نعدد المرات التى كشف فيها النحاس عن نفسه لهجرتنا عن الحصر .

هذا هو سعد زعيم الشعب وهذا هو النحاس خليفته . وإذا كانت الاقالة أو الارغام على الاستقالة التى عاناها سعد أو خليفته النحاس من بعده فلللاستهلاك المحلى .

ليس هذا خروجا عن الموضوع وإنما اضطررنا له لى نكمل حلقة الملك فؤاد بوصفه حاكم رجعى يحكم ضد إرادة شعبه . وموقفه مع وزراء الشعب سعد والنحاس بوصفهما الحاكمين اللذين حازا ثقة الشعب .

كان الملك أشبه بالمايسترو فى فرقة موسيقية وكان الزعماء أشبه بأفراد التخت الذين يعرفون نغمات حزينة ليبدو الجماهير أو يعرفون نغمات صاخبة ليثيروا الجماهير دون أن يحسوا بشيء مما يعرفونه ، كل مهمم هو أن يقبضوا الثمن آخر الحفل .

الواقع أن الملك كان الملهم لى شكل التصرفات التى كان يقوم بها الزعماء سواء الخنوع للاستعمار أو الحكم المطلق القائم على الانقلابات

ضد إرادة الشعب ، ولولاه لما اجترأ هؤلاء الوصوليون على امتنان  
حقوق الأمة .

لم يكن الجانب السياسى من حياة أحمد فؤاد إلا صورة داكنة  
لعصر لاقت فيه مصر الهوان سواء منه أو من الزعماء أو من الانجليز  
فقد كان متخاذلا أمام الانجليز وأمام الزعماء وقد أدت هذه السياسة  
إلى الاضطراب وعدم الاستقرار وإلى ضعف البلاد أمام العدوان  
البريطانى مما عطل نهضة التقدم والاصلاح .

### فـاروق

كان فاروق يتلقى العلم فى قصر كنزى هاوس بلندن حين بلغته  
وفاة أبيه فحضر مسرعا إلى مصر فوصلها يوم ٦ مايو سنة ٣٦ وفى  
٨ مايو اجتمع البرلمان ونودى به ملكا فوقف على ماهر باشا رئيس  
الحكومة حينذاك وأعلن فى حركة مسرحية تنازل الملك فاروق  
عن ٥٠ ألف جنيه من مرتبه السنوى فأصبح ١٠٠ ألف بدلا من  
١٥٠ ألف جنيه ثم قمع مظروف الوصاية التى حررها الملك الراحل  
أحمد فؤاد فوجدها تضمنت تعيين محمد توفيق نسيم باشا وعدلى يكن باشا  
ومحمود فخري باشا أوصياء ، فلم يأخذ البرلمان بهذا رأى وقرر  
تشكيل مجلس الوصاية من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا  
ومحمد شريف صبرى باشا .

### انتهاء حكم المائة يوم

وعلى أثر ذلك قدم على ماهر استقالته (٩ مايو ٣٦) بعد أن دام  
حكمه مائة يوم كان فيها فرس الرهان حيث كان حكمه كله حركة ؛ فقد

تم في عهده اجراء الانتخابات في ظل دستور سنة ٣٠ كما أثبتت أكبر مشكلة دينية شغلت وتبلبلت من أجلها الأذهان وهي مسألة ترجمة القرآن وانقسم العلماء إلى فريقين الفريق الذي ينادى بالترجمة وتسندة الحكومة ويتزعمه شيخ الأزهر والفريق الذي يعارض الترجمة ويتزعمه الشيخ محمد سليمان عنارة رئيس المحكمة العليا الشرعية ويسندة الله . وقد فجع هذا الفريق بالرغم مما تعرض له من ضغط وإرهاب ولم تتم الترجمة ، كما تألفت الجبهة الوطنية لمفاوضة الانجليز في سبيل اتهام معاهدة سنة ٣٦ وفي ههذه أيضا مات الملك فؤاد وأرسل إلى فاروق يستدعيه على عجل بالاسراع إلى مصر لتبوء عرشه الجديد ، كما تم أيضا في عهده رفض البرلمان لأعضاء الوصاية الذين عينهم فؤاد وتشكيل أعضاء آخرين بدلا منهم

كل هذه الأحداث وغيرها وقعت في المائة يوم التي حكم فيها على ماهر وهي أحداث لامت شخصيته فقد كان يميل لأن يقال عنه أنه سريع وحاسم وأهل للجلال الأمور وأنه رجل الساعة ، ولقد حاول أن يظهر خلال حكمه في صورة البطل المحاميد الذي تتجه إليه أنظار الزعماء بحثا عن حل لما أشكل عليهم ، ولكن على ماهر ما كان أبدا صادقا في حياته وإنما كان بمثابة السمسار الشريف فماضيه مليء بالنزعات العدوانية ، فقد اشترك في الوزارات الرجعية الثلاث التي اعتدت على الدستور في وزارة زيور سنة ٢٥ ووزارة محمد محمود سنة ٢٨ ووزارة صدق سنة ٣٠ ، وكانت صداقته للملك فؤاد قوية فكان من أشد أنصاره منذ فجر الحركة ، وأحد سنده ومستشاريه الخصوصيين ، وقد أسس بالاشتراك مع حسن نضات باشا حزب الاتحاد لتدعيم الحكم الملكي المطابق ولقد ورث فاروق هذا الايمان

بالحكم المطلق وأفهمه أن من حق الملك أن يملك وأن يحكم وأن يعين الوزراء ويقيهم دون معقب على تصرفاته . وأن يعين رئيس ديوانه دون الرجوع إلى الوزارة . وهذه مشكلة سبق البت فيها في عهد الملك فؤاد بأن لا حق للملك في ذلك ، وذلك لكي يصبح هو رئيسا للديوان . وهو صاحب الرأي القائل بأن من حق فاروق أن يتولى الحكم إذا بلغ ١٨ سنة هجرية أي ما يعادل ١٧ سنة ميلادية وبضعة أشهر وهذا العمرى استهتار بالشعب ، إذ كيف يتولى أمر البلاد وطفل ، وهو صاحب الجملة المشهورة : أتم عايزين الملك يكون بعصمتي .

لقد أساء على ماهر إلى القضية الوطنية بتلقين فاروق الكثير من الآراء الخاطئة بما جعل فاروق أرضا خصبة لكل سوء ، فقد اندفع بعد ذلك وراء الرذيلة حتى بلغ أحط دركاتها . فبعد على ماهر تلقفه أحمد حسنين ثم كريم ثابت ، ثم ما زال يتلقفه أهل سوء الواحد بعد الآخر حتى أصبح في النهاية عبداً للخادم محمد حسن والحلاق بولي . هذا هو على ماهر الذي وقف وراء الملك فؤاد ووراء فاروق إلى أن تولاه أحمد حسنين فأخذت الغيرة بعلى ماهر وراح يعيره قائلا : أنا السبب في أني أجلس على العرش ولولاى لما كان ملكا ، فلما وصلت هذه الجملة مسامع فاروق أقصاه عن بابه فظل بعيداً عن العرش زهاء عشر سنين أي من سنة ٤٢ إلى سنة ٥٢ . ومن سخرية القدر أن على ماهر الذى كان رئيسا للوزارة عندما جلس فاروق على العرش في ٩ مايو سنة ٣٦ كان رئيسا للوزارة يوم طرده من العرش في ٢٦ يوليو سنة ٥٢ .

الواقع أن حكم المائة يوم كانت كلها أحداثا سرية أشجعت طابع على ماهر ، والواقع أيضا أن شخصية على ماهر تشبه د واپور من غير صنافور ، فقد كان يشحن ذهنه بأراء خيالية عديدة غير مدروسة يريد تنفيذها فيتهمر وكذلك شحن ذهن فاروق بالكثير من الآراء التي أضرت به وأدت به إلى السقوط عن العرش .

### أعضاء مجلس الوصاية

اختار الملك أحمد فؤاد ثلاثة رجال لعضوية الوصاية أولهم عدلى يكن وكان قد مات وثانيهم توفيق نسيم باشا الذى عرض عليه رئاسة الشيوخ ولكنه اعتذر لأنه امتاء من تخطى البرلمان إياه في تعيين الأوصياء . والواقع أن نسيم باشا تقلد أعلى وظائف الدولة فقد كان رئيسا للديوان الملكى كما كان رئيسا للوزارة أكثر من مرة وكان مرشحا للوصاية على العرش ، إلا أن طابعه كان دائما رجوعيا من الطراز الأول فقد وقف دون إصدار دستور سنة ٢٣ عندما كان رئيسا للوزارة فلما عجز أمام إرادة الأمة حاول أن يمسحه فلما فشل استقال وحينما كان رئيسا للوزارة سنة ٣٥ واجتمعت الأمة على إلغاء دستور سنة ٣٠ الذى كان معمولا به فى ذلك الحين وإعادة دستور ٢٣ استجاب إلى الأمة لإلغاء دستور ٣٠ ولكنه لم يصدر دستور ٢٣ لأن طابعه ضد الدساتير ولذلك عاشت مصر فترة طويلة دون أى الدستوريين . إلا أنه اضطر أن ينحني للقوة عندما وجد إرادة الأمة صلبة فأصدر دستور ٢٣ ولكنه لم يطق البقاء فاستقال لأن الدستور له كالتور تهرب منه الخفافيش .

ولقد كان توفيق نسيم يحى إلى الوزارة متلصصا ويخرج



منها متلصصا لأنه يعرف بغض الشعب له ، أما هو فلم يغض الشعب أو يحبه لأنه كان متبلد الاحساس لا يقيم وزنا للكرامة . كما كان ينتقص الشخصية الخازمة أو الذكاء أو الدهاء وهو يبدو أبكم في كثير من المسائل ظانا أن السكوت حكمة إلا أنه كان أقرب إلى البله منه إلى الغموض وأقرب إلى الغباوة منه إلى الخنكة ، ولقد أحسست الجماهير فيه هذه الصفات فكانت تهتف قائلة « أحبه يا نسيم يا أبو عقل تخين ناكل برسيم » وحسبي على تفاهة عقله أنه أحب خادمة اللوكاندة التي كان ينزل فيها وهو في أحد رحلاته في النمسا وهي فتاة يهودية في سن حفيدته لم تتجاوز السابعة عشر فأنى بها إلى مصر وكتب لها كل ثروته مقابل معاشرتها معاشرته الأزواج مما حدا بالحكمة لأن تحجر عليه للسفه .

هذا هو توفيق نسيم السفه الذي كان رئيس الديوان الملكي ورئيس الحكومة ومرشحا للوصاية ورياسة مجلس الشيوخ ، رجل غير متالك لقواه العقلية وهو أنموذج لكثير من زعماء ذلك العصر الذين غرروا بالشعب واستغلوا ثورة سنة ١٩ وأدعوا بعد ذلك أنهم يحاربون الانجليز .

أما محمد فخرى باشا وهو ثالث المرشحين للوصاية ، فقد كان زوج الأميرة فوقية أخت فاروق الكبيرى من الأب وابنة الأميرة شويكار وقد زوجها أبوها الملك فؤاد من فخرى باشا وعينه سفيراً لمصر في باريس فعاش في باريس عيشة ترف بين شوارع الشانزليزيه ومواخيرها وعاشت زوجته عيشته ، أما واجب الوظيفة وقداسة الوطن فلم يعطهما الرجل شيئاً من اعتباره فلم يكتب الرجل تقريراً

واحداً وهو سفير للحكومة المصرية ولم يكتب خطاباً واحداً إلى مركز رياسته . فقد كان يعطى خاتمه إلى سكرتيره ليؤده به الرسائل الرسمية دون أن يكلف نفسه اعتدادها أو قراءتها أو حتى مشقة لمضاتها . وقد عاش في باريس عيشة الأعيان لا يذهب إلى السفارة ولا تجرؤ وزارة الخارجية على محاسبته لأنه صهر الملك ، ليس له أثر في السياسة العامة لأنه كان لا يفقه شيئاً من المذاهب السياسية أو التيارات الوطنية .

أما الأوصياء الذين اختارهم البرلمان فالأمير محمد على الذى أصبح ولياً للعهد كان تركيا بكل ما فى الكلمة من معنى . وقد امتاز بميله الوفدية لذلك آثره النحاس باشا . أما عبد الرزق عزت فقد كان من أنرياء الباشوات الذين ولدوا وفى أيديهم ملاعق من ذهب يفصله عن الشعب ستار حديدى . أما محمد شريف صبرى فقد كان شقيق الملكة نازلى وحفيد سليمان باشا الفرنساوى .

### النحاس باشا يؤلف وزارته الثالثة

ألف النحاس وزارته عقب استقالة على ماهر ( ٩ مايو ١٩٠٦ ) وقد ذكر فى كتابه إلى مجلس الوصاية أنه يريد تحقيق استقلال البلاد بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة الصديقة . وطبعاً كان أول القصيدة كفراً ، إذ كيف يمكن القول بأن تحقيق الاستقلال يكون بإبرام معاهدة إذ أن التحالف بين دولة قومية ودولة مستعمرة معناه هدر للاستقلال لا تحقيق له . ثم كيف يمكن وصف الدولة المحتلة الغاصبة التى سفكت دماء الأبناء بالدولة الصديقة . ولكن النحاس درج منذ نعومة أظفاره على هذا المنطق المحكوس فى تفسير الأمور.

وعلى العموم فقد مضى النحاس في طريقه وجمع هيئة المفوضية من جميع الأحزاب والمستقلين ما عدا الحزب الوطنى من مصطفى النحاس ومحمد محمود واسماعيل صدقي وعبد الفتاح يحيى وواصف بطرس غالى وأحمد ماهر وعلى الشمسى وعثمان محرم ومحمد حلى عيسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفي ومحمود فهمى المقرشى وأحمد حمدى سيف النصر وبالاختصار من كل الزعماء حيث سيق الجميع كما للعاج إلى لندن لتوقيعها في ٢٦ أغسطس ٣٦ .

وكان غرض بريطانيا من توقيع كل الزعماء ألا تترك فرصة لأجد المصريين لنقضها . وهكذا للأسف نرى المصريين يجتمعون ويأتلفون حول تقييد مصر وربطها بالحلقة البريطانية أكثر من اجتماعهم وتآلفهم في سبيل العمل لاستقلالها .

كانت سياسة بريطانيا طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين العمل على بسط نفوذها على مصر حتى يمكن لها أن تتحكم في منطقة الشرق الأوسط لأن مصر مفتاح المنطقة . لذلك حاربت نابليون وتوسطت بالحيلة وسعت لاحتلال البلاد بشق الطرق وعمدت على التدخل عن طريق ضعف أسرة محمد على بأقراضها النقود وتهيتة النزوات الرخيصة لها وشراء أسهم قناة السويس ، ثم ادعائها - أخيراً - بالحفاظ على العرش ومجارتها عربى ثم إعلانها الحماية سنة ١٤ ، فلما ثارت البلاد سنة ١٩ وجاربت الانجليز سمعت بريطانيا بوسيلة أو أخرى بعد أن أعيها الأمر إلى تحقيق الاستعمار فحاولت بطرق مختلفة حتى نجحت سنة ٣٦ عن طريق امضاء معاهدة فالقول بأن المعاهدة معاهدة صداقة قول خاطئ . فهى معاهدة اغتصاب

ولولا الاحتلال لما وقعت المعاهدة التي هي في الواقع ظلم أمضيت تحت الضغط الأدبي والمادى فقد جرت المفاوضات في جو مشحون بالاكراه.

ولقد دلت الحوادث السابقة على أن كل فشل في المفاوضات وكل امتناع من جانب مصر على قبول المعاهدة كان يعقبه تهديد وعدوان بريطاني ، ففشل مفاوضات عدلى سنة ٢١ أعقبه ضغط وارهاب واعتقال وتشريد ونفى للمصريين . وفشل مفاوضات سعد سنة ٢٤ أعقبه اندارات بريطانية وتبليغات عديدة أئر مقتل السير لى ستاك فطردت بريطانيا الجيش المصرى من السودان واحتلت الجمارك وأخذت نصف مليون جنيه ، واجأت إلى وسائل الارهاب المختلفة للانتقام من عدم توقيع المعاهدة . وفشل مفاوضات ثروت سنة ٢٨ أعقبه ضغط وانقلاب وتعطيل الدستور . وفشل مفاوضات النحاس سنة ٣٠ أعقبه ضغط وارهاب وإلغاء الدستور .

وقد حدد السير مايلز لامبسون السفير البريطانى قبل اجراء محادثات سنة ٣٦ بأن فشلها سيعود على مصر بالهواقب الوخيمة . ومع ذلك فليس معنى هذا أن بريطانيا مسئولة وأن الجانب المصرى كان مضطراً تحت الضغط والتهديد على قبول شروط المعاهدة فستولية الزعماء الذين وقعوا المعاهدة جسيمة لأنه كان من الواجب عليهم أن يستمروا فى النضال وفى مقاومة الاحتلال دون الاذعان له وقبول معاهدة تقضى على الاستقلال وتقرر الاحتلال . فقد عاشت مصر فى نضال مع بريطانيا من سنة ٢١ إلى ٣٦ دون أن تذهن لرغبة بريطانيا فى امضاء معاهدة لأن المعاهدة تقنن الاحتلال وتجعل للمستعمر حقاً شرعياً فى وجوده .

واقعد كانت معاهدة ٣٦ عبثا أدبيا ثقيلًا وعبثًا اقتصاديًا وثقافيًا وعسكريًا . فالالتزامات التي نصت شروطها كانت فوق طاقة مصر وعاقبت من تقدم نهضتها ووضع مصر طرف خصومة في أى صراع عالمي ومهما كان فقد وقع النحاس المعاهدة كما كان يسميها معاهدة الشرف والاستقلال وكان



همه الأول أن يضمن صداقة الانجليز ويضع حداً لمطالبهم ضده فيطمئن إلى استوارده وبقائه في الحكم . ولقد بدأ الجو كله بعد ذلك في صالح النحاس . فالملك طفل ومجلس الوصاية من نسج يده والبرلمان يؤيده وبذلك باتت كل القوى المؤثرة في سياسة مصر في قبضته بما جعله يستعلى في حكمه . لقد قال النحاس عند تأليف الوزارة : لا حزبية بعد اليوم ، وكان

النحاس باشا وبريطانيا يسانندان معاهدة ١٩٣٦ أو معاهدة الشرف والاستقلال كما كانوا يسمونها أو المعاهدة التي ولدت ميتة

المعتقد أن يسير مسيرة وطنية سايمة واضعاً مصلحة وطنه فوق كل اعتبار ، ولكنه لم يكن صادق الوعد فبعد امضاء المعاهدة سار في طريق الحزبية إلى أبعد مدى وأخذت وزارته بسنة التعصب لأنصارها من الوفديين على سائر طبقات الشعب ، ومضت في طريق المحسوبية

الصارخة والانتقام من خصومها وظهر أثر ذلك في تعيين اللوؤائف الكبيرة وفي الترقيات وفي الرفات والاحالات إلى التقاعد وفي تعيين العمدة والمشايخ وفي تعيين أعضاء الشيوخ واستبعاد خصوم الوفد بما هو الدولة إذ صارت المسألة تتعلق بالحزبية أكثر منها وطنية وأصبحت الوفدية ديناً وعقيدة يجب أن تطغى على كل سياسة أخرى ، وامتدت المحسوبية من الوفديين إلى صلات القرى والمصاهرة وبذلك اتسعت المنافع الخاصة التي قدمها النحاس وأضر بها البلاد إذ ابتعد كل البعد عن العدل والنزاهة إلى الطغيان والانانية . واستفحلت المحسوبية الحزبية والمحسوبية العائلية ومحسوبية الوزراء ومحسوبية أعضاء البرلمان .

وقد ازداد النحاس بعد توقيع المعاهدة إلى التعلق بالحكم المطلق فقد كانت دكتاتوريته البرلمانية أسوأ من دكتاتوريه صديق وكانت وثيقة الشرف والاستقلال هي صك وتأييد الانجليز له فلما اطمأن إلى الحكم راح يطغى ويقرب من يرضى عنه ويبعد من يغضب عليه ، وكان مجلس الوزراء والهيئة الوفديه تقره في كل تصرفاته لأنهم كانوا يرون نفعا لهم في ذلك . وما زاد في ضراوة النحاس الصفات التي أضفى عليه بها مكرم عبيد وغيره حيث كانوا يطلقون عليه لقب « الرئيس الجليل » و « نبي الوطنية » .

وما زاد في أسلوب الارهاب وفي سخافة الدكتاتورية البرلمانية أن الوفد استحدث فرقاً سميت بفرق « القمصان الزرقاء » تشبهاً بقوات العاصفة التي شكلها هتلر في ألمانيا سنة ١٩٣٣ عندما جاء للحكم . وكان الغرض من تشكيلها مقاومة فرق « القمصان الخضراء » التي ابتدعها أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة الذي تكون حديثاً .

وكانت فرق النحاس أداة ادهاب شديد لخصوم الوفد وكانت تتسلح بالعصى والخنجر وتعتدى على المعارضين وتعتمد إلى القوة في تنفيذ مآربها . وكان البواليس يقف حيال تصرفاتها الاجرامية عاجراً لأن الحكومة كانت توجهها وتسندنها . وكثيراً ما كانت هذه الفرق الزرق تشتبك في معارك دامية مع الفرق الخضراء حتى أمست البلاد في حرب أهلية .

كما تصدى النحاس باشا للصحف والمعارضة والخصوم فكان يعتقلهم ويقدمهم إلى المحاكمات وحارب الحريات العامة والاجتماعات وكل صاحب رأى أو فكر ، واستعاد في محاربته القوانين التي صدرت في عهد محمد محمود وصدق الخاصة بحفظ النظام في معاهد التعليم بعد أن كان الوفد يرى أن هذه القوانين باطلة ولكنه إذا الدكتاتورية الجديدة التي باشرها وجد نفسه مضطراً للعمل بقوانين الرجعيين كي يقضى على روح التدمير التي انتشرت بين صفوف الطلبة.

### ذمة الرئيس الجليل

ولقد تدخل النحاس تدخلًا صريحاً ومباشراً عارضاً الرشوة على أحد القضاة كي يحكم له في قضية ، وقف البدراوي وعبد العال ، ، ذلك أن النحاس باشا كان ناظراً لوقف البدراوي وعبد العال الذي يضم عشرات الألوف من الأقدنة ويدر على النحاس دخلاً يزيد على أكثر من ألف جنيه في الشهر وقد نافسه على النظارة على المنزلواى بك وكانت القضية معروضة أمام المحكمة العليا الشرعية برئاسة الشيخ محمد سليمان عنارة ، فقررت المحكمة تعيين خبير ليقدم تقريراً عن حسابات الوقف . معنى ذلك أن القضية راحعت تسير في غير صالح

النحاس فوسط النحاس باشا الشيخ عباس الجمل المحامي الشرعي  
للشيخ محمد سليمان وعرض عليه رشوه بأن يعينه شيخاً للأزهر  
أو وزيراً للشئون الدينية مع منحه نفقة مالية سخية مقابل أن يحكم  
أصلحه ولكن الشيخ محمد سليمان استاء من وساطة الشيخ الجمل  
ورفض الرشوة واستمر في إجراءات القضية ثم حكم بخلع النحاس باشا  
من نظارة الوقف لعدم أهليته ، فاستاء النحاس وأحاله إلى المعاش  
فذهب الشيخ عنارة إلى محمود غالب باشا وكان وزيراً للعدل وطلب  
منه تفسيراً لحالته إلى المعاش . فقال غالب باشا : لقد كنت قاضياً  
قبل أن أكون وزيراً وكان النحاس باشا كذلك قاضياً قبل أن  
يكون رئيساً للوزارة وقد رأينا أن من الأفضل أن نحميك إلى  
المعاش . فرد الشيخ عنارة قائلاً : إذا كنت قاضياً قبل أن تصبح  
وزيراً وكان النحاس قاضياً قبل أن يكون رئيس حكومة فلا شك  
أنكما كنتم من فاسدين الزمة ، ولا شك أنكما تعودتما قبول الرشوة  
من المتقاضين وإلا لما عرض على النحاس الرشوة ظناً منه أن جميع  
القضاة على شاكلتكم . ولما هم بالخروج اعترضه صبري أبو علم وكان  
وكيلاً برلماناً لوزارة العدل وعبد السلام جمعه وكان وزيراً  
للتجارة والصناعة وحاولا تهديته فاستدار الشيخ عنارة إلى غالب باشا  
وخاطبه قائلاً : قل لنحاسك يا رجل إنه إذا كان يظن أنه يعيش في  
دولة العبيد فهو خاطيء - فالدولة دولة الأحرار - أما العبد فهو  
النحاس نفسه فقد ولد عبداً وعاش عبداً وسيموت عبداً ، أما أنت  
فأشبهه بالذي ينتظر قطعة عظم يلقى بها العبد إليه ، ثم قال : إنى ذاهب  
على التوالى النيابة العامة لأبلغ ضد النحاس وضدك في قضية الرشوة .  
ثم خرج ولكنه أصيب بمرض لم يعمله حيث مات بعد حالته إلى





الشيخ محمد سليمان عنارة

المعاش بعشر أيام (٢٣  
ديسمبر ١٩٣٦) عن ٤٧ عاماً .  
ولما أنشئت مسألة الشيخ  
عنارة بعد ذلك سنة ٣٨ في  
عهد الوزارة التي أعقبت  
وزارة النحاس وقف خشية  
باشا في البرلمان وقال معيراً  
الوفد : لقد أفسدتم الذمم  
واعتديتم على قدسية القضاء  
وما زالت أياديكم مغطّية  
بالدماء . . . ولقد كانت قضية  
الشيخ عنارة من النقاط  
السوداء في عهد النحاس التي  
حولت الناس عنه لما فيها من  
اعتداء صارخ على العدل

والدين . ولم تكن قضية « وقف الهدراوي ، الأخيرة في مساويء  
الرجل بل تعداها الى ما هو اسوأ حتى انتهى به الامر الى حادث ة  
فبراير كما سييجيء بعد

نبت الشيخ محمد سليمان عنارة تحت مسقط الضوء ، فقد كان أبوه  
أستاذاً بالأزهر وجدّه شيخاً له ومن بيته تلبس الناس قبساً من فضيلة  
أو شعاعاً من علم .

نشأ الرجل في خدمة القلم فقد كان أديباً وخطيباً وفيلسوفاً وقاضياً  
ونشأ أخوه عبدالحى سليمان في خدمة السيف فقد كان ضابطاً بالجيش

تخرج عبد الحى سليمان فى ( المدرسة الحربية ) الكلية الحربية وفى فجر حياته العسكرية عندما سافر مع فرقته إلى السودان صدرت إليه أوامر القيادة بمحاصرة إحدى القرى وإطلاق الرصاص على الأهلىن ولكنّه امتنع فيها لإرهاق قوميته فلم ينفذها فقدم للحاكمة العسكرية. وفى المحاكمة تلى عليه المدعى البريطانى صيغة الاتهام ولكنّه طعن فيها لأن قضائهما بريطانيون غاصبون فأضيف إلى اتهامه اتهام الطعن فى المحكمة وأحيل إلى الاستيداع على أن المحكمة أشفعت حكمها بإعادته لو اعتذر ، ولكنّه رفض الاعتذار وعاد إلى مصر وخلقت مسألته أزمة سياسية أشاعت جواً من التوتر خيم فوق البلاد .

وبعد زمن أعيد إلى الجيش ورحل مرة أخرى إلى السودان وهناك قام بتكوين جهة الضباط الوطنيين وكانت ترمى إلى استعمال العنف والحرب ضد بريطانيا لتخليص الاستقلال بالقوة المسلحة وبينما كان يعد عدته اغتيل سردار الجيش المصرى سنة ٢٤ فصدرت الأوامر إلى القوات المصرية المربطة فى السودان بالعودة إلى مصر ولكن عبد الحى سليمان تمرد ورفض العودة وتحصن بأحد القلاع فحاصره فرقة بريطانية وتبوءات طلقات الرصاص ثم تدخلت السراى ووزارة الحربية المصرية .

ولما عاد إلى مصر نقل من سلك الجيش إلى سلك البوليس عقاباً له ثم أخيراً تخلصوا منه بإحالتة إلى المأهاش ولما يكتمل السن .

أما الشيخ محمد سليمان فقد تخرج فى مدرسة القضاء الشرعى وكان أول دفعته فعين مدرساً بها وفى ذلك قال عاطف بركات ناظر المدرسة « أثمر لينبت ثمراً ، واشتغل وهو فى مدرسة القضاء بالحركات التحررية فـكون جمعية الشبان الأحرار للقضاء على سلطة الإنجليز

وأصحاب النفوذ . وكان وثيق الصلة بالشيخ علي يوسف صاحب جريدة المؤيد كما كان أيضا متصلا بأمين الرافعي صاحب الأخبار وغيرهما من الكتّاب الذين هيئوا الجولثورة سنة ١٩ . فلما شبت الثورة أخذ على عاتقه اشعال الفتيل في الوادي ، وأدى نشاطه السياسي إلى أن اعتقلته السلطات البريطانية وظل معتقلا حتى أفرج عنه وأخوانه في الجهاد . ثم تقرر نفيه إلى العريش فعين قاضيا بها وكانت حجرا ولما يكن قد حل بها الجيش المصري كما هي الآن وكانت تحت امرة المحافظ



عبد الحى سليمان

البريطاني المسترجع قد دخل معه في صراع مرير فنظم المقاطعة السلبية بين اهل سيناء وبين المحافظ وفي حفل أقيم له قال المحافظ : لقد عشت في مصر ١٧ سنة فأنا الآن مصر يا ، مرد عليه الشيخ قائلا : إذا كنت مصر يا فقل معي تعيش مصر حرة وتسقط بريطانيا . وكان مأموور العريش على عبد الوهاب ( اللواء فيما بعد ) رجل عسكري امتاز بالوطنية والخلق فكون الشيخ عنارة معه وجمعية سيناء ، سنة ٢٢ لكي تصبح العريش قاعدة عسكرية ، فقد

كان يعتقد أن الخطر الصهيوني وشيك الوقوع خصوصا بعد وعد بلفور الذي تحقق سنة ١٧ وأنه لا بد من اعداد العدة للمستقبل كي

ينتقل الجيش إلى شرق البلاد لتصبح العريش قاعدة عسكرية . ومع أن الحكومة في ذلك الحين اعتبرت هذا العمل موجهاً ضدها وأخذتهما بأشدّة إلا أن الأيام أثبتت فيما بعد وجهة هذا الرأي . وأيد الشيخ محمد سليمان سعد زغلول في معركة الوطن ولكنّه اختلف معه لأن سعداً كان يرى مساومة الانجليز على الاستقلال بينما كان يرى الشيخ أنه لا مساومة في الوطن كما كان من رأيه ألا يقتصر الصراع من أجل مصر فحسب وإنما من أجل العالم العربي كله ، فالحركة ليست مصرية وطنية فحسب وإنما هي حركة عربية وقومية وأن أي تصدع في الجبهة العربية يعود على الوطن العربي وكان من رأيه إثارة الحركات التحريرية في كافة الدول العربية ، فقرة السلسلة تقاس بأضعف نقطة فيها وهو في سبيل ذلك زار الحجاز وسوريا ولبنان والأردن والعراق وراح يتصل بالهيئات التحريرية هناك وبأقادة العرب والزعماء الأحرار لكي يقلب الشعوب العربية ويشعل الثورة ضد القوات الحاكمة ويعمل على تدعيم الصف العربي كله . واشتدت خصومته مع سعد لما رآه يعمل على تحويل التباين الوطني لصالحه ويعن في الحزبية ويفقت البلد إرباً ، الأمر الذي أدى إلى انحراف ثورة ١٩ . كما اختلف مع محمد محمود عندما رآه يمنح الانجليز في حكمه سلطة وهيبة سنة ٢٧ حتى ذهب بهم الأمر إلى التدخل في شئون الأزهر حيث كان لهم رأي في تعيين الشيخ مصطفى المراغي فهاجم جميعاً ، الانجليز ومحمد محمود والمراغي . وكتب في الأهرام ( ٢٩ نوفمبر ٢٩ ) مقالاً مندداً بالشيخ المراغي فسقط على الأثر . على أن الانجليز فيما بعد عادوا لسياسة التدخل في الدين فأعيد المراغي لمشيخة الأزهر سنة ١٩٣٦ . واختلف مع صدقي لأن صدقي كان يؤثر التباين

بقوته كما اختلف مع علي ماهر والنحاس وحسي معركة ترجمة القرآن.  
وكان هدف الشيخ دائماً في صراعه الفضيلة والعدل فعلى أساس  
من الفضيلة يقوم السكيمان الاجتماعي وعلى أساس العدل تنهض الشعوب  
ولذلك مات في سبيل العدل... كان الرجل أشبه بالشمعة التي احترقت  
لتضيء الطريق وهو في احتراقه لم يطرق تراباً وإنما ترك ثروته من  
المؤلفات العلمية .

ويجربنا الحديث إلى الكلام عن علي عبد الوهاب فنقول إنه تخرج في  
المدرسة الحربية ( الكلية الحربية فيما بعد ) وقد اشتهر بالتمحس ضد  
السلطات الحاكمة مما أورثه بفضها فلم  
يلحق بالجيش وإنما بمصلحة خفر السواحل  
ولما وقعت الحرب الإيطالية في ليبيا  
كان علي عبد الوهاب يشرف على الحدود  
في مرسى مطروح فقام بمهمة تسهيل تسال  
المصريين إلى ليبيا للحرب في صفوف  
العرب ضد الاستعمار الإيطالي مما أثار  
غضب البريطانيين الذين كانوا يتولون  
حصار المنطقة. واقداشتد الخلاف بين علي  
عبد الوهاب والبريطانيين حتى كاد يخرج



علي عبد الوهاب

إلى أمر إطلاق النار ماداً بالسلطات المصرية لنقله إلى عين شمس. ولما  
سببت الثورة وكان قد ألحق بمصلحة الحدود عند انشائها أخذ علي  
عاقبه مراقبة تحركات الانجليز على الحدود والعمل على عرقلتها . فلما  
عين بالعرش ما موراً كون مع الشيخ محمد سليمان وجمعية سيناء ، كما  
سبق أن ذكرنا لغرض تعمير سيناء وجعل العريش قاعدة عسكرية .

نعود إلى موضوع حكومة النحاس فنقول لا شك أن المساواة التي ذكرناها من شأنها أن تفسد أداة الحكم وتجعله أداة لتغليب المصالح الشخصية على الصالح العام ومن شأنها أيضا أن تضيق هيبة الحاكم بين الشعب .

### لماذا ساءت العلاقات بين السراى والوفد

تولى فاروق سلطته الدستورية ( ٢٩ يوليو ٣٧ ) بعد أن أتم ثمانية عشر عاما هجرية وبذلك انتهت مهمة مجلس الوصاية .

ومن اليوم الأول بدت رغبة فاروق في أن يحكم مطلقا دون قيد الاهتمام بالشعب ودون الاستفادة من تجارب أبيه . وبما ساعده على الحكم المطلق أن الظروف المحيطة به قد هيأت له الجو فالتحاس كان قد استفحل أمره ، كما أن المستوزرين أمشال على ماهر ومن بعده أحمد حسنين من أصدقائه المقربين راحوا يلقنونه أصول الحكم وأن أهمها هو الحكم المطلق الذى يملك كل سلطات الأمة .

وفي ٢٠ أكتوبر سنة ٣٧ عين على ماهر رئيسا للديوان الملكى وكان ذلك التعيين نذيرا بأكتفهم رار الجو وفي ٢٨ نوفمبر ٣٧ حاول شاب من أعضاء حزب مصر الفتاة اغتيال النحاس باطلاق الرصاص عليه حين كان فى طريقه إلى داره بمصر الجديدة فأخطأته الرصاصة فاتخذت الحكومة من هذا الحادث وسيلة للامعان فى اتهام خصومها والزج بهم إلى السجون والبطش بالبلاد .

وبدأت المظاهرات من الطلبة تهتف ضد الوفد ، وكان نتيجة ذلك أن المناصرين للوفد تجمعوا ضد المتذمرين وراحوا يسكيلون لبعض اللاتكيات مما حدا بمدير الجامعة لطفى السيد باشا إلى تعطيل

الدراسة أسبوعاً ثم إلى الاستقالة . وفي يوم ٢١ ديسمبر قامت مظاهرة كبيرة من طلبة الأزهر واتخذت طريقها نحو قصر عابدين فصادف وقت مجيئها قدوم مكرم عبيد وزير المالية إلى السراى فتهتف المتظاهرون ضده وحطموا زجاج سيارته . وقد اتهمت الوزارة السراى بالاتفاق

مع المعارضة في تدبير هذا الحادث ، مما سبب أزمة زادت حدتها الخلاف على تعيينات الشيوخ . فقد أرادت السراى تعيين عبد العزيز فهمى فى المقعد الشاغر فى مجلس الشيوخ بينما أراد الوفد تعيين -  
نصرى بك عبد النور - يضاف إلى ذلك أن السراى رفضت الموافقة على اعتمادات مالية طلبتها الوزارة ، كما طلبت السراى من الحكومة حل جماعات القمصان الملونة وأرادت أيضا أن تكون المرجع النهائي فى تعيين كبار الموظفين وأحالتهم إلى المعاش . وغير ذلك من المسائل التى يرجع سببها الاصل إلى الصراع فى سبيل

الاستئثار بالحكم : كل هذه الأساليب وغيرها أدت إلى إساءة العلاقات بين السراى والوفد ، والمؤسف أن اللورد كيلرن السفير البريطانى تدخل فى محاولة يائسة لحل النزاع بين الطرفين ولما لم يفلح أقال الملك وزارة النحاس باشا فى ٣٠ ديسمبر ٣٧ بحجة أن الشعب لا يؤيدها .



محمد توفيق دياب  
من الأقطاب الذين  
طلبوا للنحاس . كان  
صاحب جريدة الجهاد  
لسان حال الوفد

## الخلق السياسى فى الحكم

عندما بدأ فاروق حكمه اعتقد الناس أن طالعه فال خير - فقد كان شابا - يبدو فى مظهره رقيقا طلع الحيا وضع شعبه فيه ثقته وامله بأنه سيخلصه من مساوىء الحكم المطلق ومن الفساد والاستغلال ولذلك قابله يوم وصوله إلى الاسكندرية ( ٧ مايو ٣٦ ) وعلى طول الطريق إلى القاهرة بالتهليل والتكبير .

ولكن الأيام التى أعقبت ذلك أكدت أن فاروق لا يقل طغيانا عن الملك السابق ، ورث عن أبيه تعاليه على الشعب وأضاف إليه ما اكتسبه من عوامل البذية . فقد رأى وهول يتجاوز السادسة عشر انحناء الرعما أمامه ، حيث راح الجميع يطلبون وده ويتملقونه ويتلفون إليه فازداد غطرسة وكبرياء . وما زاد فى جنوحه أنه لم يتعلم ولم يتشقف ولذلك كان يضرب « كالغشم المتعافى » ، يضاف إلى ذلك شروء أمه وجنوح اخوته وتفكك الرباط العائلى مما خلق عنده مركب النقص والعقد النفسية الأخرى فكانت تصرفاته ارتداد للفراغ الكبير الذى كانت تتجاوب فيه نفسه ليحاول أن يظهر أمام الجماهير فى غير الواقع الذى كانت تعيش فيه أعماقه فيبدو فى شكل المصلح وهو أكثر الناس فسادا كما فى مشروع الخفاء الذى أراد أن يجعل به كل أبناء الشعب يلبسون الأحذية بينما هو غارق فى الترف وكان يبدو أحيانا فى صورة الشجاع بينما هو أشد الناس جبنا كما ستساده أمام الانجليز وانكشافه وجبنه فى حادث ٤ فبراير أو حادث المطار ( كما سيحىء بعد ) وقد كان يظهر أحيانا فى مظهر الوطنى الغيور على الدستور كما قالاته للنحاس بينما هو أشد الناس كراهية للدستور



وكان يبدو في صورة الكريم السخى وهو أكثر الناس جشعا وحباً  
لجمع المال ، أو في صورة التقي كذاها به إلى الصلاة وهو أشد الناس  
فسقا فقد هتك البيوت وحسبى حادث ابن علي أيوب الذى قتله فاروق  
ليختلى بزوجته . وكان يظهر في صورة المشفق على الوطن عندما  
أصبحت منطقة قنا وأسوان سنة ٤٢-٤٥ بوباء الملاريا فذهب لزيارتها



وهو أشد حبا لنفسه .  
ويظهر أحيانا في صورة  
الوطنى الذى يريد المحافظة  
على البلاد العربية كدخوله  
حرب فلسطين ضد اليهود  
وهو أشد الناس خيانة  
للقضية العربية ، فقد كان  
غرضه الأول الإثراء من  
وراء بيع أسلحة فاسدة  
للجيش المصرى دون الاهتمام  
بالضحايا أو الخسائر وهو

مكرم عبيد - سكرتير الوفد ، كان  
مدلا فقد تنبأه سعد زغلول سياسيا  
فلما مات سعد أصبح أقوى رجل  
في الحزب وكان يحلو له أن  
يمتطى ظهر النحاس باشا دائما .  
يبغى لأن يقال عنه أنه رجل داهية كمن تشجيعه الحركات السرية المناوئة  
للو قد مثل تشجيعه حسين توفيق الذى قتل أمين عثمان الوزير الوفدى  
اشتهر بوفديته وبميوه لبريطانيا ولكن كان غرضه الانتقام لنفسه ،  
كل تصرفات فاروق تبدو أمام الناظر كمظهر من مظاهر البطولة  
والاخلاص للوطن بينما الواقع كمان يقول غير ذلك لأن تصرفت فاروق  
جاءت نتيجة نفس معقدة لا تؤمن بأى خير . هذا هو ملك البلاد ،  
وإذا كان رب البيت بالدف عازف فشيمة أهل البيت كلهم الرقص .

ولذلك كان وزراؤه على شاكلته فالوفد قد تفكك في عهد سعد  
عندما ابتدع سعد نوعا من الحكم اسمه «الدكتاتورية البرلمانية»  
وبمقتضاها يطرد كل خصم يعارضه ضاربا بالدستور وبحرية الرأي  
وبالنظام البرلماني عرض الحائط وقد ورث سعد النحاس هذه النظرية  
فكان من يعارض النحاس كان يعتبر كافرا بالوطن وخارجا على  
حظيرة الوفد وكان هؤلاء الخارجين يكونون أحزابا طامعين في أن  
يستولوا في الحكم كما فعل سعد والنحاس أو يظلون مستعقلين  
محيطين أنفسهم بالأنصار والأتباع وسواء كان زعماء هذه الأحزاب  
أو هؤلاء المستقلون يجمعون بعضهم ضد بعض أو يظلون متخاصمين  
فالواقع السياسي في البلد كان يأخذ طابع الشيع والجماعات التي تهدف  
إلى تحقيق رغباتها بطريقة أو بأخرى دون النظر إلى الاعتبارات  
الوطنية أو الوسائل الدستورية . ففي سبيل الحكم داس النحاس ووزارات الأقلية  
بالانجليز في ٤ فبراير وفي سبيل الحكم داس النحاس ووزارات الأقلية  
على الدستور وهكذا قضى نهائيا على مبادئ ثورة ١٩٠٤ التي كانت  
تهدف إلى طرد الانجليز وإشادة حكم برلماني قائم على دستور محترم  
ووثقت معها كل المقومات الأدبية في الخلق السياسي ، فقد أصبح  
الطابع المميز للسياسة هو المبدأ الميكافيللي الذي يقوم على الوصولية  
وانعدام الاخلاص والمبدأ الذي يقول «الغاية تبرر الوسيلة» .

وفي ذلك المسرح المائع الذي ملأه فساد الملك وفساد الزعماء  
ضل الشعب وبات حائرا بما وضع البلاد في موضع سيء سواء من  
الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو  
العسكرية .

## محمد محمود مرة ثانية

في هذا الجو المضطرب عهد الملك يوم اقالة النحاس إلى محمد محمود ليؤلف الوزارة فألفها من جميع رؤساء الأحزاب المعارضة للوفد ، فقد كان هو رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين وأشرك معه حليى عيسى باشا رئيس حزب الاتحاد الشعبي ( حيث انضم حزب الشعب إلى حزب الاتحاد وكونا حزبا واحداً



محمد خالد

كان رئيس تحرير جريدة الدستور ولسان حال السعديين في فجر انفصالهم من الوفد والغريب أن الجريدة ماتت بعد ذلك عندما أصبح السعديون أصحاب السلطة

أطلق عليه حزب الاتحاد الشعبي) ومحمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى كما أشرك معه اسماعيل صدق فأُسند إليه وزارة المالية وعبد الفتاح يحيى فأُسند إليه وزارة الخارجية وقد كانا هذين الرجلين من رؤساء الوزارات السابقين وقبلان طيب خاطر العمل تحت رئاسة محمد محمود لأن لهما عدو مشترك هو مصطفى النحاس والملاحظ في تشكيل هذه الوزارة أنها جندت كل الذين تربطهم بالوفد خصومة في جهة قوية لاسقاط النحاس وأخذ مركزه . وإني لأتساءل هل كان النحاس بهذه القوة حتى اضطر

الملك فاروق لأن يحشد ضده جميع هؤلاء الزعماء ؟ الواقع أن النحاس لم يكن قويا فقد كان يستمد سلطته لحد ما من الانجليز والحد

الآخر من اسم الوفد القديم في الشعب . وقد كان خوف فاروق كله من الانجليز فأراد أن يجمع أكبر عدد من الزعماء في شبه مظاهرة سياسية ليساندوه ضد النحاس أمام الانجليز أما المسألة الشعبية فمسألة مقدور عليها .

وكان المفروض في هذه الوزارة - كما قالت - أن تكون حريصة على احترام الدستور لأنها جاءت لاصلاح الفساد الذي انتهكت به الوزارة السابقة حرمة الدستور . ولكن الأحداث التي تعاقبت بعد ذلك أكدت أنها لم تكن كذلك وأن حرصها كله كان في تنفيذ بنود المعاهدة كأن الوزارة انجليزية شكلت في لندن تهتم بصالح المقتضب قبل صالح الوطن . ولقد اتبع محمد محمود موقفا ازاء البرلمان يشبه موقفه في وزارته الأولى سنة ٢٨ فقد أجل البرلمان شهراً ثم حله ثم أجرى انتخابات جديدة تدخلت فيها الادارة لصالح مرشحي الحكومة وجاءت برلمان يضم بين جوانبه ١١٣ عضواً من الأحرار الدستوريين و ٨٠ من السعديين (والسعديون هم المنشقون على الوفد أخيراً برئاسة أحمد ماهر والنقراشي) وكونوا جماعة سياسية أطلق عليها اسم الهيئة السعدية .

لم يكن لأعضاء البرلمان الجديد رأى في المشاكل الخطيرة أو رأى في تعيين الوزراء أو امقاطها . فقد كان طابعهم التمسك بكراسي النيابة وكما نوا إذا عارضوا رئيس الوزارة في مسألة هددت بجل البرلمان فسرعان ما يستجيبوا إلى رأيه وكانت الأزمات تتور وتنتهي والوزارات تقوم وتسقط أو تعدل دون أى تدخل أو اتجاه من البرلمان . فقد كان النواب يرضخون لكل وضع تريده السراي ولقد تعاقبت على المجلس أربع وزارات هي وزارة محمد محمود ووزارة

على ماهر ثم وزارة حسن صبري ثم وزارة حسين سرى .  
والواقع أن وزارة محمد محمود الثانية سنة ٣٨ تختلف عن  
وزارته الأولى سنة ٢٨ . فقد كانت وزارته الأولى حركة وكان  
للرجل فيها شخصيته فقد فرض شخصه فيها على الملك فؤاد نفسه ولعل  
السبب في ذلك أنه كان يستمد قوته من دار المندوب السامي ، أما  
في الوزارة الثانية ، فقد كان الخول طابعه لأنه يستمد سلطته من



محمد محمود خليل  
كان رئيسا لمجلس الشيوخ  
ومن أقطاب السعديين

السراى وكان المسيطر على السراى في  
ذلك الحين على ماهر رئيس الديوان  
الملكي فكان محمد محمود بمثابة موظف  
مردوس لعل ماهر . ولقد تعرضت  
وزارة محمد محمود للقلق وعدم  
الاستقرار نتيجة رد الفعل الذى سيطر  
على نفسية على ماهر بما عرض شخصية  
محمد محمود نفسه إلى الاهتزاز والتداعى  
فلم يعد محمد محمود بالرجل القوى  
صاحب اليد الحديدية التى يهابه الشعب  
كما لم يعد بالرجل العظيم الذى يعتمد  
على قوة نفوذه ، وإنما أصبح الرجل المتهاك على لقمة العيش الذى  
يسعى وراء رزقه . ففي ٢٧ أبريل ١٩٣٨ حدث أول تعديل فيها وفي  
مايو حدث تعديل ثان فقد استقال صدق ثم حدث تعديل ثالث وفي  
ديسمبر حدث تعديل رابع حين استقال رشوان محفوظ باشا  
وزير الزراعة وفي يناير ١٩٣٩ حدث التعديل الخامس باستقالة حسن  
صبري باشا وزير الحربية .

كانت هذه الترقيات في الوزارة بمثابة صفعات على وجه محمد محمود بما قضت عليه نهائيا . أما بالنسبة للسياسة التي انتهجها فقد سار محمد محمود على سنة بقية الوعما من التغنى بالانجليز وتنفيذ كل ما يريدونه فاتفق معهم على بناء مكشآت تقام على ضفاف القنال قدرت بمبلغ ١٢ مليون جنيه تدفع مصر نصفها وهذه الاتفاقية علاوة على كونها مما لا تشرف مصر لأنها أكدت أحقية الاستعمار في البلاد عبء ثقل على الميزانية المصرية كما انتهجت الوزارة سنة التشهير بوزارة النحاس السابقة في استثناءاتها بترقية أنصارها وفي الوقت نفسه لجأت إلى نفس الأسلوب في استثناءات الموظفين وترقيتهم وسلكت بذلك مسلكا لا يقره العدل أو الانصاف .

ولما استنفذ فاروق غايته من الوزارة أسقطها . ففي يوم ١١ أغسطس سنة ٣٩ بينا كان محمد محمود جالسا في فندق وندسور جاءه أمين الملك وطلب منه الاستقالة وكان الطلب مباغته لصاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء كما كان اهانة . ولكن محمد محمود قبل الاهانة من قبل لأنه تولى الحكم مستمدا سلطته من الملك لا من الشعب وقبل أن يظل في الحكم والصفعات تتوالى عليه ولقد كان الأولى بمحمد محمود أن يظل موطع الاحترام خصوصا وقد بلغ مركزا ساميا ولكن من هان يسهل الهوان عليه .

### على ماهر يعلن الأحكام العرفية

ولما استقال محمد محمود عهد الملك إلى على ماهر (١٨ أغسطس سنة ٣٩) بتأليف الوزارة فشكلها من أنصاره الذين كانوا يطلبون له ويزمرون مثل أولاد الشيخ عبد المجيد اللبان (أى من سعد اللبان

واخوته) وغيرهم من أنصاره ومن السعديين ولم يشترك فيها الأحرار  
الدستوريين لأنهم كانوا يستشعرون الغضاضة لاعتقادهم أن على ماهر  
مفتصب الحكم من رئيسهم محمد محمود .

اتسمت وزارة على ماهر بالطابع الذى اشتهر به والذى يحب  
أن يقال عنه أنه رجل الساعة تخلق وزارة الشؤون الاجتماعية كما خلق  
الجيش المربط . وبما ساعده على أن يكون



محط الأنظار وقوع الحرب العالمية الثانية (٢٩  
أغسطس ٣٩) فأعلن الأحكام العرفية (أول  
سبتمبر ٣٩) وأعلن الرقابة على الصحف  
والمطبوعات والمكاتبات والرسائل والسينما  
والمسرح والاذاعة وكل وسيلة من وسائل  
الاعلام وعين نفسه حاكماً عسكرياً واقترنت  
الأحكام العرفية بقطع العلاقات مع ألمانيا  
ووضع الرعايا الألمان الموجودين في مصر  
تحت الرقابة كما وضع المصريين الذين لهم  
ميول نازية تحت الرقابة أيضاً ووضع التمرين  
والتمركات العسكرية تحت إشراف عسكري

على ماهر

أو الحاكم بأمره

كما تقرر معاقبة من ينشر أخباراً تضر بصالح  
الخلافة أو حلفاء الخلافة (والخلافة هنا هي  
بريطانيا كما كانوا يسمونها وقت ذاك)

أو أخباراً من شأنها تثير البلبلية بين الناس . ملخص القول أن الأحكام  
العرفية كانت بمثابة قيد للبصريين وبمشابة تدعيم لمخالفة سنة ٣٦ أو بمثابة  
أكراه الناس على الهلافة للبعث حتى يزيد من قوة اغتصابه واستثماره

أفقد أعلنت الأحكام العرفية سنة ١٩١٤ أى في بدء الحرب العالمية الأولى بقرار من الحاكم العام الانجليزي وتولتها السلطة البريطانية . أما في هذه المرة فقد أعلنها الحاكم المصري وظلت الحياة النيابية قائمة بينما تعطلت الجمعية التشريعية في الحرب الأولى وظلت معطلة حتى نهاية الحرب ولكنها لم تعطل في الحرب العالمية الثانية ، ويظن المتفائلون أن في إعلان الحاكم المصري الأحكام العرفية إنفاذاً لكرامة مصر ولكنى أقول لهم أنهم خاطئون إذما الفرق بين أن أموت بيد عدوى أو أن أموت بيد شقيقي؟ وعلى أية حال فأعلان الأحكام العرفية في كلتا الحالتين كان لصالح الانجليز وعلى حساب حرية المصريين وعلى العموم فلم يكن للبرلمان نفوذ أو تأثير خلال الحرب الثانية .

ولقد ظلت مصر منذ اعلان الحرب العالمية حتى سقوط فاروق وهى ترصف في ظل الأحكام العرفية . وعلى أية حال فإن على ماهر أو أى حاكم آخر جاء بعده أساء استعمال هذه الأحكام العرفية وسخرها لخدمة أغراضه والانتقام من خصومه واعتقال معارضيه والتشكيل بهم حتى باتت مصر أرضاً ضحله ، فقد هدد على ماهر النحاس بالاعتقال فلما سقط وجاء الوفد فيما بعد ( سنة ٢٠ ) اعتقل النحاس على ماهر ، كما اعتقل مكرم أيضاً عندما خرج عليه وأخرج كتابه الاسود فلما ألغيت الأحكام العسكرية في عهد وزارة أحمد ماهر التي خلفت النحاس وأعيدت بمناسبة حرب فلسطين استغلها الحكام وخاصة فاروق للانتقام من خصومه فلما ألغيت باتهاء حرب فلسطين أعادها ابراهيم عبد الهادى باسم المحافظة على الأمن واستغلها للانتقام من خصومه ، ولما ألغيت بعد ذلك أعادها النحاس في ٢٦ يناير ١٩٥٢ أثناء



حريق القاهرة بحجة المحافظة على الأمن أيضا وأراد أن يستغلها للتشكيل بمضمومه ولكن الملك أسرع باستغلال الأحكام العسكرية وأقال النحاس وتغذى به قبل أن يتعشى النحاس بالملك وراح الملك تحت ظل الأحكام العسكرية يقيم الوزارات ويسقطها بمعدل كل شهر وزارة حتى سقط هو نفسه في ٢٣ يوليو ٥٢ ، وهكذا عاشت مصر منذ الحرب العالمية حتى سقوط فاروق في يوليو ٥٢ وهي تتعثر في نكبات الأحكام العسكرية دون قبس من نور الحرية وظلت الأحكام العسكرية سيفاً مسلطاً على كل رأس في البلد لأنها كانت تستغل في غير ما وضعت له ولذلك كانت هذه الأحكام العسكرية سلاحاً له حدين وكان نصيب كل من يعلنها أن يكتوى بنارها قبل خصمه فعلى ما هو هو الذى أعلنها وهو الذى قاسى مرارتها فى السجن والاعتقال زهاء ثلاث سنين والنحاس هو الذى أعلنها سنة ٥٢ وكان هو الذى اكتوى بنارها .

إن فى قانون العقوبات ما يفنينا عن الأحكام العسكرية فلم تكن أبداً فى حاجة إلى اعلان الأحكام العسكرية بأى حال من الأحوال بما يؤكد لنا أن المسألة لم تتعلق بالحرب أو الظروف بقدر ما تتعلق بأزمة الحكم فى مصر .

نعود إلى موضوع على ما هو فنقول أنه سار بسياسته وخطته التى وضعها فى الحكم وفى أبريل سنة ٥٢ قدم النحاس إلى السفير البريطانى السير مايلز لامبسون وقد أصبح اسمه اللورد كيلرن مذكرة تتضمن مطالب الوفد فى الجلاء بعد الحرب ، والواقع أن مذكرة الوفد لم تمن الجلاء أو الجدية بقدر ما كانت تعنى من تهريب سياسى للنحاس الذى يبكى على الوطن فى مذكرته ، هو نفس النحاس الذى أمضى

معاودة الشرف والاستقلال ، ولكن غرض النحاس انحصر في توجيه  
الانظار إليه بعد أن رأى أن عجلة الأحكام العرفية ستقضى عليه متشبها  
بسعد زغلول عندما قدم عريضته إلى المندوب السامي سنة ١٩١٨  
معتقداً بأن تصرفه هذا يزيد من شعبيته ويخلق منه بطلا وطنيا .

والواقع أن عريضة النحاس كانت للاستهلاك المحلي وبمباشرة  
مظاهرة ليرضى الوطنيين الذين كانوا يحترقون لرؤية جيش الاحتلال  
في القاهرة كما أراد في الوقت نفسه أن يتخذ منها تهديداً لبريطانيا حتى  
يذكرها بأنه سيثير المتاعب لها إذا ظل بعيداً عن الحكم ، وكان في  
مقدوره أن يكون خصما عنيدا أو أن يكون صديقا نافعا ، الأمر  
الذي أدى فيما بعد إلى حادث ٤ فبراير وهو الذي جاء فيه النحاس  
إلى الحكم على ظهر الدبابات البريطانية .

ولقد قام على ماهر من ناحيته بحركات مسرحية ليظهر في الصورة  
الكبيرة فزار السودان في فبراير سنة ٤ وأراد بهذه الزيارة أن يعبر  
عن اتحاد شقي الوادي ، كما احتفل بازاحة الستار عن تمثال مصطفى  
كامل (١٤ مايو ٤) بحضور الملك فاروق كي يظهر في الصورة وهو  
المنادى لبريطانيا أن الملك يؤيده في النزاع . وفي الوقت نفسه كان  
تصرفه بمثابة رد على عريضة النحاس للانجليز . وأنه كان صاحب  
فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب وهي الفكرة التي أدت إلى إساءة  
العلاقات بين السراي والانجليز إذ نسبوا إلى علي ماهر والملك ميولا  
نحو المحور ( ألمانيا وإيطاليا ) بما أدى لأن ترسل السفارة البريطانية  
إلى الملك تبليغا بضرورة اسقاط وزارة علي ماهر . فاستدعى الملك  
الزعماء إلى قصر عابدين لمشاورتهم ومن ضمنهم النحاس فانهى قرارهم

إلى ضرورة استقالة على ماهر واقترحوا تأليف وزارة قومية ولكن  
النجاس رفض وأصر على إجراء الانتخابات بحجة فشل الائتلاف  
الذى سبق تكوينه قبل ذلك .

واستقال على ماهر وقال فى خطابه الشهير : عادت بريطانيا  
لأساليبها العتيقة ، وأعله أراد بمقاله هذا أن يخرج بطلا وطنيا حيث  
بات تقليداً أن الهمتاف ضد بريطانيا أو الاعتقال من أجلها بمثابة  
صك البطولة .

والمؤسف أنه بينما كانت الحرب دائرة والانجليز يحتلون البلاد  
ودول المحور تهدد باحتلال مصر - بدلا من الانجليز - وتعرضت  
البلاد للتخريب الشامل فيما لو أصبحت ميدان قتال .  
بينما يحدث كل ذلك يتراشق الزعماء بالألفاظ ويتغنون بوطنية  
رخيصة ويتنازعون من أجل مصالح شخصية وفى الوقت نفسه يصير  
النجاس على انتخابات حرة وفى ذلك معنى الأناية التامة .

### حسن صبرى يموت فى البرلمان

وفى ٢٨ يونيو طلب الملك من حسن صبرى تأليف الوزارة  
فشكاهم من الأحرار الدستوريين والسعديين والحزب الوطنى والمستقلين  
ومن اللحظة الأولى أكدت هذه الوزارة تنفيذ شروط المعاهدة  
بروحها ونصها . وهكذا نرى دائما أن أول عمل لرئيس الوزارة  
هو التفتى بفضايل الانجليز وكرم أخلاقهم كيلا يكون الطرد سبيله .  
فقد كان طرد على ماهر عظة لحسن صبرى ولذلك بدأ صلاته  
بالركوع أمام الآلهة الانجليز .

ولكننى أتساءل لم لم يحترم الانجليز شروط معاهدة ٣٦ بعدم

التدخل في الشؤون الداخلية بينما أصرروا على أن يأخذوا كل الالتزامات  
التي تقول بها المعاهدة لهم ١١٩٩

ليس السبب القوة وفرض إرادة الانجليز على مصر بقدر ما في  
روح الاستضعاف التي كانت تنفث في البلاد فلو أنهم كانوا واثقين  
من أنه لن يوجد رئيس وزراء يقبل الحكم عندما طلبوا إقصاء على  
ماهر لما قاموا بالتبليغ البريطاني . ولكنهم كانوا يعرفون نفوس  
الزعماء المصريين وتهيأتهم على الحكم بما كيف جو السياسة البريطانية.  
فإذا كانوا قد طلبوا بإقصاء على ماهر بما يعتبر طلبا قاسيا وظالما  
في نظر الأحرار فإنهم لجأوا فيما بعد عندما وجدوا التهاون من  
المصريين إلى الاجترار بزيادة المطالب حتى انتهى الأمر إلى الانتهاك  
الصريح الذي لا يوجد إلا في عصابات اللصوص المسلحة وذلك في  
حادث ٤ فبراير المشؤوم .

وإذا كان الانجليز مسئولين عن طرد على ماهر فإن على ماهر  
نفسه كان أكثر مسئولية لأنه كان من الواجب عليه وهو يعرف  
أنه سوف يستضعف أمام الانجليز ألا يجعل الأمر يصل إلى جرد الطرد  
بل كان من الواجب عليه تحاشي الأذمة بأن يتسلل خارجا - وهذا  
أضعف الإيمان - أما بأن يظل في الحكم وهو واثق من النتيجة  
بتعريض كرامة البلد للامتهان ؛ فلمعمرى إن ذلك نوع من الأنانية  
حيث يضحي بالوطن في سبيل الشخص وإذا ظن البعض أن بقاء على  
ماهر ليسجل على الانجليز تدخلهم ويشهد الدنيا على طغيانهم فإنني  
أرد على ذلك بأن الانجليز قد انتهكوا على مشهد من العالم حرمة مصر  
قبل وبعد ذلك الحوادث مرات عديدة أو ليس وجودهم في مصر

دليل قاطع على وجود الجريمة الاستعمارية بما فيها من مآسى ومذابح  
وهتك عرض وإثارة دماء ١١٩٩ . . .

نعود إلى حسن صبرى فنقول أنه سار - مع الأسف - في تدليل  
الانجليز إلى أبعد مدى ، فد امتياز البنك الأهلى لمدة أربعين سنة  
وذلك قبل انتهاء امتياز الأول بثمان سنين وقد أراد بذلك أن يحرق  
لهم البخور ويطمئن نفسه في أنه باق في الحكم .

ومن المؤسف أن ثور في هذا الوقت ، المسلوء بالعواصف  
والتوتر العصبي مسألة اشراك مصر في الحرب . فقد رأى الحزب  
السعدى بزعامة رئيسه أحمد ماهر أن قوات المحور الزاحفة على مصر  
عبر الصحراء الغربية قد اخترقت الأراضى المصرية فلا مندوحة إذن  
من دخول مصر ضد المحور دفاعا عن أراضيا فذلك أكرم لمصر من  
رد العدوان عن أراضيا بدلا من ترك الأمر إلى انجلترا .

قد يكون أحمد ماهر على حق في ذلك وإن ظن البعض أنه رفع  
صوته نزفا إلى الانجليز وإن كان قد دفع فـيـما بعد دمه ثمنا لهذا  
الرأى عندما تولى الوزارة بعد ذلك سنة ١٩٤٥ واغتيل لاعلانه  
الحرب على المحور كما سيجىء بعد .

أما أصحاب الحق الآخر في الرأى الذى كان يعارض الدخول  
في الحرب فقد تزعمه اسماعيل صدقى وحجته أن دفاعنا ليس في الواقع  
عن الأراضى المصرية وإنما عن الانجليز ، فهم سيظلون محتلين البلاد  
لو جاز وطردها المحور ليساوموا معنا بطريقتهم المعروفة فالخير أن  
ترك القوتين المتناطحتين يحطمان بعضهما .

أما الوفد فسكت عن ابداء رأيه في هذه المسألة الخطيرة لأنه

خشى أن يطالب بالدخول في الحرب فيغضب الرأي العام الذى كان ضد الحرب وخشى أن يعارض الدخول في الحرب فيغضب أصدقاءه الانجليز واقصر على المطالبة بتأليف وزارة محايدة واجراء الانتخابات وهى النعمة التى لا يفتأ يرددها عندما يكون خارج الحكم

### أحمد محمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى

وفى غمرة هذه الاحداث عين أحمد محمد حسنين باشا (٢٧ يوليو سنة ١٩٤٠) الامين الاول للملك ورائده عندما كان فى انجلترا رئيسا للديوان الملكى. ولقد اقترن وجوده فى هذا المنصب بأحداث جسيمة وزاد نفوذه عما كان لحسن نشأت نفسه سنة ٢٤-٢٥ ولعلى ماهر سنة ٣٧ - ٣٩.

ولقد قيل عن أحمد حسنين الكثير ، حتى قيل إنه كان زوجا للملكة نازلى أم فاروق أو عشيقا لها . ولكن الذى يهمنا فى أحمد حسنين أنه طوال الفترة التى قضاها فى رئاسة الديوان كان بمثابة الملك غير المتوج فقد كان صاحب الكلمة العليا فى البلاد حتى على الملك فاروق نفسه لأن أحمد حسنين استمد نفوذه من الملكة نازلى نفسها وكان ينظر إلى فاروق نظارته إلى الطفل . والواقع لو قيل أن على ماهر قد أفسد فاروق سياسيا فإن أحمد حسنين أكمل عليه وأفسده اجتماعيا ، فهو الذى ساعده على طريق الفساد ومهد له العبث والخمر والنساء والميسر وكل وسائل الفحشاء . وكان أحمد حسنين لا يتورع فى مضاجعة نازلى على مشهد من فاروق بما هدم فاروق هدمًا وجعله أمة فى القصر ومحتقرة فى الشعب . فقد كانت رائحة القصر تفوح بين الناس وتزكم الأنوف وكان فاروق يبكى الساعات الطوال وهو

يرى أمه في وضع مذر ترن ضحكاتها بين حجرات القصر ، ولا شك  
أن تصرفات أمة أثرت على اخواته ، فشبين منحللات يقلدن أمهن  
وتتخذ كل واحدة لنفسها عشيقا حتى إن صغراهن واسمها فتحمية  
اتخذت من شاب د أفاق ، يدعى رياض غالى وهو مسيحي زوجا لها  
وهربت معه إلى أمريكا .

هذه التصرفات كلها أثرت أسوأ الأثر على فاروق وهدمت  
أعصابه وجعلته أقرب إلى الجنون منه إلى الحكم .  
وفي ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ بينما كان حسن صبرى يلتقى ببيانه عن  
خطاب العرش فى البرلمان بحضرة فاروق سقط ميتا .

## إلى الامام يارومل

عهد الملك إلى حسين سرى تأليف الوزارة ( ٢٥ نوفمبر ٤٠ )  
فشكلها من الدستوريين والمستقلين وأعلن أن سياسته هى سياسة  
الوزارة السابقة ، وبذلك صارت على سنة استرضاء الانجليز وتنفيذ  
رغباتهم إلا أنه فى أواخر عهدها استهدفت لمشاكل وأزمات عديدة  
فالمستوزرين الحاقدين على سرى الذين كانوا يريدون أن يحلوا محله  
قد أفسدوا العلاقة بينه وبين القصر ، كما كان لاضطراب الحالة  
المعيشية أثر كبير على استقرار الحكم حيث ارتفعت تكاليف المعيشة  
وشححت المواد الغذائية والكساء . واقترن ذلك بأزمة حادة مفاجئة  
فقد قامت المظاهرات الصاخبة نأدى فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا  
وهتفوا للقائد الالمانى روميل الذى كان يحارب الانجليز فى الصحراء  
الغربية متجها نحو مصر قائلين « إلى الامام ياروميل » .

لخاف الانجليز وطلبوا من سرى أن يضع حداً لهذه المظاهرات  
ولكنه لم يدر ما يفعل فقد كان الموقف أكبر من شخصه بما اضطره  
لأن يقدم استقالته في ٢ فبراير سنة ١٩٤٢.

#### ٤ - فبراير سنة ١٩٤٢

كان أسف الانجليز عندما أقال الملك النحاس سنة ٣٨ شديداً  
فلما قامت الحرب ( سبتمبر ٣٩ ) اتجهت رغبتهم إلى تعيين النحاس  
فالصداقة القديمة التي توصلت بين الانجليز والنحاس قبل المحادثات  
وفي خلالها وبعد امضاء المعاهدة وأثناء حكم النحاس جعل الانجليز  
يثقون فيه ويطمئنون إليه . فشلا كان اللقب الرسمي للسير مايلز  
لامبسون هو المندوب السامي وكان له امتيازات ضخمة ؛ فقد كان  
يتقدم السفراء وكان يدخل من الباب الملكي في محطة القاهرة وكان  
تفرش له السجاجة الحمراء ويسير في الطرقات محاطاً بموكب من  
الموتوسيكلات وعربات الحكومة التي كانت تغلق الطريق بينما يصطف  
الجنود على الجانبين . . . إلى غير ذلك من مظاهر الاستعارة أما بعد  
المعاهدة فقد أصبح اسمه الرسمي د السفير البريطاني ، ويحكمه بروتوكول  
وزارة الخارجية ، أي أن المعاهدة قضت على كل هذه المظاهر  
الاستعمارية بما فيها من امتيازات . ولكن النحاس باشا بالرغم من  
ذلك أبقى هذه الامتيازات للسير مايلز لامبسون بصفة شخصية لأن  
النحاس رأى أن السكرم المصري يجب أن يتهاون في الكرامة حتى  
يكون سخياً ، يضاف إلى ذلك التصريحات العديدة التي كان يطلقها  
النحاس على الدولة المقتضبة بتسميتها الدولة الصديقة ، والحفلات  
العديدة التي كان يقيمها النحاس للسير مايلز لامبسون وفيها كانت



تظهر حرمه السيدة زينب الوكيل وهى متسأبطة ذراع السير مايلان  
لامبسون ( بالرغم مما كانت تلاقيه هذه الصـورة من شتى أنواع  
الامتعاض من رأى العام بصفتنا دولة شرقية ) إلى غير ذلك من  
الدلائل التى تؤكد الصداقة الوطيدة بين الاثنين . كل ذلك جعل الانجليز  
يثقون فى النحاس ويعتقدون أنه كويسلنج مصر الذى يمكن أن يساعدهم  
( وكويسلنج هذا نرويجى عينه الألمان رئيس وزارة على النرويج  
خلال الغزو النازى فى الحرب العالمية الثانية ) وكان كويسلنج قد  
خان وطنه وساعدهم فى احتلال للبلد وتوطيد أقدامهم فأصبح رمزاً  
يمكن استعارته مجازاً على كل رئيس وزارة يوطد سلطان الأجنبي  
فى بلده .

ولم يخف الانجليز هذه الرغبة فى أن يكون النحاس باشا رئيساً  
للحكومة المصرية لاطمئنانهم إليه . ولقد صرح بذلك - أكثر من  
مرة - اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية . كما امتدحت  
الصحف البريطانية حسن شمائل النحاس حيث قالت جريدة التيمس  
البريطانية : إن النحاس هو الرجل الذى يمكن لبريطانيا أن تعتمد  
عليه ، ولقد كان السفير البريطانى خلال الأزمة التى قامت بين الملك  
والنحاس عندما كان رئيساً للوزارة والتى انتهت بأقالته سنة ١٩٣٨  
كان السفير البريطانى يتدخل لاصلاح ما بين الملك والنحاس كما كان  
لا يفتسأكلها خلا مركز رئيس الوزارة أن يطلب من الملك تعيين  
النحاس فلما تخرجت الأمور فى أواخر حكم حسين سرى كرر السفير  
البريطانى للملك تنفيذ ما سبق أن طلبه وهو تعيين النحاس فاستدعى  
الملك إليه الزعماء فى ٣ فبراير ١٩٤٢ وراح يشاورهم على انفراد وبدأ  
بالنحاس وطلب منه أن يؤلف وزارة قومية أى من جميع الأحزاب

ولكن النحاس رفض الفكرة بحجة أنه لا يمكنه التعاون مع الوزراء  
الرجعيين الذين اشتركوا في إلغاء الدستور أو تعطيله أو الإخلال  
به فطالب منه أن ينتظر حتى ينتهى من بقية مشاوراته مع الزعماء  
الآخرين على أن يعود للحديث معه للمرة الثانية بعد استشارتهم .

ولكن السفير البريطاني علم على الأثر أن النحاس رفض تأليف  
وزارة قومية برئاسة فحابل أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكي  
وأخبره بأنه علم أن النحاس قد رفض تأليف وزارة قومية وطلب  
إليه أن يبلغ الملك رغبة السفير وهى أن يكلف النحاس باشا تأليف  
وزارة وفدية يعنى وفدية خالصة دما ولحا دون أن يكون فيها أى  
عنصر غير وفدى فرد عليه أحمد حسنين بأن المسألة ما زالت على  
على بساط البحث وأن الملك يتشاور فى الأمر مع الزعماء .

وفى اليوم التالى أى فى ٤ فبراير دعى الملك إليه فى الساعة  
الرابعة رؤساء الوزارات السابقة وبقية زعماء البلاد وهم مصطفى  
النحاس - على ماهر - أحمد ماهر - أحمد زيور - اسماعيل صدقي -  
عبد الفتاح يحيى - حسين سرى - محمد حسين هيكل - محمد توفيق  
رفعت - على الشمسى - حافظ عفيفى - حافظ رمضان - بهى الدين  
بركات - محمود حسن - أحمد محمد حسنين .

### النحاس على ظهر الدبابات البريطانية

اجتمع الزعماء فى الساعة الرابعة بقصر عابدين فى حجرة مجلس  
البلاط برئاسة الملك فاروق وتولى السكرتارية أحمد محمد حسنين  
رئيس الديوان الملكي وتلا فاروق على المجتمعين بياناً أشاد فيه

بفضل الاتحاد - ثم استطرد قائلاً أنه منذ الامس (يعنى منذ ٣ فبراير) وهو نائب الاتصال بالزعماء ساعيا في التشاور معهم لتأليف وزارة قومية - الا ان السفير قد طلب إليه استدعاء النحاس باشا وتكليفه تشكيل الوزارة فرد عليه بأنه كان قد قرر فعلا قبل طلبه ان يستدعى النحاس باشا وبقية الزعماء لمشاورتهم في تأليف وزارة قومية - وبعد انتهاء مشاورات امس (٣ فبراير) طلب السفير البريطاني مقابلته لرئيس الديوان وذكر له انه بلغه ان النحاس رفض تأليف وزارة قومية وانه يطلب منه ان يبلغ الملك رغبة السفير في ان يكلف الملك النحاس في تأليف وزارة وفدية بحته فرد عليه رئيس الديوان بأن الموضوع كله على بساط البحث بين الملك والنحاس وبقية الزعماء على أن السفير قابل اليوم (٤ فبراير) رئيس الديوان وسله اندارا بريطانيا وهذا نصه :

Unless I hear by 6 p.m. that Nahas Pasha has been asked to Form a Cabinet His Majesty King Farouk must accept the consequences.

ومعناه : إذا لم يسكن النحاس باشا قد ألف الوزارة حتى الساعة السادسة مساء فعلى الملك ان يتحمل كل النتائج المترتبة على ذلك ،

وطلب الملك من المجتمعين التشاور في الامر ثم تركهم وغادر الحجرة وتشاور المجتمعون ، وكان رأى الاغلبية تأليف وزارة قومية ، ولكن النحاس رفض الفكرة وأصر على تأليف وزارة وفدية بحته من الوفديين فقط - وانتهى المجتمعون إلى الاحتجاج على الانذار وكتبوا صيغة الاحتجاج ووقعه جميع الزعماء وهذا نصه : ان في توجيه التبليغ البريطاني اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة

الصداقة ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس باستقلال البلاد أو يخل  
بأحكام المعاهدة .

وأمر الملك ماتم عليه الاجتماع وتولى أحمد حسنين حمل الاحتجاج  
إلى السفير البريطاني ولما قابل أحمد حسنين السفير قال غاضباً  
« this is not a reply »

أى أن هذا ليس ودا . ثم أضاف بأنه سيحضر فى التاسعة مساء  
لمقابلة الملك .

وقبيل الساعة التاسعة حضرت طوابير الدبابات البريطانية المسلحة  
بالمدافع وأحاطت بقصر عابدين فى شكل عدوانى - ثم حضر السفير  
البريطانى وكان معه الجنرال استون قائد القوات البريطانية فى مصر وقتئذ  
وبعض الضباط البريطانيين مسلحين بالمدافع الرشاشة والمسدسات .  
ودخلوا القصر فلما أراد أحد رجال السراى مقابلةهم والتحدث  
إليهم - دفعه السفير بيده وأزاحة عن طريقه قائلاً :

« I Know my Way »

يعنى « لى أعرف طريقى »

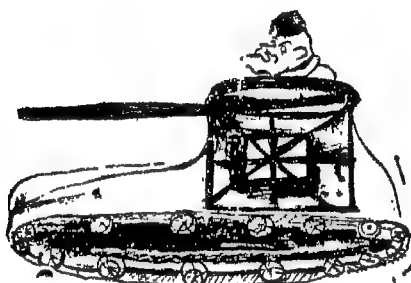
ودفع السفير باب حجرة الملك دون استئذان وكان أحمد حسنين  
موجوداً - وبدون تحية أو مقدمات - قدم السفير للملك عريضة للتنازل  
عن العرش قائلاً له « sign here » أى « وقع هنا »

أى أن يوقع على العريضة التى تحوى نزوله عن العرش

ولكن فاروق قبل الانذار - وقبل أن يعين النحاس باشا رئيساً  
لوزارة - فخرج السفير وذهب الى السفارة - ثم طلب الملك استدعاء  
النحاس وبقية الزعماء فلما اجتمعوا لديه قال الملك « أكلفك يا نحاس

بتشكيل الوزارة ، ولكن النحاس اعتذر إلا أن الملك أصر على أن  
يشكل الوزارة فقبل .

حينئذ انبرى أحمد ماهر فقال : كنت أظن النحاس باشا وهو كما  
قال عن نفسه أنه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال  
يرفض تشكيل الوزارة أما وقد قبلها فإني أعلن أن النحاس يتولى  
الحكم الليلة مستنداً إلى أسنة الرماح الانجليز . فقال النحاس : لست  
أنا الذى يستند إلى أسنة الرماح . فقال صديق باشا : أظنك



النحاس باشا في طريقه إلى الحكم  
على ظهر الدبابات البريطانية

وأيت بعينيك  
الدبابات البريطانية التي  
جاءت من أجلك .  
فطلب الملك أن يذهب  
النحاس إلى السفير  
البريطاني ويبلغه نبأ  
تكليفه تشكيل الوزارة  
وذهب النحاس إلى  
السفير البريطاني ليخبره

بأنه سيتولى تشكيل الوزارة . كما اتفقا ( النحاس والسفير البريطاني )  
على أن يتبادلا كتابين ذراً للعيون فقال النحاس في كتابه إلى السفير  
« إنه لا معاهدة بريطانية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة  
يسمحان للحليفة بالتدخل ، إلى أن قال « وتوطأت صلات المودة  
والاحترام المتبادلين وفقاً لنصوص المعاهدة » .

ورد السفير بكتاب قال فيه « إن سياسة الحكومة البريطانية قائمة  
على تحقيق التعاون والاخلاص في تنفيذ المعاهدة » .

هذه هي مجرى الأحداث آثرنا أن نذكرها تفصيلاً لما فيها من  
خطورة وجسامة في حياة مصر الحديثة .

والملاحظ قبل أى شيء أن السكتابين الأخيرين اللذين تبودلا  
بين السفير والنحاس يدعيان التدخل من جانب الانجليز والخنوع  
الشديد من جانب النحاس وأنهما كانا أكثر تأييداً لبريطانيا منه  
استنكاراً لها .

أما بالنسبة لحادث ٤ فبراير فلا شك أن المسؤولية تقع أولاً على  
بريطانيا حيث دأبت منذ احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ على اختلاق  
المناسبات وتحين الفرص لاستعراض عضلاتها لتخيف الأحرار .  
وسواء كان الانجليز جادين في خلع فاروق أو أنهم كانوا يريدون  
« التهويل » وسواء أرادوا اذلال العرش أو تهديده ، فلم يحس  
بالمرارة إلا الشعب المصرى ، فهو الذى جرح في كبريائه وهو الذى  
أحس بغليان الدم . وإذا كان غرض الانجليز ارضاء النحاس باشا  
بحمله على ظهر الدبابات إلى كرسى الحكم فقد أضروا في سبيل ذلك  
بالملايين من أبناء الشعب . وهم في الوقت نفسه أضروا بالنحاس  
لأنهم طبعوه بطابع العميل البريطانى الذى لا يمكن أن يشق فيه وطنى  
بعد ذلك . وإذا كان غرض الانجليز بطا بور دها باتهم الطويل الذى  
ساروا به إلى قصر عابدين تأكيده الاستعمار وتأكيده قوة بريطانيا ،  
فإن ذلك كان خطأً بمقتضى لأن جرح ٤ فبراير ظل يدمى في جسد  
الشعب حتى أدى إلى طرد الانجليز نهائياً في معركة السويس سنة ١٩٥٦ .

لقد عاشت بريطانيا على القرصنة بالتدخل في شئون البلاد الداخلية  
من خلع الملوك إلى اجلاسهم على العروش فقد لجأت في الحرب العالمية

الأولى إلى خلع الخديو عباس وإجلاس الخديو حسين بدلا منه كما لجأت من قبل إلى خلع الخديو اسماعيل وإجلاس الخديو توفيق وكذا عمدت في هذه الحرب العالمية الثانية إلى خلع الإمبراطور شاها رضا بهلوى وإجلاس ابنه مكانه . فعصبتهم بالتيجان تقليد معروف في تاريخ سياستهم العتيقة ، فالملوك في نظرهم لا تخرج عن كونها دى مثل ملوك الشطرنج يحركونها كيفما شاءوا . ونحن لا ندافع هنا عن الملوك وإنما ندافع عن السكبان المصرى الذى جرحه الانجليز .

وإذا ظن البعض أن انجلترا أرادت بسياستها التى اتبعتها في حادث ٤ فبراير حماية ظهرها حيث كانت تخوض حرب حياة أو موت في الصحراء الغربية ، فقد كانت تتقدم قوات أعدائها من الألمان والايطاليين فليس في ذلك شفيح لها لأن تهاجم مصر بلدبابات .

فالدول التى كانت تتقاتل معها انجلترا هى ألمانيا وإيطاليا وأنصارهما وليس لمصر طرف في الخصومة . ولكن سياسة الانجليز تقوم على الجبن حيث عجزوا عن الوقوف أمام روميل فتحولوا نحو مصر وكأنى بالقاتل :

أسد على وفي الحروب نعامه ربداء تحفل من صفير الصافر

أما المسئول الثانى فهو النحاس ، فقد كان ولا ريب مشتركا مع الانجليز في هذه المؤامرة متفقا معهم في خططهم عالميا بمواعيد تحرك الدبابات مؤمنا برغبتهم واضيا عنها متلهفا عليها مستعجلا تنفيذها . ولا شك أيضا أنه قد علم بحديث السفير مع رئيس الديوان الخاص بأنه إذا لم يقبل النحاس تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية دما ولما . ولا شك أيضا أن هذا ما جعله سائرا في طريق أنانيته

حتى النهاية لأنه كان متأكداً من مجيئه الحكم ، وبذلك لعب الدور حتى أصاب الهدف . فقد كان واثقا من النجاح وما كان للسفير البريطاني أبداً أن يقوم بخبطته بما فيها من مغامرة دون أن يكون قد تدبر الأمر مع النحاس وكان رسوله للسفير في هذه المؤامرة أمين عثمان (الذي كان متزوجا انجليزية والذي أصبح فيما بعد وزيراً للبالية في حكومة النحاس وهو صاحب الجملة الشهيرة بأن مصر بامضاتها المعاهدة أصبحت متزوجة من بريطانيا زواجاً مسيحياً أى لا انفصام فيه ولا طلاق ) وكانت رغبة النحاس من الحكم لا تتمتع بأهله خشب وإنما للانتقام من خصومه .

فقد أذل الملك النحاس بأقواله سنة ١٩٣٨ فلا مندوحة للنحاس من أن يستعيد كرامته هذه المرة بتولييه رئاسة الحكومة رغم أنف الملك . كما أن الخصومة بينه وبين الزعماء الآخرين قد بلغت أشدها وبذلك كان يحدو النحاس الميل للتنكيل بهؤلاء الخصوم ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا باستناده إلى قوة وليس هناك في ذلك الحين قوة أقوى من قوة الانجليز .

واقعد كان واجبا على النحاس - وهو الذى يطلق على نفسه أنه زعيم الشعب - ألا يقبل أبداً الحكم بهذه الوسيلة البريطانية ، ولا يعفيه من أنه قبل الحكم كما قال انقاداً للشعب ، لأن الانجليز إنما أرادوا بحركتهم استرضاء النحاس لا اغضابه . ولو أنه قبل تأليف وزارة قومية استجابة للشعورا لوطنى لا تأليف وزارة وفدية استناداً إلى القوة المسلحة البريطانية لكان أكثر تعقلاً وأقل إجراماً في حق الوطن، فالمعروف أن الائتلاف يكون أجدى وقت الأزمات وفي



حالة تعرض البلاد للخطر . والبلاد كانت في ذلك الوقت في مسيس الحاجة إلى الاتحاد والمفروض قطعاً في النحاس أن يستعين بالزعماء المصريين مهما اختلف معهم في الرأي على العدو الغاصب (الانجليز) لا أن يستعين بالغاصب على أبناء وطنه ولكن النحاس هلل لمقدم الدبابات البريطانية لأنه كان يشاق إلى الحكم والنفوذ بأى وسيلة حتى لو كانت الوسيلة غير مشروعة .

وبذلك أصبح النحاس مسئولاً مسئولية كاملة في حادث ٢٤ فبراير الذى يمثل الخيانة بكل جوانبها البشعة لشعب أولاده ثقته حيث اعتمد على الغاصب المحتل في توليه رئاسة الحكومة .

وإذا كان النحاس مسئولاً فالملك هو الآخر مسئول ، صحيح إن فاروق ظهر في صورة الوطنى المعتدى عليه الذى انتهك بيته ولكن فاروق أبعد ما يكون عن الوطنية فاعتدائه المتكررة على الدستور وإساءة استعمال حقه في تعيين الوزراء وإقالتها أو إسقاطها . كل ذلك قد أضر بسمعة الملك فقد أقال الملك النحاس سنة ١٩٣٨ وعين بدلاً منه محمد محمود ثم أسقط محمد محمود ، ثم استمر في تلاعبه بالحكم صحيح أن مساوىء حكومة النحاس كانت تقتضى الإقالة وأيضاً حكومة محمد محمود يقتضى إسقاطها لأنها لا تستند إلى برلمان منتخب انتخابياً يمثل الشعب . ولكن الملك لم يقل النحاس أو يسقط محمد محمود لهذه الأسباب وإنما طرد الوزراء لأن رغبته في الحكم المطلق وفي إذلال وزرائه حتى يصبح مها بها شاخاً ، وهو إذا تعلل بفساد الحكم فهو كاذب ، ولا شك أن تعاقب ثلاث وزارات بعد وزارة محمد محمود من شأنه أن يرج هيبة الحكم ومن شأنه أن يتيح للانجليز فرصة التدخل لأن فاروق مهد الطريق لهم ، فلأن الملك كان محترماً

باحترامه الدستور وقوانين البلاد لما جرق الانجليز على حادث ٤ فبراير  
واسكن عيشه بالحكم وبالشعب هو الذى خلق جو التوتر الذى أدى  
إلى النكبة الوطنية . يضاف إلى ذلك أن فاروق تعود أن يشد أمام  
الانجليز ثم يرضخ تحت وطأة أقدامهم ، وقد عرفوا فيه هذه الميزة  
عندما اشتد في عهد وزارة على ماهر ثم رضح وقبل إسقاطها عندما  
ضغطوا عليه . فلما جاءت الأزيمة الأخيرة وطلبوا منه تعيين النحاس  
وماطل لجأ الانجليز إلى الدبابات للضغط فأنحنى . ولو أن الملك  
احتفظ بهيبته واحترام رأيه ، لما جرؤ الانجليز على حادث ٤ فبراير  
ولكن الملك كان مترددا دائما هزبل الشخصية الأمر الذى أدى  
إلى أن تحيط الدبابات الانجليزية بقصره .

وليس حادث ٤ فبراير هو الأول كما لم يكن الأخير ، فقد كانت  
من جراء سياسة فاروق المترددة أن تعرضت البلاد خلال حكمه لهرات  
عديدة من التدخل البريطانى وحسبى حادث المطار وهو بعد حادث  
٤ فبراير ، ذلك أن الأمبراطورة فوزية شقيقة فاروق وزوجة  
الأمبراطور شاه ايران لما حضرت إلى مصر بالطائرة وذهب فاروق  
لمقابلتها وجد السفير البريطانى بالمطار فى انتظارها أيضا فأشاح  
فاروق بوجهه متجاهلا إياها . مما أدى بالسفير لأن يحتلق من هذا  
الحادث أزمة سياسية ويصر على أن تقام له حفلة تكريم يقدم فيها  
فاروق الاعتذار . وقد انحنى فاروق لرأى السفير . انحناءه دائما  
للقوة فأقام الحفل فى قصر عابدين .

وشخص مثل فاروق قد ترك أذنيه لمستشاريه من الوصاليين مثل  
على ماهر وأحمد حسنين وبعد ذلك كريم ثابت وحافظ عفيفي والخادم  
محمد حسن وهولى الخلاق .. شخص مثل ذلك كان خليقا به أن يصل

إلى ما وصل إليه من مهانة حتى انتهى به الأمر إلى السقوط عن العرش  
بما يحق عليه القول :

أعطيت ملكا ولم احسن سياسته وكل من لا يسوس الملك يخلفه

هلى لئننا في الوقت نفسه لا نعفى بقية الزعماء من حادث ٤ فبراير  
المشؤوم فعلى ماهر مثلا كانت علاقته بالانجليز سيئة وفي ذلك راح  
يلقى البترول على النار كي يزيدا اشتعالا . ولا شك أن سياسة على  
ماهر الغامضة التي ظهر فيها بوجوه مختلفة سببت الكثير من المشاكل

فقد ظهر خصما للانجليز وصديقا لهم كذلك

كان شأنه مع الألمان خصما وصديقا

ومع الوفد كان خصما وصديقا ومع

حكومات الأقلية كان أيضا خصما وصديقا

وإذا كانت سياسة الالتواء أو الظهور

بوجهين قد أكسبته بعض الشيء ، فإنها

قد أضرت بالبلد الشيء الكثير .

أما بقية الزعماء مثل أحمد ماهر وصديق وغيرهما فالخصومة العنيفة  
التي كانوا يضمرونها للوفد قد خلقت هوة عميقة ، الأمر الذي أدى  
إلى اضطراب الموقف وهم إذا كانوا قد طالبوا خلال الأزمة بوزارة  
قومية كحل للمشكلة فلم يكن عن نية صداقة أو إيمان بالائتلاف وإنما  
كيلا يفوز النحاس بكل الغنم فيكون لهم شيء من النفع .

أما أحمد حسنين وهو حلقة هذه الأزمة فقد كان كل همه الاستئثار  
أكثر مما كانت تهمة مصر . وعندى أن أحمد حسنين بما كان له من  
امكانيات وبما له من سلطة كان مدركا ما في أعماق الانجليز قبل



مكرم عبيد مسئول عن

توجيه النحاس باشا

وأيضا عن حادث ٤ فبراير

قد أضرت بالبلد الشيء الكثير .

أما بقية الزعماء مثل أحمد ماهر وصديق وغيرهما فالخصومة العنيفة

التي كانوا يضمرونها للوفد قد خلقت هوة عميقة ، الأمر الذي أدى

إلى اضطراب الموقف وهم إذا كانوا قد طالبوا خلال الأزمة بوزارة

قومية كحل للمشكلة فلم يكن عن نية صداقة أو إيمان بالائتلاف وإنما

كيلا يفوز النحاس بكل الغنم فيكون لهم شيء من النفع .

أما أحمد حسنين وهو حلقة هذه الأزمة فقد كان كل همه الاستئثار

أكثر مما كانت تهمة مصر . وعندى أن أحمد حسنين بما كان له من

امكانيات وبما له من سلطة كان مدركا ما في أعماق الانجليز قبل

حادث ٤ فبراير، ولكن كمان من صالحه أن تتأزم الأمور بين كل الجهات حتى يمكن له أن يفرض نفسه ويصبح صاحب الكلمة العليا في القصر وموضع الاعتبار في البلد .

### النحاس يؤلف وزارته الخامسة

وفي ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ ألف النحاس وزارته ، ثم استصدر مرسوماً بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة ، كما استصدر مرسوماً بإبطال التعيينات السابقة لمجلس الشيوخ بحجة أن تعيينهم كان باطلاً .

واجتمع البرلمان الجديد ( ٣٠ مارس ٤٣ ) بغالبية وفدية ساحقة لأن الدستوريين والسعديين قاطعوا الانتخابات . وصارت وزارة الوفد على مبدأ التشايع لطبقات على طبقات والتهميل للنحاس أينما ذهب .

على أن أول ما يؤخذ عليها أنها سايرت الانجليز على طول الخط فكان لا يفتأ النحاس أن يمتدحهم في كل مناسبة ويسكب للورد كيلون فعندما قدم السفير البريطاني إلى رئاسة مجلس الوزراء لتهنئته بالوزارة هيأ النحاس مظاهرة لاستقباله واهتفت بحياته . الأمر الذي لم يحدث في أى عهد من العهود لا من قبل النحاس ولا من بعده . كما دعاه إلى حفلة تكريم ( ١٢ يناير ٤٣ ) بسرأي الزعفران المناسبة للانعام عليه بلقب « لورد » . وما كمان يجوز أبدأ لرئيس وزارة أن يقيم حفلة لممثل الدولة الغاصبة التي قتلت أبناء وطنه .. ولقد خطب النحاس في هذه الحفلة فأكثر المديح للسفير البريطاني ودولته ناعثاً إياه « الأخ الصديق »

كما رد عليه السفير بخطبة مماثلة أيد فيها استثمار بريطانيا لمصر حيث قال ، إن القدر والجغرافيا هما اللذان قضيا بارتباط بلدينا للبصاحة ، كما قال « بريطانيا شريكة مصر في الشئون العالمية ، وهى الدولة الأوروبية العظيمة الوحيدة التى تتوقف مصلحتها الحقيقية على الاحتفاظ بسلامة كيان الأراضى المصرية » . ومن المؤلم أن السفير البريطانى كان يصرح بكلام ينطوى على الحماية فى حفلة رسمية وفى حضرة رئيس الوزراء ، ثم يصفق النحاس لهذه اللغة الاستعمارية .



واعتبرى أن النحاس كان فى غنى عن إقامة هذه الحفلة ولكنه أراد أن يعبر عن شعوره وشكره للسفير البريطانى الذى كان له فضل تمكينه من الحكم حقى واو كان ذلك على حساب مصلحة البلد . وهذا مما يؤكد لنا أن مذكرته التى سبق أن قدمها إلى الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٠ وهو فى المعارضة لم تكن عن جسدية وإنما كان غرضه رفع صوته إلى الانجليز ليسأوا به إلى الحكم ، ولا شك أن كل تصرفات النحاس وهو خارج الحكم ، إنما الغرض منها النفاق والتدجيل على الشعب فعندما تولى الحكم فى ٢ فبراير حتى نهاية حكمه لم يعمل النحاس شيئا فى سبيل القضية

المصرية ولم يحاول استخلاص قصر بعباد من الانجليز ليطمئن به الأحرار الذين كانوا يهتفون خوفا على مستقبل الوطن وأيضا لم يحاول مفاطحة الانجليز فى شئ من هذا ، فقد ترك المطالب الجهورية واتهم الانجليز الفرصة فاستفحل طغيانهم فى البلد حيث نهبوا اقتصاديا وسخروا كل امكانياتها لخدمة عجالتهم السياسية والعسكرية.

و استغل النحاس الأحكام العرفية أسوأ استغلال إذسخرها لمنفعة . لقد عارض النحاس سنة ١٩٣٩ اعلان الأحكام العرفية في وزارة على ماهر بحجة أن البلاد ليست في حاجة إليها ، ولكنه لم يكذب يتولى الحكم سنة ٤٢ حتى اتخذ منها وسيلة لاضطهاد خصومه . . فاعتقل خصومه والمناهضين له والاساءة لإيهم فاعتقل على ماهر في حرم مجلس الشيوخ ضاربا بالحصانة البرلمانية التي كان يتمتع بها على ماهر وضاربا بجرمة مجلس الشيوخ عرض الحائط . كما اعتقل مكرم عندما خرج عليه ولم يرعى الصداقة والزمانة القديمة . . واعتقل كثير من ضباط الجيش وكثير من المدنيين لمجرد شك في وفديتهم ، وكذا اضطهد الصحافة وكم أفواهاها وفرض عليها رقابة صارمة .

ولقد قال النحاس عند توليه الحكم ، إن وزارته حزبية ولكنه ستمحكم حكما قوميا ودستوريا وأن الأفراد أمام القانون سواء بصرف النظر عن حزبيتهم . ولكنه لم يكن صادقا فقد حكم حكما حزبيا بمحتما أغدق فيه الدرجات الاستثنائية والعلاوات والترقيات على الموظفين من أنصاره وأصهاره . ولقد ترك الحبل لأنصاره وأصهاره يستغلون نفوذ الصداقة والقربى ، وكان عالما بهذه المساوئ ، يشجعها ويقرها الأمر الذي أثر على سمعة الوفد أسوأ الأثر حتى في نظر الموالين له .

ولقد تسابق أنصار الوفد فيما بينهم وكان أصهار النحاس أكثر الجماعات استفادة من النحاس الأمر الذي أغضب مكرم عبيد الذي أحس بالغيرة فوق الخلاف بين مكرم والنحاس وهو وزير في حكومته فأخرجه من الوزارة ، ثم فصله من الوفد ومعه راغب جنا كما فصل من قبل النقراشي وأحمد ماهر .

نخرج مكرم عبيد وألف حزبا أسماء والكتلة الوفدية، وكذلك ألف كتابا أسماء والكتاب الاسود ، ضمنه كل سينات النحاس من استغلال النفوذ وحمل عليه حملة زادت سمعته سوءاً فاعتقله النحاس. وللحقيقة نقول إن مكرم كان أحد العمدة القوية التي طبعت وزمرت للنحاس منذ أن أصبح رئيسا جليلا عقب وفاة سعد زغلول



مكرم عبيد - سكرتير الوفد  
سليم النحاس ذقنه فأراد قتله

سنة ٢٧ فكان ينفخ فيه باستمرار ويؤيده في سياسته الخارجية والداخلية وكان يشجعه على اعتدائه على الدستور فإذا اختلف معه الآن فلأن النحاس قد استعلى على من خلقوه وكان مكرم أحد هؤلاء الذين خلقوا النحاس وأحد الذين اشتركوا معه في الحكم وفي تحمل مسئولياته ومن ضمنها مسئولية حادث ٤ فبراير المشهور وفي ٢٩ نوفمبر ٤٣ انعقد مؤتمر القمة في فندق مينا هاوس بالهرم بين المستر روزفلت رئيس جمهورية

أمريكا والمستر ونستون تشرشل رئيس حكومة بريطانيا والجنرال شيانج كاي تشيك رئيس جمهورية الصين وعديد من زعماء الحلفاء لبحث سير الحرب العالمية في ذلك الوقت فتقدمت جهة المعارضة من رؤساء الأحزاب المعارضة وأقطاب الزعماء المعارضين بمذكرة إلى أقطاب الحلفاء طالبين إجلاء الجيوش الأجنبية عن مصر وحرية

مصر في ممارسة سلطاتها على قناة السويس . وقد منعت وزارة النحاس نشر هذه المذكرة أو الإشارة إليها في الصحف بما أثار دهشة الأحرار فقد بات التحدث عن الوطنية والدعوة إليها بمثابة جريمة في نظر الوفد في حين أن وزادة على ما هر لم تمنع مذكرة الوفد سنة ١٩١٤ .

ولكن الواقع والتاريخ كان يقول إن الغرض من هذه المذكرة إنما كان في إخراج الوفد أكثر منها دعوة إلى القضية الوطنية ، فقد لجأت المعارضة إلى كل وسيلة لاضفاف وزارة النحاس .

وأخيراً أراد الملك إقالة النحاس ( أبريل سنة ١٩١٤ ) وتكليف أحمد حسنين تأليف الوزارة ولكن عندما استشارت السراى لندن جاء ردها « No Change » أى لا تغيير .

والمؤسف في ذلك هو اتجاه السراى في إقحام لندن في المسائل الداخلية لأن استشارة لندن معناه دعوة صريحة إلى لندن للتدخل بما يؤكد أن فاروق لم يتعظ من أزمة ١ فبراير والمؤسف أيضاً أن يتماذى النحاس في طغيانه اعتماداً على تأييد بريطانيا وتعضيدها .

وبما هو جدير بالذكر أن النحاس سمى - بمشورة بريطانيا - إلى إنشاء جامعة الدول العربية فدعا وفود الدول العربية إلى الاجتماع في الاسكندرية (سبتمبر ١٩٤٤) وانتهت إلى وضع ما سمي بروتوكول الاسكندرية .

وكان غرض الانجليز من الجامعة هو استغلالها لتسكون أداة لمكافحة الشيوعية . على أن النحاس لم يعمل شيئاً في ضم الصف المصري وتوحيد القوى المصرية . بل سار على سياسته الحزبية الصارخة بما جعل البلاد فريسة للفساد والأهـسـواء الشخصية وخدمة الجيوش



الأجنبية سواء الانجليزية أو حلفائها من أمريكان وفرنسيين .. الخ  
وفي ٨ أكتوبر ٤٤ أقيمت وزارة النحاس وهذه ثالث إقالة  
فقد كانت الإقالة الأولى في عهد الملك فؤاد بينما الإقتلتين الأخيرتين  
في عهد الملك فاروق .

## مضرع أحمد ماهر

كان النحاس يقيم في فندق سويسل وفي الساعة الخامسة والنصف  
تسلم كتاب الإقالة وفي هذه اللحظة بالذات تسلم أحمد ماهر كتاب



تعيينه رئيساً للوزارة  
والملاحظ أن إقالات  
النحاس كلها كانت  
بمزجة بالخوف ، مما  
يؤكد لنا جبن الملك  
وعدم مقدرته على  
مواجهة الأمور  
بشجاعة ، والملاحظ  
أن الوزارة الجديدة  
قد حشدت بين

شيوخ فبرايير ظل يطارد النحاس باشا  
حق طرده من الحكم

صفوفها كل الزعماء من الأحزاب المعارضة لوفد كما فعلت قبل ذلك بالضبط  
وزاره محمد محمود التي أعقبت إقالة النحاس سنة ٣٨ أى من السعديين  
والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية والحزب الوطني والمستقلين  
وكان أول عمل لها الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين الذين

كانت وزارة النحاس قد اعتقلتهم في ظل الأحكام العرفية ، كما حلت البرلمان وأجرت انتخابات جديدة وقد رفض الوفد الدخول في الانتخابات بحجة أن الأحكام العرفية قائمة وهي حجة قديمة واهية لأن الوفد نفسه أجرى الانتخابات سنة ٢٠٤٢ في ظل الأحكام العرفية .

والواقع إن وزارة أحمد ماهر سارت على سنة الوزارات السابقة فلم تكفل حرية الانتخابات بالرغم من أن خصمها الالد وهو الوفد لم يشترك فيها وكان من الواجب عليها أن تتركها حرة واسكنها تدخلت لانجاح مرشحها أو الذين رضيت عنهم .

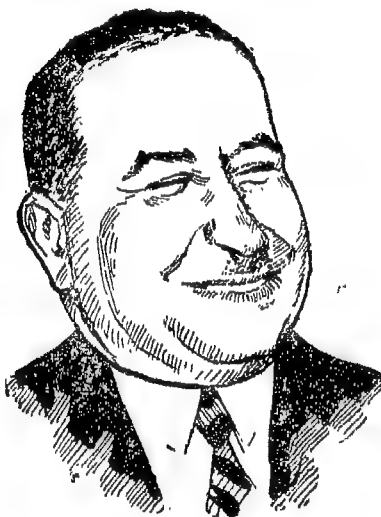
واستصدرت الوزارة مرسوما ( ٢٠ ديسمبر سنة ٤٤ ) ببطلان مرسوم النحاس بالغاء تعيينات الشيوخ التي صدرت في عهد حسين سرى سنة ١٤١٠ وقضى المرسوم الجديد باعادة هؤلاء الشيوخ الأحياء منهم لمباشرة أعمال عضويتهم بالجلس وزوال العضوية عن الذين عينوا بدلا منهم في عهد وزارة النحاس وعن كل من حل محل هؤلاء بسبب الوفاة أو الاستقالة .

وفي هذا ما يريك مدى العجز بأكبر سلطة في البلاد وهي السلطة التشريعية وسلطة مجلس الشيوخ بالذات لأن عضو الشيوخ أصبح ( كالشخصية ) تعينه حكومة فتأتي غيرها لتقرر أن تعينه باطلا فتسقطه ثم تأتي حكومة ثالثة لتسقط هذا الأخير وتعيد تعيين الأول الذي سقط من قبل وهكذا .

كما أصدرت مرسوما بالغاء الاستثناءات التي تمت في عهد الوفد واسكن يؤخذ عليها أنها أحالت كثيراً من الموظفين إلى المعاش . ولا شك أن هذا عيب في وزارة الوفد ما كان لهذه الوزارة أن تسلكه

لأن محاربة الناس في أرزاقهم ، مما لا يتماشى مع الحكم السليم وروح  
العدالة والمنطق .

وفي ذلك العهد قابل الملك فاروق المستر روزفلت على يخته الراسي  
في المياه المصرية . وفي هذه المقابلة تم الاتفاق على دخول مصر الحرب  
حتى يمكن لها أن تشترك في مؤتمر سان فرانسيسكو بين الدول التي  
أعلنت الحرب على المحور . وقد ألقى أحمد ماهر بياناً في مجلس



أحمد ماهر باشا

النواب عن إعلان مصر  
الحرب ( ٢٤ فبراير ٤٥ )  
وانتقل إلى مجلس الشيوخ  
ليلقى بيانه فيه . وفي اليوم  
الفرعوني الذي يفصل  
المجلسين أطلق عليه شاب  
يدعى « محمود العيسوي »  
الرصاص فأرداه قتيلاً .  
ولاشك أن البلبلة التي أثارت  
حول دخول مصر الحرب  
والدعاية التي انتشرت بين  
الناس من أن الحكومة

سترسل فرقاءً مصرية إلى ميادين القتال قد أثارت التوتر بين النفوس  
وكان من أثرها وقوع هذه الجريمة التي ذهب ضحيتها رئيس الوزراء .  
نحن لانحب القتل ولا نميل إلى قتل أعدائنا الذين يختلفون معنا في  
الرأى فليكن دينكم ولى دين ولانى لأدين بمبدأ عدم العنف لأن العنف  
مظهر من مظاهر ضعف الحركة الوطنية . فالقتل لاختلاف الرأى يدل

على عدم النضج ويدل على ضعف التفكير ويدل على عدم السمو في  
الفهم السياسي وهو دليل قوى على التبلد الذهني ولذلك فمن  
لا نقر القتل مهما كان السبب والدافع له ، ولذلك أيضا فإن مقتل  
أحمد ماهر ليس إلا خطأ جسيما ارتكبه شاب مجنون باسم الوطن  
وسرى فيما بعد أن موجة القتل التي بدأت بأحمد ماهر قد راحت  
تسرى بين الناس حتى أصبحت سنة ١٩٤٩ مرضا اجتماعيا خطيرا .

### محمود فهمى النقراشي يؤلف الوزارة

وفي الليلة التي قتل فيها أحمد ماهر في ساعة متأخرة عين شهود  
فهمى النقراشي باشا رئيسا للوزارة .

وفي ٢٦ فبراير انعقد مجلس الشيوخ والنواب وقرر إعلان  
الحرب على ألمانيا واليابان وهما الدولتان اللتان كانتا في حرب مع  
انجلترا وأمريكا أما إيطاليا شريكة ألمانيا واليابان فقد خرجت  
عليهما وانضمت إلى انجلترا وأمريكا ، وفي ٧ مارس عين عبد الحميد  
بدوي رئيسا للوفد المصري في سان فرانسيسكو الذي أبرم ميثاق  
الأمم المتحدة .

ومن الملاحظ أننا الآن وقد انتهت الحرب العالمية الثانية لم يكن  
لها التأثير الذي كان للحرب العالمية الأولى . ففي أعقاب الحرب  
العالمية الأولى كانت البلاد مشعة متأججة . الموظفين - التجار - أصحاب  
الأموال - الفلاحين - العمال - الطلبة - الأزهر كانت كل طبقات  
الامة على اختلاف أشكالها مشعة متوهجة أما في أعقاب الحرب العالمية  
الثانية فقد كان الخمول والكسل والتراخي هو الطابع المميز للوجه

السياسى فى مصر اللهم لا بعض مظاهرات يقوم بها الطلبة . وإذا كان التراخى قد عم البلاد ، فإن الوفد هو المسئول حيث تحول من جماعة سياسة تهدف إلى طرد المستعمر ومقاومة السراى إلى شبه شركة الغرض منها الاثراء على حساب الوطن . فالوفد هو المسئول عن تحول الحياة القومية إلى حياة فردية .. حيث عمل على اتساع روح النفعية والانتهازية واتخذ زعمائه وأصحابه الاشتغال بالسياسة وسيلة للاستغلال . والذين أيدوا الوفد منذ أصبح متهاكاً فريسة الفساد أيدوه على أساس الانتفاع وعلى اعتبار أنه الطريق نحو السلطة والجاه والثروة . وإذا كان الوفد قد تحلل نهائياً وأصبح خرافة سياسية ، فإن بقية الأحزاب أصبحت هى الأخرى أسوأ من الوفد



محمود فهمى النقراشى باشا

فالنواب والوزراء يتنقلون من الوفد للأحزاب الأخرى ومن الأحزاب الأخرى إلى الوفد بقدر ما يجدون من مصلحة ومسكب ، ولقد راحت الأحزاب جميعاً حسب مفهوم التجارة السياسية حينذاك تهلل للقضية الوطنية وتتاجر باسمها متناطحة بعضها ضد بعض للوصول إلى الحكم وبالتالي

لاستجلاب النفع . وفى هذه الدوامة السياسية كانت السراى لا تفتأ تضرب ضرباتها من حين لآخر لنهب ما يمكن نهبه من الشعب بما أثر على الاعتمارات الأدبية ففسدت الذمم وفسدت معها الأخلاق وكثرت الرشاوى ودب الانحلال فى كل نواحي الأمة السياسية وكان الزعماء لا يفتنون من حين لآخر يقومون بحركات تمثيلية

وباستعراضات وطنية لاستجداء الأنظار والاستهلاك المحلى .  
ولكن هذا لا يعنى أن الفساد الذى عم بين القادة الزعماء قد  
تطرق إلى أعماق الدولة ، بل بالعكس ظل عصب الدولة سليما وظل  
الأحرار من أبناء الوطن دون أن تلوثهم التيارات الحزبية ، فقد  
ارتفع الإدراك السليم بين الأحرار ونضجت العقول . وكان من  
نتائج هذا التقدم لإدراك الأمة أهمية الجلاء فازدادت به تعلقا وازدادت  
تمسكا بالجلاء الناجز غير المشروط ؛ وطبعما كان نتيجة ذلك أيضا  
كراهية الأمة لمعاهدة ٣٦ حيث تنبه الشعب وفهم أنها أمليات كرها عليه  
المعروف أن القواد والزعماء والساسة هم الذين يقودون الأمة .  
ولكن حدثنا الواقع في مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى  
سقوط فاروق سنة ٥٢ أن الأمة هي التي كانت تقود الزعماء . فهي  
التي دفعت بالحكومات المختلفة التي توالى عليها إلى بسط القضية  
العربية أمام الأمم المتحدة وهي التي أرغمت الحكومات المصرية  
المختلفة أيضا على أن تخرج بالقضية المصرية من مجرد مشكلة بين  
مصر وبريطانيا إلى مشكلة عالمية كما سيحىء بعد ، فالرأى العام المصرى  
هو الذى أدى إلى عرضها على مجلس الأمن والرأى العام المصرى  
هو الذى دخل حرب فلسطين وكون الكستائب التي حاربت الانجليز  
في القناة .. والرأى العام هو الذى أسقط فاروق .

- وفى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ تقرر إلغاء الأحكام العسكرية وفى  
٢٠ ديسمبر ٤٥ طلبت الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية  
تعديل معاهدة ٣٦ وكان رد الانجليز بماطلا كما لعادة . حيث ظهرت  
نيتهم السيئة فقامت المظاهرات واثبتت سخط الأمة . وفى ٩ فبراير

قامت مظاهرة من الطلبة متجهة إلى قصر عابدين فلما وصلت فوق  
كوبرى عباس تصدت لهم قوات البوليس من طرفى الكوبرى  
واعتدوا عليهم بالعصى الغليظة بقسوة متناهية فأصيب ٨٤ طالبا  
ونقل الكثير إلى المستشفيات فى حالة سيئة ويعتبر حادث الكوبرى  
وصة فى جبين النقراشى فاعتداء البوليس بالضرب على المظاهرات  
السلبية عمل منكر حيث لم تكن هناك هتافات عدائية ضد الحكومة  
وفى الوقت نفسه قامت المظاهرات فى الاسكندرية وفى بقية المدن  
المصرية وتعرض لها البوليس فقتل ثلاثة فى الاسكندرية وثلاثة فى  
القازيق وواحد فى المنصورة . . هذا غير عديد الجرحى الذين  
قدروا بالمئات .

امتعض الرأى العام من سياسة العنف التى قابلت بها الحكومة  
شباب المتظاهرين وأغلبهم من الطلبة الأبرياء . ولقد كان من الواجب  
على النقراشى ألا يتعرض لهؤلاء الطلبة بمثل هذه القسوة لأنها كانت  
مظاهرات بريئة غرضها تدعيم مركزه فى مفاوضاته ضد الانجليز ،  
فلو أن البوليس لم يمنعها لانتهد دون حوادث ولكن تصدى البوليس  
لها هو الذى أدى إلى نتائجها السيئة . وكان رد فعل ذلك سيئا فى  
الرأى العام حيث لم يجد النقراشى بداً ليكفر عن خطئه إلا بالاستقالة

### أبو السباع مرة ثانية

ألف اسماعيل صدق ( ١٧ فبراير ٤٦ ) الوزارة . وهذا الرجل  
ليس جديداً علينا فقد عرف ببغضه الشديد للجواهر واستغلاله على  
الشعب . ولكن صدق سنة ٤٦ يختلف عن صدق سنة ٣٠ حيث

أصبح رجلاً مريضاً متهاكاً فهو إذا عمد إلى الشدة أو القسوة فعن  
إيمان لا عن مقدرة فقد بات مستحيلاً على صدق هذه المرة أن يلجأ  
إلى العنف وإن كان تواقلاً له ، لأن الشعب المصرى كبير بمقدار ١٦  
سنة ولذلك كان من الصعب على صدق أن يلجأ إلى أسلوبه القديم رهبة  
من الشعب . فقد جاء للحكم هذه المرة وهو خائف من الشعب لا ليخيف  
الشعب . ولقد بات من المستحيل على صدق أن يصد المظاهرات  
وإلا اكتسحته أمامها كما اكتسحت النقراشى وكان من المستحيل  
أيضاً أن يتركها تمرح كيفما شاءت ولذلك اتخذ خطاً وسطاً .

تميز الجو الذى أعقب الحرب العالمية الثانية بضرورة الجلاء  
وبعدم الحزبية فكان رأى العام أكبر من الزعماء وأعلى منهم تفكيراً  
وسمواً وكان أكثر تقديرأ للأمر—ور وأبعد نظراً وأكثر إيماناً  
بالجلاء وأكثر تضحية وعمقاً فى النظر إلى المسائل . ولذلك هتفت  
الجماهير فى اليوم الذى أسماه يوم الجلاء (٢١ فبراير) حيث أغلقت  
الحوانيت وعم الاضراب العام جميع الطوائف - هتفت الجماهير  
بالجلاء الناجز كما هتفت « لا حزبية بعد اليوم » .

ومن المؤسف أن المظاهرة التى سارب وكانت سلمية للغاية  
ما أن وصلت ميدان التحرير حتى تصدت لها السيارات البريطانية  
المسلحة واقتحمت جموع المتظاهرين فى غير مبالاة بما أدى إلى قتل  
٢٣ وجرح ١٢١ كما وقعت بعض حوادث أخرى مشابهة فى الأقاليم  
حيث قتل طالب فى المنصورة وجرح كثير .

ولقد كان لهذا الحادث الأليم رنة حزن شديدة بين البلاد ، كما  
تأكد الجميع أن الروح البريطانية لا يمكن أن تتغير فبريطانيا صديقة



طالما رضح لها الشعب فإذا تمللم عادت إلى طباعها الوحشية .  
وأعلنت الأمة الحداد على ضحاياها واعتبرت يوم ٤ مارس  
سنة ١٩٤٦ يوم حداد عام حيث أعلنت الاضراب العام ، فأغلقت  
المدارس والمتاجر وعمت جميع البلاد موجة من الكآبة ، وتجددت  
الاضطرابات في الاسكندرية فتهرض لها الجيش البريطاني مما أدى  
إلى قتل ٢٨ وجرح ٣٤٢ ، وقتل وجرح بعض الجنود البريطانيين .  
ظهرت الأمة في هذه الأيام العصيبة بروح وطنية عالية فقد طوت  
روح الحزبية جانباً وأصبحت تسعى إلى هدف قومي واحد هو طرد  
المستعمر من البلاد .

وفي خلال ذلك قررت الحكومة البريطانية نقل اللورد كيلرن من  
المنزلة بعد أن قضى بها زهاء اثني عشر سنة وتعيين السير رونالد  
كامبل سفيراً لها بدلاً منه في القاهرة .

وإذا اعتقد المنفائلون أن تغيير اللورد كيلرن بما اشتهر به من  
جهود استعمارية برجل آخر فيه معنى تغيير السياسة البريطانية فهم  
خاطئون . فالإنجليز طالما بعهم التغيير بالشعوب والأمم لا التغيير في  
السياسة والتقاليد ، فمع أن لورد كيلرن قد جرح الشعور الوطني في  
أكثر من مرة وخاصة في حادث ٤ فبراير ، إلا أن جوهر السياسة  
البريطانية لم يتغير .

وفي ٧ مارس صدر المرسوم الملكي بتعيين وفد المفاوضة المصري  
برئاسة اسماعيل صدقي وعضوية محمد شريف صبري وعلى ماهر  
وعبد الفتاح يحيى وحسين سرى ومحمود فهمي النقراشي وأحمد  
لطفي السيد وعلى الشحسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفي وإبراهيم

عبد الهادي وقد رفض الحزب الوطني الاشتراك فيه لأن مبداءه لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، أما الوفد فلم يشترك لأنه أراد الرئاسة وأراد انتخابات حرة وعينت الحكومة البريطانية وفدها برئاسة لورد ستانسجيت وزير الطيران البريطاني . ولعمري أن قبول مصر مبداء المفاوضة سنة ١٩١٨ هو نفس الأسلوب الذي قبلت به مصر مفاوضة بريطانيا منذ ٢٨ عاما أى منذ سنة ١٩١٨ عقب الحرب العالمية الأولى ونفس الماطلة التي دأبت عليها بريطانيا في سياستها مع الشعوب التي احتلتها، وبذلك بدأت الرحلة وراحت المفاوضات تتم مرة وأخرى .

وترك لورد ستانسجيت مسئولياته وواجباته في وزارة الطيران وعاش في مصر وكأنه عين وزيراً في الوزارة البريطانية لشيئون المفاوضات المصرية . فقد كان كل هم لورد ستانسجيت تطويل الأمر وكسب الوقت بقدر ما يمكنه حتى أصبحت المفاوضات أشبه بالفكاهة أو المزاح على أن الحقيقة هو أن الإنجليز استضعفوا الوزارة لأنها لا تعتمد على قوة شعبية . والمؤسف أن تاريخ الوزارة وتاريخ أعضاء وفد المفاوضة كله داكن وحتى لو اشترك الوفد في وزارة قومية فإن السكفة المصرية ما كانت لترجح لأن التكتيك العام كان معدوماً .

والملاحظ أنه في الوقت الذي راحت مصر تضامع وقتها في مفاوضات غير مجددة كانت سوريا ولبنان وإيران تعرض مشاكها على مجلس الأمن حيث كانت هذه الدول الثلاث محتلة بقوات فرنسية أو سوفيتية أو أمريكية أو إنجليزية ولقد أنصفت هذه الدول نفسها باختصار الطريق وبسط القضية على المحافل الدولية .

وأخيراً مافر صدق إلى لندن وفافوض المستريين وزير الخارجية

البريطانية وأتى بمشروع معاهدة أسمى (صدق - بيفن) وهي معاهدة لا تختلف عن معاهدة ٣٦ في شيء وقد رفضها سبعة من أعضاء مجلس المفاوضات وكان رد صدقي على هؤلاء حل مجلس المفاوضات .

ولا شك أن مشروع معاهدة صدقي تؤكد لاحتمال الانجليز وتأكيدهم لاطلاق يدهم في السودان . والمؤسف أن يصرح صدقي بعقب وصوله بأنه سبق أن قال في الشهر الماضي بأنه سيجيء بالسودان إلى مصر وأنه قد نجح في مهمته وأن الوحدة بين مصر والسودان قد تقرر ، فثارت عليه الدوائر الاستعمارية البريطانية بما اضطر مستر اتلي رئيس الحكومة البريطانية تكذيب صدقي قائلاً أن الوضع في السودان لم يتغير بما وضع وزارة صدقي في حرج شديد فلم يبدأ إزاء هذا الموقف من الاستقالة .

الواقع أن صدقي كان يعرف وهو بشكل وفد المفاوضات المصرية وكان يعرف أيضاً وهو يفاوض الانجليز بأن المفاوضات فاشلة ، أما لماذا أقدم صدقي على المفاوضات ؟ فلأن ضغط الرأي العام كان شديداً جداً ، فلم يجد بداً من الاستجابة له حيث وجد أن وزارته لا يمكن أن تعيش يوماً واحداً دون إيجاد حل للمشكل البريطاني .

## وزارة النقراشي الثانية

وفي الوقت الذي قبل فيه الملك استقالة صدقي ( ٩ ديسمبر ٤٦ ) عهد إلى محمود فهمي النقراشي تأليف الوزارة الجديدة من الدستوريين والسعديين .

والملاحظ في تأليف الوزارات واسقاطها أنها أصبحت تأخذ

نعمة رتيبة حتى أصبحت أشبه بطاحونة ( جحا ) إذ لم يعد فيها شيء جديد فنفس الوجوه ونفس السياسة التي بدأت بها مصر منذ سنة ١٩ دون تغيير شيء من الأسلوب حتى ملها الشعب . فإذا كان النقراشي قد عاد هذه المرة فلم كان سقوطه في المرة السابقة ؟

لقد سقط في المرة الأولى لأنه عجز أن يسوس مواظنيه بحكمة عندما عمده إلى العنف في حادث الكوبري . ولكن هل كان في اقصائه عن الحكم فترة بمثابة عقاب له كما لموظف الذي يوقف عن عمله أو تخصم منه بضع أيام من راتبه عقوبة عن خطأ في عمله ؟ ؟

المهم أن الشعب سار في طريقة نضاله من اتخاذ إجراء فعال نحو اخراج الانجليز نهائيا من أرض الوطن فاتخذ يوم ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ وهو ذكرى توقيع اتفاقية السودان يوم حداد عام احتجاجا على هذه الاتفاقية فعممت الرهبة البلاد وصدرت الصحف في وشاح أسود .

وفي ٣١ مارس ١٩٤٧ احتفل الشعب برفع العلم المصري فوق شكنات قصر النيل بعد جلاء الانجليز عنها .

واستأنف النقراشي المفاوضات مع بريطانيا ، وهذه سياسة خاطئة لأن السوابق أكدت أن بريطانيا لن تغير من أسلوبها وأن الغرض من المفاوضات هو التمويه على الشعب .. إلا أنه لماطال أمرها حين أصدرت بريطانيا على موقفها قطعها النقراشي وعرض القضية على مجلس الأمن .

وقال في عريضة الدعوى أن بريطانيا تحتل مصر على الرغم من إرادة الشعب .

ومع وضوح حجة مصر فإن مجلس الأمن امتنع عن أن يصدر قراراً بجلاء القوات البريطانية ووقف موقفاً سلبياً محضاً .

ولعل السبب في فشل القضية أن وقت العرض جاء متأخراً إذ كان واجب عرضها قبل ذلك بعام ونصف حين عرضت قضية سوريا ولبنان وإيران قضائياً على المجلس وكان في بداية عهده فأنصفهما فلو أن مصر عرضت قضيتها في ذلك الحين لكان من المرجح أن ينصفها في الوقت الذي قضى فيه لصالح سوريا ولبنان وإيران ، ولكن الحكومة المصرية لجأت إلى السياسة التقليدية القديمة ، وهي سياسة المفاوضات وبذلك تأخر عرضها على المجلس عاماً ونصف فأضاع وقتاً طويلاً وضيعت الفرصة حيث تغيرت الظروف . وبما هو جدير بالذكر أن المناورات الحزبية كان لها ضلع في فشل القضية حيث أضعفت جبهة مصر وكان من الواجب ترك الخلافات جانباً في هذا الوقت العصيب ، فالتجاس باشا



محمود عزمى

كان مراسلاً صحفياً خلال عرض القضية المصرية على مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ بصفته رئيساً للوفد بعث إلى مجلس الأمن وإلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة برقية - خلال نظر القضية - أعلن

فيها أن الحكومة المصرية التي رفعت دعوى مصر أمام مجلس الأمن لا تمثل مصر وأنها لا تمثل غير الأشخاص الذين تتألف منهم وأنها بذلك لا تملك التحدث باسم مصر ولا التصرف في سياسة مصر الخارجية وأن شكوى مصر الممثلة في حكومة النقراشي لا تعبر تعبيراً

صحيحاً عن مطالب الشعب . هذه هي البرقية التي أرسلها النحاس إلى مجلس الأمن والتي تمثل الخيانة بأعلى مظاهرها .

كانت ضربة أليمة أصابت مصر في الصميم قبل أن تصيب النقراشي لأن أى نفع يأتى به أى زعيم لمصر لا يعتبر نفع للزعيم وإنما هو نفع لمصر . . فصر خالدة أما الزعيم فسينزول ويذهب من على المسرح إن عاجلاً أو آجلاً ، ولكن النحاس الذى يعز عليه أن يرى الخير لمصر على يد غيره أحس بالغيرة ومصر تقترب من شفا الاستقلال وهو فى سبيل أن يدوس على النقراشي داس على مصر وداس على نفسه وبعد ذلك عاشت مصر فى خصومة تامة وتجاهلاً كاملاً لبريطانيا وولت وجهها منذ ذلك الحين شطر الجيش تقويه وتعتمد عليه .

### حرب فلسطين

وأتبعت بريطانيا أسلوباً فى الانتقام فاتجهت نحو مشكلة فلسطين ففقدتها ، حيث أصدرت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر سنة ٤٧ قرارها بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية معنى هذا ، الموافقة على إنشاء دولة صهيونية فى فلسطين ، وهذا القرار الذى قضى على كيان فلسطين وعروبتها هو أكثر أماناً فى الظلم من قرار مجلس الأمن فى القضية المصرية ، والمؤسف فى ذلك أن تتفق روسيا وأمريكا وإنجلترا على تقسيم فلسطين متجاهلين حق العرب .

ويدخل فى سياق الكلام أن الأمم المتحدة وقفت جامدة أمام مأساة الشعوب العربية فى تونس والجزائر ومراكش إلى غير ذلك

ما بات واضحاً لا لمصر فقط وإنما للدول العربية جميعاً أنها إذا أرادت أن تعيش حرة فعليها أن تعمل بنفسها في سبيل تقوية نفسها وتقديمها وذلك بالجهاد والتسكتل وتوحيد الكلمة أما إذا استنمت أو اعتمدت على غيرها من الدول أو اعتمدت على منظمة الأمم المتحدة فإن ذلك ان يحدى نفعا .

وعلى أثر صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين أعلنت بريطانيا بأنها حددت يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ لانتهاء الاحتلال على تلك البلاد . وقبل جلاء الانجليز عنها اتفقوا مع اليهود على أن يحلوا محلهم فأعطوهم السلاح ومكنوهم من معاقلمهم وسلبوهم مدينة حيفا نغر فلسطين .

واتفقت الدول العربية بأن تدخل جيوشها أرض فلسطين ، ولكن الدول العربية في ذلك الحين كانت تتبع سياسة موالية لبريطانيا . فلو كانت جادة لمدت المجاهدين العرب بالسلاح حتى يحلوا دون تمكين اليهود من معاقلمهم ولكن العرب كانوا يسايرون السياسة البريطانية وبذلك تركت الوقت يضيع سدى في اجتماعات مصنيه ومحزنة وتصريحات جوفاء دون القيام بعمل جدى ، ولم تتحرك الجيوش إلا بعد خروج الانجليز وحتى هذه الجيوش كان ينقصها السلاح وايمان قادتها بالقضية فالخيانة كانت تنفشى مما أدى إلى هزيمتهم أمام شرذمة من بضع عصابات من اليهود . على أن ضباط الجيش المصرى وجنوده والمتطوعين والفدائيين الذين سبقوه قد أدوا واجههم كاملاً رغم الخيانات العديدة فقد كانوا بعد فترة وجيزة من اعلان الحرب على مشارف د تل أبيب « معقل اليهود .

ولكن ما كادت تمضى ثلاثة أسابيع حتى تدخل مجلس الأمن وطلب الهدنة من الفريقين فاستجاب اليهود واستجاب العرب . وما كان واجبا أبداً على العرب أن يستجيبوا حينئذ لك لنداء مجلس الأمن لأنه لا يعقل أن أرى اللص في يلقى يتهسك عرضي وأقف مكتوف اليدين أو اتفق مع اللص على هدنة . فاستجابة العرب خطأ لأنهم كانوا في حالة دفاع شرعى ولذلك كان يجب الاستمرار في الحرب . أما ماوك وزعماء العرب في ذلك الحين فقد كانوا يتشبهون بدماء الخيانة ، فأوقفوا القتال رغم إرادة الشعب العربى وقتئذ بدأ لهذه الهدنة وقف القتال في يوم ١١ يونيو سنة ٤٨ ، ولكن اليهود خرقوا شروط الهدنة بعد ذلك واحتججت الدول العربية . . وخرق اليهود الشروط مرة أخرى واحتججت الدول العربية مرة أخرى وهكذا استمر اليهود في خرق شروط الهدنة واستمر العرب في احتجاجهم وفى خلال ذلك قوا أنفسهم ودفعوا مراكزهم بما تمكنوا به من الحصول على الأسلحة من الدول الاستعمارية .

وندبت هيئة الأمم السكونت فولك برنادوت للتوفيق بين العرب واليهود فقتله اليهود بمادفع رشاش ( ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ) وكان قتل وسيط الأمم المتحدة استهانة من اليهود بالأمم المتحدة كما أكد خيانة اليهود حتى لأنصارهم ، على أن عبرة مقتلته دلت على أن اليهود لا يقيمون وزناً للمعايير الخلقية وأنهم يستغلون ما فى العرب من خلق كريم لينفذوا به إلى مآرهم .

واقعد أوسنيح لما قتل برنادوت وخرق اليهود المستمر لشروط الهدنة بأن مشكلة فلسطين لن تحل إلا بالقوة المسلحة ؛ وأن أى حل



آخر ان يجدى فعلى الدول العربية إذا أرادت حماية نفسها من توسع اسرائيل - كما يقولون من الفترات إلى النيل أو إذا أرادوا أن يقضوا على اسرائيل بطردها نهائيا فليس هناك ثمة حل إلا القوة المسلحة .

وفى خلال ذلك، حوصرت قوة من الجيش المصرى فى قرية الفالوجا بقيادة الأميرالاي السيد طه الذى أطلق عليه لقب « ضبع الفالوجا » كما كان بين أفرادها السيد الرئيس جمال عبد الناصر حيث كان يحارب بلقب بكباشى . وكثير من الضباط الأحرار الذين قاموا فيما بعد بحركة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ٥٢ وقد استمر حصار القوة مائة وثلاثين يوما حتى تم توقيع الهدنة الدائمة فى ٢٤ فبراير سنة ٤٩ فعادوا بأسلحتهم ومعداتهم وعثمادهم . وقد استقبل الشعب أبطال الفالوجا استقبالا قوميا رائعا لاحتفالهم عناء القتال والحصار والثبات بشجاعة وصبر عظيم جعل منهم مفتخرة من مفاز الجيش المصرى .

## إعلان الأحكام العرفية

أعلنت الحكومة على أثر إعلان حرب فلسطين الأحكام العرفية ( ١٥ مايو ٤٨ ) وعين النقراشى باشا رئيس الوزراء حاكما عسكريا وإذا كننا قد تحدثنا عن الأحكام العرفية وقلنا أن فى مواد قانون العقوبات ما يكفى لردع الخارجين على القانون لأننا نحشى أن تستعمل الأحكام العرفية فى غير ما وضعت له ليستغلها الحاكم العسكرى ، ولأن الأحكام العرفية سلاح له حدين - فقد تسقط الوزارة وتأتى وزارة أخرى لتنتقم من الوزارة السابقة التى أعلنت الأحكام العرفية متخذة من هذه الأحكام العسكرية سبيجا تخفى به أهواءها السياسية ، على أن

أخشى ما أخشاه أن يؤدي الضغط المستمر على الحرية إلى الانفجار خصوصاً وأن الحركات التحتية كثيراً ما تجد أرضاً خصبة في الجو المشبع بالارهاب فتكثر المؤامرات والاعتقالات . أما في الجو الحر حيث تنتفتح النوافذ ويدخل نسيم الحرية بما تكفله من اطمئنان وراحة بال ما يساعد على أن تذهب أولاً بأول روح الشر - فإذا كنا قد نادينا بعدم اعلان الأحكام العرفية فلأننا كنا نشفق دائماً على الحاكم كيلا يحدث الغليان والانفجار الذي قد يطيح بالحاكم نفسه . وليس في حرب فلسطين ما يبرر اعلان الأحكام العرفية ، لأن الجنود كانت تحارب خارج الأراضي المصرية كما أن الروح الوطنية كانت في أعلى قمتها . وقد أثبتت الحوادث فيما بعد أنه لم يوجد خائن واحد في هذه الحرب ولكن تلذذ الحاكم بأبهة الحكم العسكري يشبع كثيراً من نهم الحكم المطلق الذي يجيش في أعماقه ومن ثم لا يألو جهداً في اختلاق كل مناسبة لاعلان الأحكام العرفية والتمتع بها فيها من سطوة وجاه .

## موجة الإرهاب

عمت البلاد في ذلك الوقت موجة من الجنون المصحوب بالقتل والارهاب فقد قتل أحمد ماهر سنة ٤٥ ثم راحت موجة القتل تزايد حتى بلغت ذروتها سنة ٤٩ .

ولا شك أن سبب ذلك كله فساد الحكم والتجاء الحاكم إلى القوة والعنف في الوصول إلى مآربه دون الحكمة والروية والتعقل . فالمعروف أن كل قوة لها رد فعل مساوئها في الاتجاه وفي الحركة ولذلك كانت

الموجة الارهابية التي وقعت في البلاد هي رد فعل للضغط في الحكم .  
فقد قتل أحمد ماهر رئيس الحكومة وأمين عثمان الذي كان وزيراً  
للعالية في وزارة النحاس وقتل أحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف  
مصر وقتل اللواء سليم زكي كما قتل محمود فهمي النقراشي رئيس الحكومة  
والشيخ حسن البنا . كما حاول بعض المجرمين نسف محكمة مصر  
ووضعت قنبلة في سينما مترو أودت بحياة خمسة من الأبرياء كما قتل  
مواطن في محاولة الشروع في قتل ابراهيم عبد الهادي . . إلى غير  
ذلك من الحوادث الآلية الدامية .

كل هذه الجرائم مسئول عنها الحاكم كما قلت - وأنا لا أقصد  
بقولي مسئول لأنه لم يتمكن من التحكم بالسلطان على البلد بيد من  
حديد وإنما أقول مسئول لأنه لم يحكم حكماً عادلاً فتطايرت شظايا  
القنابل نتيجة حكمه الظالم .

أما المسئول الثاني فهو المجرم . . فقد حرّضت السراى على قتل  
أمين عثمان وذلك بتشجيع حسين توفيق واشتركت في قتل حسن البنا  
وفي ذلك أكبر دليل على الهوة التي أزالني إليها فاروق لأنه إذا كان  
الملك وهو أكبر رأس في البلد يعتمد في سياسته إلى وسائل رجال  
العصابات واللصوص كالخط مجرم الصعيد وإلى الفتونة وقطاع  
الطرق والسفاحيين دون أن يتمكن من توطيد سلطانه بالعدل والحزم  
إذا كان هذا ملكاً وهذا طابعه فإنني أقول على البلد السلام .

أما المسئول الثالث فهم الذين هلّوا وباركوا للقتل ، فقد ذهب  
بعض الصحف في قضية أمين عثمان فأصفت صفات البطولة على كثير  
من مرتكبيها ونوهت بتضحياتهم وأشادت بمواقفهم ورفعتهم إلى

مضاف العطاء الأبطال وراحت تردد أقوالهم ووصفتها في اطارات  
تثير الإعجاب . أنا لا أقصد بكلامي هذا دفاعا عن أمين عثمان الذي  
كان يعتبر من الخونة وإنما أقصد به الدفاع عن السكبان الاجتماعى .

إن القاتل - قاتل - مهما كان السبب والغاية لأنه لو جاز لكل  
إنسان أن يأخذ حقه بنفسه لانعدمت صفة الحكومة وانعدم النظام  
وعمت الفوضى ، فمن مات له قتيلا يجوز أن يأخذ بنفسه الثأر  
ولأصبح مجرما وإنما يرفع أمره إلى الوالى ليأخذ حقه له . وإذا  
أطنب البعض على القصد الذى لجأ إليه حسين توفيق في جرائمه  
فهؤلاء اعتبرهم مشجعين محرضين على الجريمة وعلى ارتكاب أى جريمة  
أخرى بمائلة ولذلك أراى مضطراً لالقاء المسؤولية في ذلك على بعض  
الجماعات التى هملت للجريمة دون نظر إلى أن المجرم في يد القضاء والعدالة  
وهى صاحبة الكلمة العليا في الأمر . إنما كانت في تنفيذها بالجريمة  
والمجرم نغى للملك الذى شجع الجريمة ولعمري أن الصحافة في ذلك  
خرجت على واجب الأمانة وصوت العدل وعن قدسية الواجب الذى  
ينيط بها وتصرفها هذا كان جرحا في جبين مصر .

أما المسئول الرابع فهو القاتل الذى قبل أن يبلطخ يديه بالدماء  
ويشبع عطشه إلى الدم تحت ستار الوطنية ولعمري أنه قاتل وقاتل  
وقاتل أمام الله والناس والقانون ولا يمهيه أى عذر في ارتكابه  
جريمته . وانجرائم السياسية وإن كان لها وضع خاص في قوانين  
بعض الدول إلا أنها لا تخرج عن كونها جريمة ازهاق روح وتدل  
على ضعف المستوى التفكيرى والتبلى الذهنى وهى دليل على انحلال  
المجتمع وعدم تقدير المسؤولية القانونية والاجتماعية وهى أكثر

ظهوراً في الطبقات البدائية عنده في الطبقات النامية وفي الدول المتخلفة عنه في الدول الراقية .

ولذلك لا أراى مشجعاً للقتل أو التهديد أو الارهاب بأي وسيلة كانت ، وإنما متطلعا دائما لل مناقشة السكريمة دون غرض واقناع الحجة بالحجة والبيئة بالبيئة - واهمى إن هذا أعلى مراتب التفكير الإنسانى الذى يقوم على مبادئ الحضارة والخلق .

وفي غمرة هذه الأحداث ظهر حزب الاخوان المسلمين برئاسة الشيخ حسن البنا واحب دوراً في ذلك الوقت ؛ وما زاد في تفاقم الأمور أن الجبهة المتطرفة من جماعة الاخوان المسلمين اعتنقت الارهاب واعتبرته وسيلة مشروعة لقلب النظام والوصول إلى الحكم .



واقعد اعتقد الاخوان المسلمون في يوم من الايام أنهم في سبيلهم إلى الحكم ولعلمهم استبطأوا الطرق المشروعة فلجأوا إلى القتل والارهاب لاختافة ذوى النفوس الضعيفة ولخلق هيبة لهم عند الآخرين ولكن إذا كان الاخوان المسلمون ليجأوا باسم الدين إلى قتل النفس التى حرم الله قتلها بحجة أنهم في سبيل عمل أعظم وهو الحكم على أساس الشريعة الاسلامية

التعـرأشـى مرة أخرى ولكنه كان صغيراً هذه المرة وأقل صغيراً بعد أن أعلن الأحكام العرفية وهو الحكم على أساس الشريعة الاسلامية .. فلعمري أنهم خاطئون ، فالاسلام لم يرتفع على أشلاء الأبرياء ، وإنما قام على أساس العدل والحكمة والتسامح ولم يكن الدين الاسلامى أبداً دين العنف أو الشدة أو الإرهاب أو العصايات واللصوص .. وإنما هو دين النظام واعطاء كل ذى حق حقه والمجادلة

بالتى هى أحسن ولكن الارهابيين من الجناح المتطرف اندفع إلى وسائل القتل والارهاب .

### الديناميت فى شوارع القاهرة

فى ٦ ديسمبر ١٩٤٥ ألقى حسين توفيق قنبلة على سيارة النحاس ولكنه لم يصب وفر الجاني ولم يضبط ولم يعرف أنه هو الجاني .  
وفى ٥ يناير سنة ٤٦ أطلق حسين توفيق ثلاث رصاصات على أمين عثمان أردته قتيلا وقدم للحكمة ، وكانت المحاكمة مسرحا للظواهرات السياسية وتحييد القتل والاجرام ونأثرت المحكمة وخفضت الحكم إلى درجة التبرئة - بحيث يمكن القول أن ذلك مهد إلى قتل الخازندار والنقراشى والمحاولات الاجرامية فى النفس والتدمير التى وقعت بعد ذلك .

وفى جناية مقتل الخازندار استعملت محكمة الجنايات الرافعة مع القاتلين وفى ٢٥ أبريل شرع جماعة من الجناة فى نسف دار النحاس بجاردن سيتى وفى يوليو سنة ٤٨ شرع مجرمون فى نسف دار وكالة حكومة السودان ، وفى هذا الشهر أيضا ألقى طور بيد من الديناميت بين محل شيكوريل ومحل أركو وفى أغسطس ألقى ديناميت أمام محل بنزا يون وآخر أمام محل جاتينيو . . وثالث فى مبنى شركة أراضى المعادى .

وفى سبتمبر حدث انفجار ديناميت فى حارة اليهود أودى بحياة ٢٠ وإصابة ٦١ وفى نوفمبر هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس ليلا وأطلقت عليها الرصاص الرشاش فقتل اثنين من حراس الدار

واصاب ثلاثه ولم يصب النحاس وفي الشهر نفسه حدث انفجار في مبنى شركة الاعلانات الشرقية بشارع جلال أدى إلى تخريب الشركة واتلاف مطبعتها وورقها ومبانيها . وفي نوفمبر سنة ٤٨ ضبطت سيارة بحى الوا إلى محلة ديناميت . وفي ٤ ديسمبر سنة ٤٨ قتل اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة . كما اضطرت الدراسة فى الجامعة والمدارس الثانوية واستعمل الطلبة القنابل اليدوية .

كل هذه الأحداث - كما ذكرنا - مردها سوء الحكم وفساده فقد أصبحت البلد مباءة وأرض سوء مما بات صعبا على الانسان الاطمئنان على نفسه .

ولكن المؤسف فى هذا كله هو أن القضاء قد تعرض لتدخل من الجهات الدلما فنحن مع كراهيتنا لآمين عثمان وللنحاس وغيرهما من الزعماء إلا أننا لا ندين بمبدأ اغتيالها لأن الاغتيال سلاح من أسوأ الأسلحة كما لا ندين بمبدأ التدخل والتأثير على القضاء لأن العدل إذا اهتز فإن الدولة ستهتز . . فالقضاء هو عجلة القيادة التى يطمئن إليها المواطنون ، والقضاء أيضاً هو الشيء الوحيد فى مصر الذى ظل دون فساد بعد أن فسدت كل نظم الدولة وسلطاتها المختلفة ولذلك لا يعتبر التدخل فى القضاء انقاز رقبة مجرم ، وإنما هو بمثابة وضع رقاب المواطنين جميعا فى الحلقة .

وفى ديسمبر سنة ٤٨ أصدر النقراشى قراراً بحل جماعة الاخوان المسلمين وفى يوم ٢٨ اغتيل النقراشى بيد مجرم فى صحن وزارة الداخلية وتبين أن القاتل طالب بكلية الطب البيطرى اسمه هبى المجيد أحمد حسن وأنه كان مطلوباً باعتقاله ولكن النقراشى قال عنه فى ذلك ذاتى لا أحب التوسع فى الاعتقالات ، ،

وبعد مقتل النقراشى تولى ابراهيم عبد الهادى ( ٢٨ ديسمبر )  
رياسة الوزارة . إلا أن موجة الاجرام استمرت فقد حاول مجرم  
نسف دار محكمة الاستئناف بميدان باب الخلق . وفي ١٢ فبراير  
قتل الشيخ حسن البنا وهو يغادر دار جمعية الشبان المسلمين .

وفي ٥ مايو سنة ٤٩ شرع جماعة فى قتل ابراهيم عبد الهادى وهو  
فى طريقه إلى حلوان فلم يصب وأصيب مواطن بدله بشظية مات على  
التو . وفى يوم ١٥ من نفس الشهر قررت الحكومة مدد الأحكام  
العرفية عاما آخر ، ويعتقد البعض أن ابراهيم عبد الهادى كان على  
حق فى مد الأحكام العرفية حتى يمكن أن يعيد إلى البلد نظامه ، ولكن  
مافائدة طلاب البيت بينما البيت كله آيل للسقوط . فلم تكن الفوضى التى  
عمت البلاد نتيجة تراخى الحكومة .. فالحكومة كانت متشددة جدا  
ولكن المشكلة كانت تتركز فى فساد نظام الحكم فالملك كان يشترك  
فى المؤامرات ، فقد اشترك فى مؤامرة قتل حسن البنا كما اشترك فى  
تخفيف الحكم على المجرمين وفى تهريب حسين توفيق .

### ابراهيم عبد الهادى

أما وزير الملك الأول ابراهيم عبد الهادى فكان من الذين ملاهم  
الحقد ضد النحاس بطرده من حظيرة الوفد ولذلك شجع اغتياله كما  
شجع اغتيال حسن البنا ، لأن متوسا من الاخوان المسلمين قتل زميله  
النقراشى وإذا كان هذا شأن رئيس الوزارة فى سياسته الانتقامية  
التى تشبه البدائية فى الأخذ بالثأر فإن الأمر يكون قد خرج من حيز  
الحكومة المنظمة التى تقوم على مبادئ القانون والاعتبار الإنسانى



إلى الفوضى الاجتماعية التي تقوم على الشؤ والبسداوة وسوء الحكم  
والهمجية والمعروف أن الطابع المميز للدولة هو سيادة القانون ،  
أما الذي ساد في عهد ابراهيم عبد الهادي فالفوضى والانتقام .

ولقد استغل الرجل الأحكام العسكرية إلى أبعد ما استغلها أي  
رئيس وزارة قبله وملأ السجون بالمعتقلين وكانت أقل شبهة تقوم  
حول أي فرد كفييلة بأن تزج به إلى السجن وتفضى على أماله . ولقد  
قيل الكثير عن ابراهيم عبد الهادي وانتزاع الاعترافات المزورة



ابراهيم عبد الهادي

ووسائله في التعذيب التي فاقت العصور  
المظلمة حتى بلغت هتك العرض .. فقد  
جعل من العسكري الأسود سلاحاً دينياً  
للتعذيب والتنكيل والانتقام من المسجونين  
ولقد بلغت سطوة ابراهيم عبد الهادي  
حداً أن قتل أحد الذين حيوه مرة وهو  
في طريقه إلى داره لمجرد شبهة . وإذا

كنا قد شكونا من أن البلد كانت تعيش على ديناميت الارهاب ،  
فإننا نفككو من أن البلد عاشت في عهد ابراهيم عبد الهادي عيشة فقد  
فيها الإنسان كرامته واحترامه .. ولقد كان يباهى بجبروته ويفخر  
قائلاً بأنه سوف « يلبس الرجال طرحة » ،

وإذا كانت طائفة من الخارجيين على القانون من الاخوان المسلمين  
المتوسمين قد لجأوا إلى العنف لضيق عقل فما ذنب الأبرياء والأحرار  
الذين أخذتهم الحكومة بهجريمة غيرهم حيث قال تعالى : « ولا تزر  
وازرة وزر أخرى » ، ولقد كره الشعب ابراهيم عبد الهادي جداً  
حتى أطلق عليه « ابراهيم عبد الهادي كلب الوادي » .

وإذا كان إبراهيم عبد الهادى قد تعالى سنة ٩٤ متفائراً بسيف الأحكام العرفية فإن حقيقة قد ظهرت على طبيعتها - وهو أمام محكمة الثورة فيما بعد عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ، فقد ظهر رجلاً متهاكاً مستضعفاً يطلب الشفقة والعطف . . بينما أبى الشفقة والعطف على الشعب عندما كان رئيس حكومة .

ولا شك أن قيمة أى رجل تظهر واضحة وهو فى الوجود حقيقة إبراهيم عبد الهادى - ضعيف أصلاً ، أما القوى فهو المركز الحكومى الذى كان يعتليه فلما سقط عنه أصبح لا حول له ولا قوة .

### جـ - بروت الملك

واقدر ظل نظام الحكم الذى ابتدعه أحمد ماهر ثم النقراشى ثم اسماعيل صدقى ثم النقراشى ثم إبراهيم عبد الهادى عقب اقالة النحاس أى من ٨ أكتوبر سنة ٤٤ حتى سقوط إبراهيم عبد الهادى فى ٢٥ يوليو سنة ٤٩ - أقول ظل هذا الحكم بمثابة ستار لحكم ملكى سافر استعمل فيه فاروق على وزرائه وشعبه وظهر ذلك الاستعلاء فى وزارة أحمد ماهر حين جاء المستر فرنكلين روزفالت رئيس جمهورية أمريكا إلى مصر وأبدى رغبته فى مقابلة فاروق على الطراد الذى رسا فى مياه البحيرات المرة . ومع أن هذه المقابلة كانت على مزيد من الأهمية فقد رفض فاروق أن يصحب معه رئيس وزرائه أحمد ماهر أو وزير خارجيته محمود فهمى النقراشى ، ضارباً بالتقاليد الأدبية والدستورية عرض الحائط مؤثراً اصطحاب أحمد حسنين رئيس ديوانه . ولا شك أن تصرف فاروق هذا يعتبر خروجاً على ما تواضع عليه الملوك وما

سبق أن التزم به أبوه سنة ١٩٢٧ حين أجبر على أن يصحب معه في رحلته إلى أوروبا وقت ذاك رئيس وزرائه عبد الحاق ثروت . ولكن فاروق لم يشأ أن يخضع للتقاليد التي قبلها أبوه من قبل وانزرد بمقابلة روزفلت وحده واعمري أن ذلك لضرب من الطغيان لا مثيل له .

وفي سنة ٥٤ عندما زار فاروق الملك عبد العزيز آل سعود في « رضوى » لم يصحب معه رئيس وزرائه ولا وزير خارجيته .

ولقد اتبع نفس الأسلوب مع النقراشي - بعد مقتل أحمد ماهر - فكان النقراشي لا يتصرف في شيء إلا بعد الرجوع إليه . ولقد حدث مرة أن كان النقراشي بالاسكندرية فدعا مجلس الوزراء للانعقاد فلما علم فاروق وكان في القاهرة أمر بعدم عقده فألغاه النقراشي .

وفي عهد صدقي كان فاروق يتصرف وهو متجاهل تماما رئيس وزرائه فقد دعا ملوك ورؤساء الدول العربية بأشخاص سنة ٤٦ دون علم رئيس الوزراء أو وزير الخارجية .

وفي سنة ٤٩ عندما قام حسنى الزعيم بانقلابه في سوريا ونهى شكرى القوتلى استدعاه فاروق في انشاص وأكرمه واعترف به دون علم رئيس وزرائه ابراهيم عبد الهادى في ذلك الحين .

ولقد لازمته نزعة الطغيان بشكل واضح خلال قيام هذا النظام فكانت من الأسباب التي باعدت بين الشعب وفاروق وأدت إلى كراهيته وكراهية وزرائه .

وفي حرب فلسطين استغلها فاروق استغلالا دنيئاً ، فقد استغل حاجة الجيش إلى الأسلحة والذخائر من الخارج ؛ فعهق صفقات تجارية من الأسلحة الفاسدة مع رهب من المقرين ليه ومع عابه بأن

الأسلحة كانت تتفجر في أيدي الجنود قبل أن يلقوا بها إلى العدو ومع عليه بأنها كانت تودي بحياة الكثير من بواصل الجيش الأبرياء إلا أنه استمر في تجارتها لما كانت تدر عليه من مال وفير ، ضاربا بالضمير والانسانية والكرامة والوطنية والهيبية عرض الحائط . ولا شك أن جريمته في الأسلحة الفاسدة قد نزلت به إلى أحط الدرجات مما كانت سببا من أسباب سقوطه .

وفي ذلك العهد انتهك فاروق عرض ابن علي أيوب بأن اختلى بزوجه فلما اكتشف الزوج الأمر قتله فاروق .

واشتهر فاروق بهيبة الملك فراح يكثر الرحلات الماجنة إلى أوربا يعاقر النساء في كبرى ودوفيل :

وإذا كان فاروق قد استفحل أمره سواء كان سياسيا أو اجتماعيا أو خلقيا فلأن وزراء ذلك العهد كانوا من الضعف حيث استهانوا بكل شيء في سبيل البقاء على كرسي الحكم فهم الذين قبلوا أن يهزأ فاروق بهم ويستعين بواجبهم ويعتدي على حقوقهم وحقوق الشعب ، وإني لأسأل كيف لرجل مثل أحمد ماهر تعرض في ماضيه للاعتقال من الإنجليز والمحاكمة واقترا ب رقبته من جبل المشنقة ، ثم هو بعد ذلك كان أستاذاً جامعياً حراً وكان رئيساً لمجلس النواب وقيل عنه أنه اشتهر بالشجاعة الأدبية - حتى أن مظاهرة من طلبة جامعة القاهرة هتفت مرة ضده وهو رئيس وزارة ، فذهب وحده وهو أعزل ليناقتشهم في حرم الجامعة ، وتاريخه مليء بالمغامرات أقول إني لأسأل كيف لرجل مثل أحمد ماهر هذا - كيف قبل على نفسه أن يهان إلى هذا الوضع من فاروق الذي يعتبر في سن حفيده ؟ السبب

أن أحمد ماهر كان متهاكاً على الحكم مستميتاً فيه بأى ثمن .. فأبهة الحكم وجلاله قتلت ما فى نفسه من روح الكرامة والكبرياء ، ولا يخفى أيضاً أن أحمد ماهر كان مشهوراً بلعب الميسر على سباق الخيل ولذلك أخذ السياسة نوعاً من المغامرة التى دأب عليها فى الميسر واستمات فى الحكم استماتته فى الحصول على المال - فالمعروف أن المقامر لا يقيم وزناً لكرامته وكبريائه . . وهو فى سبيل اشباع رغبة الميسر يقامر بكل شئ حتى بأثاث منزله ، واقد قامر أحمد ماهر بأثاث شعبه عند ملك عرف فيه هذه الصفة فاستغلها لا بعد الحدود .

أما النقراشى فقد كان تلميذاً لأحمد ماهر مترسماً خطاه ، تعلم فى مدرسة أحمد ماهر وفى هذه المدرسة رأى أستاذه يطأ طيء الرأس للبلد لحفظ أن معارضة الملك تعتبر كفراً سياسياً وجحوداً برب النعمة ولذلك سار على منواله . وإذا كان فاروق قد تمكن من أن يملك صرع الفرس فإن المهر الصغير يتبع أمه .

ولا يخفى أن النقراشى كان مدرساً تخرج فى مدرسة المعلمين العليا ومن دأب المدرسين اطاعة ناظر المدرسة فى تنفيذ جدول الحصص وقد كان النقراشى مدرساً مطيعاً لناظره فاروق .

أما اسماعيل صدقى وهو الرجل الداهية الذى عاش فى معارك دامية فى الماضى وحزنه الزمن - ترى كيف يقبل على نفسه هذا الوضع؟ السبب أن صدقى باشا وهو فى آخريات حياته كان يحن إلى أبهة الحكم بعد أن ظن أن القطار قد فاته إلى الأبد . فالمعروف أن كبار السن أكثر الناس تعلقاً بالحياة ، والحكم كالخمر من ثمل به قل أن يسلاه وفى النشوة نسى صدقى كبر السن والكرامة وهاش متطلعا إلى

يوم من أيام الحكم في الماضي، فلما تصدق عليه فاروق بالحكم قبل الصدقة شاكرًا .

العيب في هؤلاء الزعماء أنهم أخذوا الحكم حرفة لحافظوا عليه محافظة الموظف على لقمة عيشه يقبل المهانة من رئيسه في سبيل بقائه في العمل . ولقد عرف فاروق تهالك الزعماء على الحكم واستماتتهم فيه فطغى وتجبهر .

أما إبراهيم عبد الهادي فقد قبل الهوان لأبعد حد لأنه سليل مدرسة حزب السعديين من أحمد ماهر والنقراشي فلا غرو أن يجيء ثالث هؤلاء الثلاثة بنفس الصفات التي كانت لرئيسيه السابقين من خنوع وخضوع للملك .

على أن الذي يشير الدهشة في هؤلاء جميعا هو موقف على أيوب وزير المعارف في وزارة إبراهيم عبد الهادي . . فهذا الرجل قتل فاروق ابنه بعد أن انتهك عرضه ، ولكن بالرغم من الجرح الذي أدهى به فاروق قلبه وشرفه ، قبل الرجل أن يكون في ركاب فاروق وخادما يتغنى بمناح الملك - وأمرى أن رجلا كعلي أيوب لا يركب إلى أي مدى انحدار الزعماء في ذلك العصر وإلى أي مدى أذل الحرص أعناق الرجال وفي هذا ما يوضح لنا السبب الذي من أجله طغى فاروق .

### ولد سسر أبيه

ومع كل فإن البلد ما كانت لتدخل من الأحرار مثل محمد عبد القادر حمزة . . فقد كان نقبيا للصحفيين حر الفكر والرأي نشأ نشأة استقلالية في تعليمه وتهذيبه . يؤمن بالمثاليات والخلق الكريم

عمل بالصحافة وتدرج به القلم حتى أصبح نقيباً للصحفيين فكان يدافع عن الحرية والأحرار أينما كانت أو كانوا . وكان رئيساً لتحرير جريدة البلاغ فسخرها لمنازلة الطفيان فهاجم فاروق في اللحظة التي كان الجميع يتسبحون بحجابه . . ولعله أول من كشف مساوئيه



محمد عبد القادر حمزه

الشعب وفي سبيل ذلك دفع من حياته ستة أشهر في السجن قضاه في صداقة المرض وضعف الصحة ولما خرج لم يتخاذل أو يخنقه قلبه بل ظل على ما هو عليه من كبرياء الفكر ورجاحة العقل حتى قضى نحبه . لم يجمع ثروة مادية وإنما ترك أدبا وذكرى وتاريخا لمن يريد أن يتعلم شجاعة الرأي وعزة النفس . أما أبو عبد القادر حمزه فقد كان من الرواد الذين جمعوا بين الصحافة والسياسة والأدب فقد لازم سعد زغلول في صفحاته الأولى وحمل واجبه في الجهاد

ولكنه اختلف معه لأن عبد القادر حمزه كان يرى غير ما رأى سعد من تعصب للوفدية ومغالة في الخصومة . وهو في سبيل خدمة وطنه أسس البلاغ فتمكن بذلك من تمصير الصحافة وتحريرها حيث كانت وقفا على الأجانب والبيروتيين أمثال تقلا باشا وأنطون الجليل وخلييل نابت وفارس نمر وغيرهم من أصحاب الصحف الأجنبية

مثل الأهرام والمقطم والمقطف والمصور والهلل وغيرها . فكان  
البلاغ أول لسان حر ناطق بإيمان عن حق وطني بما كانت تحس به  
مصر والعرب وقت ذاك فلاشك إذن أن ابنت أولاده نبأنا حسنا .  
ولقد ظل عبد القادر حمزه منذ اللحظة الأولى حتى وافته المنية  
أنموذجا كاملا للرجل الصادق الأمين لرأيه ووطنه .

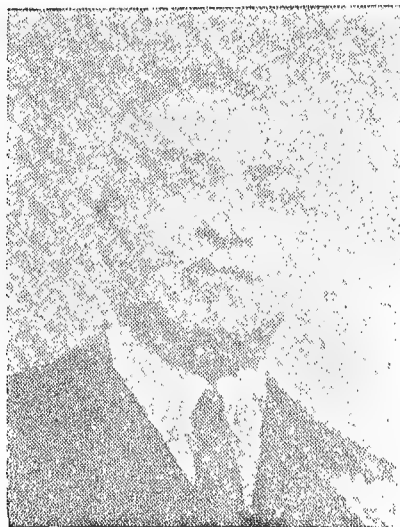
### حسين سرى مرة أخرى

تجددت فكرة الوزارة الائتلافية من جميع الهيئات وارتضت  
الأحزاب حسين سرى رئيسا للوزارة فشكلها ( ٢٦ يوليو سنة ٤٩ )  
من الوفديين والسعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطني  
والمستقلين وقد بدأت عملها برأ الصدع وذلك بالاخراج عن بعض  
المعتقلين ووقف المحسوبيات وتقسيم الدوائر الانتخابية تمهيدا  
لأجراء الانتخابات .

إلا أن المشاحنات العديدة التي كانت تحدث بين الجهات المختلفة  
في الوزارة أدت إلى عرقلة أعمالها فبالرغم من أن الوزارة كانت  
قومية ، إلا أن التعصب الشديد بين كل جماعة من الأحزاب كان  
الطابع المميز لها فقد كانت المشاحنات تثار لاتفه الأسباب مما أكد  
بأن الوعي لم ينضج بين الزعماء إلى الدرجة التي توضع فيها مصالح  
الوطن العليا في المقدمة ، وهذا نقص كبير في اتجاه الحياة السياسية في  
مصر لأن تشكيل وزارة قومية كانت تجربة لم تشهدها البلاد إلا منذ  
سنتين بعيدة فلما تحققت الآن كانت ترقب في لفة نجاح هذه التجربة  
ولاشك أن فشلها يزعمه ثقة الشعب في زعمائه وفي مقدراتهم وكفاءتهم



ولقد عملت نيارات الشقاق عملها في هدم الائتلاف وساعد على ذلك المظاهرات الصحفية التي صممت البترول على النار وكان أكثر الخلاف على الدوائر الانتخابية وكان الوفدون يرقبون الانتقابات بصبر ، مستميتين في توزيع الدوائر لما فيه مصالحهم لأن ذلك



عبد القادر حمزه

كان الطريق إلى الحكم حيث دخلوا في نزاع مرير مع بقية الأحزاب مما أدى إلى أن يقدم سرى استقالة وزارته الائتلافية ويشكيل وزارة محايدة ( ٣ نوفمبر سنة ٤٩ ) وكان أبرز أعضاء هذه الوزارة الدكتور محمد هاشم زوج بنت حسين سرى الذي كان يتشبهه بالسنغور شيانو زوج عائدة ابنة موسولينى ديكتاتور

إيطاليا السابق ، فقد كان الدكتور هاشم هو النجم اللامع في هذه الوزارة حتى لم يكن القول أنه الرجل الذي كان يمسك دفة الوزارة. والواقع أن سرى باشا نفسه لم يكن غير موظف تربى في جهودواوين الحكومة بعقلية جامدة وافق ضيق . . وقد اشتهر بأن يقال عنه أنه صريح ، إلا أن الواقع يقول إن صراحته كانت تقوم على

الحفاة وهو مع ما بلغ من مركز سام ، وتقلد رئاسة الوزارة سنة ٤٠ لم يتشذب في تصرفه فكان يعامل موظفيه بالفاظ يأبأها الخلق السليم . وهي صفة كثير من وزراء ذلك العصر — التتعالى على الصغار — والاستضعاف أمام الكبار — خسين سرى — الرجل الضعيف — كان يقف ذليلاً أمام فاروق لا يقدر على مجابته وضعيفاً أمام الانجليز وهزلاً أمام أى قوة أخرى يرى أنها أكبر منه .

لقد مر علينا حسين سرى قبل ذلك ولما كان مروراً عابراً عندما وقف عاجزاً أمام المظاهرات التي حطمت اخريات حكمه سنة ١٩٤٢ ولا شك أن انتقاصه إلى الحكمة والفضة أكسبه الكثير من مركب النقص .

ولم يشفع له قرابته للملكه فريدة طليقة فاروق — بل لعل ذلك كان خسارة أكثر منه مكسباً لأنه كان يشعر دائماً بعدم ثقة فاروق فيه وكان يعتقد أيضاً أن الشعب لا يثق فيه .

كما كان ينتقص الحربية التي قد تسنده أو العصبية أو الجاه الذي قد تزيد من نفوذه — حسب مفهوم ذلك العصر — كل ذلك أفقده الثقة في نفسه فوضع كل امله في الدكتور محمد هاشم زوج أبنته فكانت وزارة حسين سرى هي في الواقع وزارة محمد هاشم ،

اجرى حسين سرى الانتخابات فظفر الوفد بأغلبية ساحقة حيث حاز ٢٢٨ مقعداً والمستقلون ٣٠ مقعداً والسعديون ٢٨ والاحرار الدستوريون ٢٦ والاشتراكيون واحد .

وعلى الاثر قدم حسين سرى استقالته (١٢ يناير سنة ١٩٥٠) وفي نفس اليوم عهد الملك إلى النحاس باشا نائيف الوزارة .

## النحاس باشا يؤلف وزارته السادسة والأخيرة

يتسائل الكثير كيف حصل النحاس على هذه النتيجة ؟  
والجواب على ذلك أسباب عديدة أولا : كان الجو السياسي مائما  
فقد اختلط الأمر كله على رجل الشارع فلم يعد يدرك شيئا عن برامج  
الأحزاب والغايات التي قامت من أجلها لأنها كلها قد خرجت عن  
الغرض الذي أنشئت من أجله . . وإذا رجعنا إلى الماضي قليلا نجد  
أن الوفد منذ انشائه وهو يتمتع بشعبية قوية مردها حنجرة سعد  
زغلول القوية التي استعملها في الخطابة وصياغة الكلام في أسلوب منسق  
جميل وفي براعة الاستهلال وحسن الختام وكانت حنجرة سعد طليقة  
عذبة أخاذة بالأسماع حتى تمكن الرجل بذلك من الدخول على السذج  
وإذا كان لسعد فضل في تأسيس حزب الوفد وتدعيمه فأصبح ديننا  
واعتقد الفلاحون والسذج أن الذي لا يؤمن بالوفد سيدخل النار ،  
وكان الوفد خير حزب يحمي الدعاية السياسية بما كان له من تنظيمات  
حزبية قوية وكانت لجان الوفد منتشرة في كافة الأقاليم ، ولقد كرس  
سعد كل حياته في خلق اسم سياسي له في البلد وفي أن يدخل في ذهن  
الناس أنه نبي الوطنية فكان من يخرج على الرسول يرميه بالكفر  
والإلحاد والخيانة ولا يسلم من أن يتعرض للإيذاء أو الاغتيال ،  
واقدرى سعد عدلى وثروت ونسيم وغديرهم بالكفر والإلحاد ،  
ولقد تعرض هؤلاء لعداوة الوطن . وكان سعد خصما عنيفا ، فهو  
إذا بدأ بالهجوم لا يسكت أو يسكت خصمه . . وكانت كلماته عند  
أنصاره وحواريه بمثابة قرآن . فكان الناس يستشهدون ويستدلون  
قيا بينهم بجمل من كلام سعد ، فهم إذا ذكروا أن سعد قال : بات

واضحاً ، كأن النبي هو الذي قال - وويل لمن يكذب فهو لا يعلم  
حيثئذ من شر سعد .

ولكن سعداً الجبار كان يستضعف ويتراخى أمام القوة ، وأقد  
استضعف وتراخى أمام حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي  
بالنيابة سنة ١٩٢٣ حيث كان يستعطفه قائلاً « حنانيك يا نشأت ،  
علماً بأن سعد كان في ذلك الوقت في السبعين ونشأت في الثالثة  
والثلاثين . ولم يكن حسن نشأت بالرجل القوى الذي أوتي الحكمة  
من الصغر أو الفتى الضالع الذي يرهب الرجال .. فحسن نشأت ولد  
ضعيفاً وعاش موظفاً ضعيفاً وخرج من الحكومة موظفاً ضعيفاً  
ولكنه استعلى على سعد وزجر له فخاف سعد وانكمش ، وهذا  
يريك أن قوة الزعماء التي كانوا يظهرون بها أمام الشعب هي بمثابة  
طبل أجوف إذا خدشته تمزق وتهاوى على نفسه ويريك أيضاً أن  
قوة الوفد كانت في قرع الطبول والدعايات .

وسعد الذي كانوا يسمونه نبي الوطنية ورث خليفته النحاس  
هذه الصفة ويمرور الزمن رسخت الوفدية في الأذهان وعاش الناس  
وهم وفديون دون أن يعقلوا سلب وفديتهم .

ولقد رأينا الدكتاتورية البرلمانية التي خلقها سعد والتي أخرس  
بها كل لسان حروبها أصبح إلهاً ، حتى أقد قال بعض السذج « إن  
الخروف يولد وهو يقول يحيى سعد » ولقد رأينا في الوقت نفسه  
انكماش سعد أمام حسن نشأت وأمام الانجليز عقب مقتل السردار لأنه  
رأى العين الحمراء من السراي الممثلة في نشأت ورأى العين الحمراء  
من الانجليز وصفة الانكماش من الصفات التي يأنف منها الزعيم الوطني

وترينا في الوقت نفسه أعماق الزعيم في الشجاعة الكاذبة التي يتغنى بها.  
ورأينا النحاس بعد سعد وهو يطوف البلاد ويحطم سلاسل  
مجلس النواب سنة ١٩٣٠ ولكننا في الوقت نفسه رأيناه وهو يخون  
بلده في ٤ فبراير .

ليس في حديثنا عن سعد خروجاً عن الموضوع فالكلام له عود  
على بدء والحديث مرتبط ببعضه ببعض . فإذا ذكرنا الدين الوفدي  
اضطررنا أن نذكر الخرافة الحزبية التي ابتدعها سعد والتدجيل  
السياسي الذي قام به أنصاره حتى تعرف كيف رسخت أسطورة  
الوفد المصري في أذهان السذج فأعماهم عن انكشاف سعد وخيانة  
النحاس وهذا هو السبب الذي رجح كفة النحاس في انتخاباته  
الآخيرة سنة ١٩٥٠ .

وإذا كان النحاس رجلاً مسيئاً .. فلمعري أن خصوم الوفد في  
سوته ، فالأحرار الدستوريون كما انت تنقصهم الروح الشعبية ، كما  
كانت اعتداءاتهم العديدة على الدستور سبباً في بغض الناس لهم ؛  
ولذلك باتوا في نفس القارب الذي بات فيه الوفد ، ولكنهم كانوا  
يلتقصون التنظيم السياسي الذي امتاز به الوفد ومن ثم عاشوا في ضيق  
أما السعديون فكانوا في وضع أسوأ .. فسياسة إبراهيم عبد الهادي  
البغيضة التي قامت على الارهاب أكسبت السعديين كل الكره والعداوة  
يضاف إلى ذلك أن الحزب السعدي كان يتقص أيضاً التنظيم  
السياسي الذي امتاز به الوفد .

ولا يخفى أن بعد الوفد خمس سنين عن الحكم قد أنسى الناس  
مساوئهم . وفي هذا الجو المائع الذي غمت فيه الحقيقة على المواطن

لأن يختار أصلح المرشحين . لعب الوفد دوره واستغل دعايته لا بعد مدى ، الأمر الذى أدى إلى فوزه فى الانتخابات . وليس معنى نجاح الوفد فى الانتخابات أن الشعب راض عن الوفد أو عن النحاس أو أنه ساخط على خصوم الوفد وإنما معناه أن الشعب فى حيرة واضطراب وقلق وأنه كاره جميع الأحزاب وجميع الزعماء ولا يدرى ما يصنع

### النحاس يقبـل يد الملك

وفى اليوم الذى استقال فيه سرى باشا ( ١٢ يناير ١٩٥٠ ) دعا الملك النحاس إلى تأليف الوزارة وفى نفس اليوم أيضا عين سرى رئيسا للديوان الملكى .

ومن اليوم الذى ظهرت فيه نتيجة الانتخاب أظهر الملك نخوفه الشديد من النحاس ، فقد قدم النحاس إلى الحكم بسلطة شعبية قوية كفيلة بأن تهز العرش وتقضى عليه ، ولقد اغتبط الأحرار جميعا لمقدم النحاس فى ذلك الموكب الشعبى الحافل لأنهم رأوا فيه تدعيا لسلطان الشعب وكبح جماح الملك ووقفه عند حده .

وبينما كان الخوف يدب فى قلب الملك - كمان النحاس باشا هو الآخر يشعر بمثل هذا الخوف فقد عرف أن الملك دأب على إقالاته فى كل مرة يتولى فيها الحكم وأنه لا يألو جهداً فى اتخاذ كل الوسائل لابعاده عن الحكم وأن الأغلبية التى حازها النحاس لا يمكن أن تكون شفيعة للنحاس عند الملك - ففأروق أرعن متقلب متهور والنحاس يخشى أن يلجأ الملك فى لحظة من لحظات الطيش أن يلقي به إلى الشارع كما فعل من قبل ولذلك قدم إلى القصر والجبن يملك قلبه

من أن يفاجأ بالاقالة . كان هذا يجري في اللحظة التي بلغ فيها خوف الملك أشده فأراد الملك أن يخفف من عبء الاتهام ، فعين حسين سرى رئيساً للديوان الملكي ثم طلب منه أن يكون موجوداً وقت المقابلة مع النحاس .

وذهب النحاس إلى القصر أول مرة لمقابلة الملك وتقابل الرجلان وكل منهما يرتجف خوفاً ويوجس شراً من الآخر . . وكان موقف حسين سرى موقف المهدي بين الرجلين ، وحيا الملك النحاس وتكلم معه باقتضاب في المسائل الرسمية ولم يستغرق الحديث دقائق وتنفس النحاس الصعداء وتنفس فاروق الصعداء وحسد كل منهما الله أن اللحظات الأولى مرت بسلام . وهنا قال النحاس « أريد طلباً واحداً يا مولاي ، وأمسك حسين سرى أنفاسه بينما قال فاروق وقد توجس شراً « وما هو ؟ » قال النحاس « أن تسمح لي يا مولاي أن أقبل يدك . . وهنا انهار الشعب وانهار الدستور وانهارت القيم الأخلاقية وانهارت المبادئ وكل الاعتبارات المادية والأدبية المثلة في شخص الرجل الذي حاز على الأغلبية البرلمانية وثقة الشعب .

فقد عرف فاروق أن النحاس ضعيف وهزيل . . . فلا معنى إذن لأن يحكم حكماً دستورياً لأن الرجل الذي وكّته الأمة عنها وهو النحاس قد سلم الوكالة إلى عدوها وهو الملك .

ولقد كانت قوة النحاس في أنه يمثل للشعب وسواء كان هذا التمثيل حقيقة أو زيفاً ، فقد كان بمثابة المسدس الموجه إلى فاروق وسواء كان هذا المسدس محشواً بالطلقات أو فارغاً ، فإن فاروق كان يعيش دائماً في رعب لأنه يحمل مدى قوة المسدس الذي في يده

النحاس ، والآن وقد سلم النحاس المسدس إلى فاروق فلم يعد هناك أمام فاروق مجال للخوف . وهكذا أسلم الشعب بنفسه كل حقوقه إلى فاروق ولم يعد له حق يطالب به .

وسمح الملك للنحاس أن يقبل يده وقبل النحاس يد الملك وخرج بعد أن ترك عند الملك كرامة الشعب .

وما أن غادر النحاس حجرة الملك حتى ألقي الملك كرامة الشعب في سلة المهملات ، ولذلك لم يكن غريبا على الملك أن يطفى في عهد وزارة النحاس الأخيرة طغيانا لا حد له .

أما النحاس فقد ظن أنه كسب الجولة فبارضاء الملك يمكن له أن يطمئن إلى بقائه في الحكم ليشتبع شهواته وشهوات أنصاره وأصحابه وبذلك أصبح هناك شبه اتفاق بين الملك والنحاس على اعتبار الشعب المصري غنيمة واقتسام الغنيمة بين الرجلين . ولقد نسي الرجلان أن هذا الاتفاق كان السبب الذي أدى بسقوط النحاس في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وبسقوط فاروق في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وشكل الوفد الوزارة وكان أبرز أعضائها الدكتور طه حسين وزير المعارف ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية وفؤاد سراج الدين وزير الداخلية ، وكان كل واحد من هؤلاء بمثابة النجم الصاعد له جبهة وله أنصار داخل الوزارة وخارجها ، وراح يدعمها بما أوتي من قوة ونفوذ وكانت هذه الجبهات الثلاث هي المحور الذي تدور حوله سياسة الحكومة أو بمعنى آخر كان الصراع بين هؤلاء الثلاثة هو الذي شكل سياسة حكومة النحاس مما أدى إلى حريق القاهرة وبالتالي سقوط الوفد إلى الأبد .



طه حسين - محمد صلاح الدين - فؤاد سراج الدين

ولد طه حسين في ظروف قاسية فلم يمهده غير الأزهر سبيلًا يرشده منه العلم فدخله - ولكنه بعد أن تخرج فيه اكتشف أن تعليمه الأزهرى لم يمهده له طريق المجد الذى كان يرنو إليه ولم يحقق طموحه وآماله . فقد وجد أن الجامعيين الذين تعلموا بالمدارس العالية أفضل منه حالًا مما خلق عنده هقدة الاحساس بالرغبة في أن يرتفع بنفسه وجعله يضيق ذرعًا بالأزهر والأزهريين - ولكنه صمم أن يزههم فسافر في بعثة إلى فرنسا ، ولما عاد أخرج كتابه «الأدب الجاهل» فثار عليه الأزهر واعتبر ذلك المكتتاب كفرًا وخروجًا على الدين وبعد أن كان طه حسين يرجو أن يكون الأزهر حليفه أصبح خصمه

ولقد تأكد الرجل أن طالب المجد لا يمكن أن يناله بالطريق العادى فالحياة قاسية وفي حاجة إلى ما يجعلها لينة كالزيت الذى يوضع بين التروس ليحول دون تحطم الآلة فتردد بين الأحزاب - طلبًا للزيت - وتقرب من الأحرار الدستوريين ، وأخيرًا ألقى به المطاف إلى السراى باعتبارها صاحبة السلطة والنفوذ وأن صاحب الملك يستشعر القوة فعمل محررًا في جريدة حزب الاتحاد وهو حزب الملك الذى خلقه نشأت باشا ، ثم لجأ إلى سبيل آخر وهو الجامعة ونجح في أن يلف حوله الشباب بما له من حلاوة أسلوب وجمال إلقاء . . . نشأ له مدرسة وتلاميذ ، وبعد طول الشوط التقى مع الوفد ووجد الموى في قلبه فاحتضنه النحاس باشا وأسند إليه سنة ١٩٥٠ وزارة المعارف ( التربية والتعليم ) فاستغل طه حسين الفرصة وراح يحقق ما كان يصبو إليه .

كانت حكومة الوفد تعيش في شعوذة سياسية وكان النحاس يمثل  
الزعيم المتهاك الذي يتخاصم حوله الورثة ، ولقد اعتقد البعض أن  
طه حسين أولى الجميع بالوراثة فأفرط المديح لمصطفى النحاس وأكثر  
الثناء له وراح يشبهه بالمصطفى عليه السلام وبما ساعد على التشبيه أن  
مصطفى النحاس سمي النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم .

وفي حفل أقيم للنحاس وقف الدكتور طه حسين يمتدحه ويذم  
خصومه مستشهداً بالحديث النبوي الشريف . قال طه حسين : قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من أحبكم إلى أقربكم مني مجلسا  
يوم القيامة أحسنكم أخلاقا . وإن من أبغضكم إلى وأبعدكم مني يوم  
القيامة أثرتارون والمتشدقون والمتفهبون .. قالوا يا رسول الله ، قد  
علينا اثرتارون والمتشدقون فما المتفهبون . قال المتكبرون ، ولم ينس  
طه حسين وهو في غمرة المديح للنحاس أن يمدح ربه .

ولا شك أن المديح الذي كان يغمر به طه حسين النحاس من  
الأسباب التي شجعت النحاس على سلوكه . ولا شك أيضا أن أي  
مديح آخر قدمه غير طه حسين للنحاس أو الملك كان من الأسباب  
التي شجعتهم على السلوك السيء أيضا .

وبعد فنحن لانغفى طه حسين مما وقع من وزارة النحاس  
الاخيرة فالمعروف أن كل وزير مسئول عن وزارته والوزراء جميعا  
متضامنين في السياسة العامة للدولة .

أما محمد صلاح الدين وهو القطب الثاني في حكومة الوفد فكان منذ  
نعومة أظفاره من شباب الوفد - سافر في بعثة إلى فرنسا للحصول على  
الدكتوراه ولكنه عاد دون أن يحصل على الدكتوراه وإن ظل

الجميع ينادونه بالدكتور وهو ليس «دكتور» كان سكرتيراً لوفد  
المفاوضة في لندن سنة ١٩٣٠ برئاسة النحاس وبعشه وقت ذاك برسالة  
لاستشارة القاهرة فتعطلت طائرته وضلت الطريق حتى لقب بالرسول  
التائه . وتقدم الصفوف سريعاً حتى أصبح موضع ثقة النحاس فعينه  
سنة ٤٢ وكيلاً لوزارة الخارجية إلا أنه كان من الناحية العملية  
الوزير الفعلي لأن النحاس كان رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية  
فاعتمد على صلاح الدين في تصريف شئون الخارجية وفي سنة  
١٩٥٠ عينه وزيراً للخارجية .

وانقد شغف صلاح الدين بالفن والتثيل والموسيقى كما شغف  
بالصحافة والأدب ولذلك كان يأخذ شئون الخارجية من جانب



الربيع الموسيقي أو من الجانب الأدبي والصحفي  
.. فكان يعطى أذناً للذين حوله معتمداً عليهم  
كل الاعتماد دون الاعتماد على الأساس السليم  
فيما يعنى أو يسمع أى أنه كان (ودنى) كما لم  
يحسن اختيار مستشاريه والمقرين إليه وأصدقائه

ومريديه فكان مستشاره السياسى مصطفى  
الحفناوى وهو محام ألحقه صلاح الدين بالخارجية  
ثم نقله فى وظيفة بسفارة مصر بباريس حتى يتمكن من نيل شهادة  
الدكتوراه فى جامعة باريس التى كان قد أعدها عن قناة السويس .  
ولما عاد الحفناوى إلى مصر أصبح الخبير الخاص فى شئون مشكلة قناة  
السويس والمستشار السياسى الخاص لصلاح الدين وكان مستشاره  
القانونى عبد المنعم مصطفى وهو موظف عتيق فى وزارة الخارجية  
وهذه طائفة أو منسيا فتمكن من الدخول على صلاح الدين وأصبح موضع

سره ومستشاره القانونى الخاص - وكان مستشاره الصحفي عبد الحميد الاسلامبولى الذى جلب عليه المتاعب العديدة . ومع أن وزارة الخارجية كانت ملزمة بالموظفين الأكفاء ، إلا أن صلاح الدين كان له طابعه الخاص فى اختيار مستشاريه والمقررين له .

اعتقد صلاح الدين أنه الوريث الشرعى لزعامه الوفد فهو محدث وابق ووفى ومخلص للنحاس . ولا شك أن صعوبة نجم صلاح الدين وحصوله على حظوة سياسية عند النحاس قد أثار حسد منافسيه وخاصة طه حسين وفؤاد سراج الدين مما خلق صداما وصراعا شديداً داخل الوفد وخارجه الأمر الذى أثر على اتجاه الوزارة السياسى سواء فى الدخلى أو الخارجى

أما فؤاد سراج الدين وهو الركن الثالث فقد كان من أئمة الأثرياء أباً وأماً ونسباً وكانت قوة المال هى التى قفزت به سريعاً إلى مصاف الوزراء . ولقد تمكن الرجل بما له من مال أن يكون مزاحماً خطيراً لطله حسين ولحميد صلاح الدين ولقد اقترب ودأ من النحاس حتى أصبحت داره مواجهة لدار النحاس فى جازن سبقي وبات يرى نفسه الوريث الشرعى للنحاس



وكان سراج الدين سخياً فتح داره على مصراعها فؤاد سراج الدين وراح يتجه إلى الطبقات الشعبية بنفحات سخية كما راح يحول الاتجاهات السياسية التى تهتف لجبهته وتشوش على مديح طه حسين وفن صلاح الدين . وكان صراع الرجال الثلاث طه حسين وصلاح الدين وسراج الدين هو الذى يقرر سياسة حكومة الوفد - فقد كان كل واحد من هؤلاء يعرض كل ما فى جعبته يرمى بما فى

يده وكانت تتسارع ذلك كله المظهر السياسى الذى تميزت به حكومة الوفد الأخيرة .

ولقد ألقى طه حسين بكل ما عنده وهو أن التعليم كالهواء والماء إيماناً بأن يكون ماضعه معجزة وقوة جديدة تضعه فى القمة وتدمر منافسيه صلاح الدين وفؤاد سراج الدين فجاء صلاح الدين وألقى بمعجزة ظن أنها أقوى من معجزة طه حسين وتلك هى إلغاء المعاهدة لا إيماناً بما فعلوا لكن منافسة ومكابرة كي يهمل له الشعب ويكبره فلما جاء دور سراج الدين فى أن يظهر ما عنده أمر جنود البوليس المصرى الذين حاصرتهم الدبابات البريطانية فى محافظة الاسماعيليه أن يطلقوا الرصاص على الدبابات وألا يسلبوا سلاحهم حتى آخر قطرة من دماهم ولم يكن ذلك إيماناً بالوطنية أو إيماناً بقوة الجنود المصريين ولكن إيماناً بأن ماضعه أقوى بما صنعه زميليه طه حسين ومحمد صلاح الدين الأمر الذى أدى إلى حريق القاهرة ( كما سيحدث بعد ) وإلى سقوط النحاس .

الواقع أن الصراع الداخلى فى حكومة الوفد الأخيرة كان على أشده ولم يكن صراعاً لله أو للتخير بقدر ما كان صراعاً لحب الظهور على أنه لم يكن هذا الصراع وفقاً على هؤلاء الوزراء الثلاث الذين ذكرتهم ، بل تعدى إلى غيرهم مثل سليمان غنام وزير التجارة وعثمان محرم وزير الأشغال وأحمد حمزة وزير التكوين إلى آخر القائمة من الوزراء .

فقد اعتقد هؤلاء الوزراء جميعاً أن الوزارة آيلة للسقوط وأنها لن تملأ طويلاً وإن المولد لن يدوم فراح كل واحد يغرف لنفسه ولحاسبيه بما يقدر عليه ، الأمر الذى أدى إلى غرق الباخرة وغرقهم معها جميعاً .

## الانقياد العام في الوفد

ولقد عادت وزارة الوفد إلى سياستها التقليدية وهي الاستثناءات في التعميمات والترقيات والعلاوات على المحاسيب والأصهار والأقارب ، ومن المؤسف أن الاستثناءات القديمة التي سبق لها أن أجرتها وزارة الوفد سنة ٤٢ و ٤٤ ثم ألغتها وزارة أحمد ماهر سنة ٤٤ - ٤٥ عادت وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ إلى إلغاء قرارات وزارة أحمد ماهر وإعادة الاستثناءات إلى هؤلاء القدامى مع دفع الفروق لهم حتى بلغت مئات الألوف من الجنيهات فكانت المسألة بمثابة سرقة ونهب .

ولقد كان من المعتقد أن تقلع وزارة الوفد عن سياسة الاستثناءات اقلاعا نهائيا بعد ما رأته من تجارب سابقة كان لها الأثر على سمعتها ولما تجرّه على الأبرياء من أبناء الوطن من ظلم - ولكنها آثرت أن تسلك هذا الاتجاه مما أدى إلى سريان روح السخط والتذمر والراخي في القيام بالواجب - إذ ما فائدة الايمان بالعمل طالما تضيق حقوق المجدين لتسلبه طبقة محظوظة من أتباع الحكام ... ؟

ولقد سلكت حكومة الوفد سياسة حزبية بحتة مما أفسد الإدارة الحكومية افساداً تاماً .. فكانت لا تجاب أي مسألة لمواطن إلا إذا كانت بواسطة نائب وفدى مما خرج بالشيوخ والنواب عن واجهم من الرقابة على الحكومة إلى الاتجار بالوظائف والتعامل بالوساطات مقابل مبالغ من المال . ولقد امتد التسلاخ من رجال الوفد إلى السكبان الاقتصادى العام ، حيث تلاعبوا بسوق القطن وبالبورصة وبالمقاوالات العامة والاستيراد والتصدير واغتصاب أملاك الدولة

فأثروا على حساب الطبقات الفقيرة والوسطى . كما عطلت المشاريع الكبيرة ككهرباء خزان أموان مثلاً ... الخ  
 ولقد حكم الوفد هذه المرة الأخيرة حكماً دكتاتورياً سافراً فخلع القناع عن الدكتاتورية البرلمانية التي ابتدعها سعد إلى حكم مطلق بحث أشد مقتناً من حكيم صادق سنة ٢٠ و محمد محمود سنة ٢٧ مما أدى إلى الشعوذة السياسية ، فاضطهد الصحافة والحريات العامة وكان يستط من عضوية البرلمان من يعارضه بالاتجاه إلى الطعن في صحة انتخابه وبذلك انعدمت المعارضة داخل البرلمان وخارجه . وغنى عن القول أن الرقابة البرلمانية قد انعدمت تماماً على الحكومة .

ولقد اعتدت الوزارة على الدستور اعتداءً منكراً الأمر الذي يجعلنا في دهش شديد لأنه إذا كان الوفد وهو صاحب الأغلبية التي تبلغ ٩٠ في المائة لا يتسع صدره للأقلية البالغة عشرة في المائة الباقية فكيف يكون الأمر فيما لو حكمت الأقلية . ولذلك فوآخذتنا للوفد كبيرة فهي تسعة أعضاها وزارات الأقلية .

وكان مظهر اعتداء الوزارة على الدستور إنما في اعتدائها على أكبر سلطة تشريعية في البلاد وهي سلطة مجلس الشيوخ فقد أبطلت تعيينات الأعضاء الذين سبق أن عينت منهم أحمد ماهر وموضوع هؤلاء الشيوخ أن وزارة سرى سنة ١٤١٤ عينت ثلث أعضاء مجلس الشيوخ فجاءت وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ فاعتبرت تعيينهم باطلاً وأعادت بدلاً منهم رجالاً من أنصارها ولما جاءت وزارة أحمد ماهر سنة ١٤٤٤ ألغت تعيينهم وأخرجتهم من مجلس الشيوخ لأنهم من الوفديين .. وأعادت الأعضاء القدامى فجاءت وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ وأبطلت هؤلاء وأعادت رجالها ولذلك لم تعتمد وزارة الوفد على أكبر سلطة

لحسب بل اعتدت على المقومات الأدبية في الخلق السياسي والاجتماعي  
والادبي وأفسدت كيان هذه الهيئة التشريعية العليا وجعلت أعضاء  
مجلس شيوخ الأمة بمثابة موظفين قابضين للعزل والتجريح وجعلت  
(السيناتور) بمثابة رجل صغير معدوم الكرامة أو بمثابة (شخصيته)  
في يد الحكومة .. فسقطت هيبة الشيوخ ومعها هيبة النواب وبالتالي  
سقطت الهيبة العامة للدولة وأصبح الوفد بمثابة شركة مساهمة مجلس  
ادارتها الحكومة والعضو المنتدب هو النحاس والمساهمون هم أعضاء  
الشيوخ والنواب .

وهكذا أصبح نضال الوفد عن الأمة أسطورة وأصبح الدستور  
خرافة لأن النضال ليس بالكلام ولكن بالفعل والدستور ليس  
بالتفنى وإنما بالتطبيق والتقدير والاحترام .

ولقد ذهب الانحدار بحكومة الوفد حد التزلف إلى القصر وتبرير  
سيئاته وتغطية فضائحه .. فكانت تستجيب إلى كل طلبات الملك سواء  
كانت هذه الطلبات على حق أو غير حق . وكان رأى النحاس في  
ذلك أن تقر به إلى السراى يشفع له في البقاء فى الحكم .

لذا كانت للنحاس ذرة من كرامة باقية عند الشعب بعد حادث  
١٤ فبراير فلأنه كان يقف ضد السراى أما وقد قبل الرجل يد الملك  
وانتبع سياسة الخنوع على طول الخط فلم يعد له ثمة احترام عند  
الشعب على أنه بالرغم من ذلك لم يأل جهداً فى بذل كل ما يمكن بذله  
ارضاء لفاروق .. فكان يهيء له رحلات الماجنة إلى كسابرى ودوفيل  
وكان فاروق يقوم بهذه الرحلات الماجنة تحت اسم فؤاد باشا المصرى  
ولم تعترض الحكومة أبداً على مساوىء فاروق العابثة التي كان يأتي



بها في الخارج بل شجعته وباركتها حتى إن الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر عندما احتج مرة على تفتير الوزارة على الأزهر وقال د تفتير هنا واسراف هناك ، ويقصد باسراف هناك اسراف الحكومة على فجور فاروق في أوربا . أقول إن الوزارة آخذته على ذلك وخاصيته وفي زواج فاروق من ناريهان صادق ( ٦ مايو سنة ١٩٥١ ) هيأت الوزارة له السرقات . . فراحمت تجميع من الموظفين التبرعات لشراء الهدايا لفاروق أو بمعنى أصح سرقت من الكادحين والفقراء الأموال لتعطيها لرب العرش تحت ستار الهدايا . والواقع أنها كانت رشاوى وسرقات واتفاق جنائى على نسل المواطنين جميعا ولم يقف حد حكومة الوفد في التستر أو تشجيع سرقات فاروق . . بل ساعدت السرقات التي كان يقوم بها أنصار فاروق مثل سرقات الدكتور أحمد محمد النقيب رئيس مستشفى مواساة الاسكندرية الذي أمر بصرف مبلغ ٥٠٠٠ جنيهه إلى كريم ثابت المستشار الصحفي لفاروق . ولما ظهرت قضية الأسلحة الفاسدة وثبت أن لفاروق ضلعا في التجارة الدنيئة على حساب القوات المحاربة في فلسطين وتقدم محمود محمد محمود رئيس ديوان الحاسبة بمناقضة صفقات الأسلحة خشيت الوزارة أن يكتشف أمر الملك فأحاطته إلى المعاش . ومن الأمور المشينة التي تدل على استهتار النحاس بأموال الشعب أن الملك طلب سلفة من الوزارة أو بمعنى أصح طالب بأن يدفع مرتبه مقدما وقدره مائة ألف جنيهه - كما يفعل أصغر موظف في الدولة عندما يستدين ويحول راتبه على البنك - ضاربا بكرامة الملك عرض الحائط - فعلت الوزارة مسا طلبه الملك متخفية في ذلك الدستور والقانون والعرف وأبسط أنواع الآداب العامة .

ولقد ساعد النحاس فاروق في التستر على فضائحه العالمية - فأمر فاروق واخواته البنات هربن إلى أمريكا مع عشاقهن ، وقد أصرت الملكة نازلي أن تعيش عيشة داعرة كما أصرت ابنتها فتحية وهي مسلبة أن تزوج من الألفاك رياض غالي وهو مسيحي .

ولما أخذت الصحف تذكر هذه المخازي منع النحاس نشرها مستخدرا قانونا يحرم نشر أخبار الأسرة المالكة الأمر الذي ساعد على تمادى أعضاء الأسرة المالكة في المجون مع ما في هذا القانون من جفوة ضد حرية الصحافة وحرية الرأي والنشر .

### القضية المصرية في خطر

كل ذلك وغيره قد أضرب بسمعة الوفد وحكومته أما بالنسبة للقضية المصرية . . ففورة الرأي العام كانت قد بلغت حداً لا يمكن السكوت عليه فقد أثار مسلك الانجليز وصدامهم مع الشعب جميع الطبقات وقد فرغ صبر الشعب في الوقت الذي أجزت فيه سوويا ولبمان استقلالهما ، مما أهاج الشعور الوطني فاضطر الوفد مرغما أن يتخذ قراراً في القضية المصرية فطلب المفاوضة مع بريطانيا .

وجاء المستر بيغن وزير خارجية بريطانيا والمارشال سليم رئيس أركان حرب الجيش البريطاني إلى مصر وأكد للنحاس باشا ولمحمد صلاح الدين وزير الخارجية بأن بريطانيا لن تجلو عن مصر ومع ذلك ظل النحاس وصلاح الدين يصارحان الشعب بأن بريطانيا سوف تجلو والسبب في أن النحاس لم يكن صادقا في تصريحاته هو أنه كان يخشى أن يفاجيء الشعب بالحقيقة مما يؤثر على مركزه كرئيس

وزراء فالأمر الذي كان يهم النحاس هو أن يحكم أكثر مما يهمه  
جلاء الانجليز عن مصر .

ولذلك صارت التصريحات الوفدية ستاراً يخفي به موقفه الخزي  
من القضية المصرية . ولقد أضرت هذه السياسة بالبلد ضرراً كبيراً  
لأنها لم تسأير أو تستجيب الروح العالمية التي كانت تتأجج بين  
طبقات الشعب ، وبذلك ظل الوفد في سياسة الخنوع والاستسلام  
للانجليز والاستجداء للبفاوضة واجتناب الأزمات



صلاح الدين  
ألقى المعاهدة

والتأجيل والتسوية الأمر الذي أغرى الانجليز في  
تجميد الموقف والتماذي في ازدياد المطالب المصرية  
والاستعلاء والطغيان . وأوقع أن النحاس كان  
في موضع يجب أن نشفق عليه لأنه كان راغباً في  
الحكم ، ميالاً لأن تسير سفينته في نزهة هادئة ولكن

ضغط الشعب كان أقوى من النحاس والانجليز ، بذلك أصبح موقف  
النحاس حرجاً حاداً وضعوه بين قرسين - الانجليز لا يريدون الجلاء  
والشعب يريد الجلاء ومستعد لأن يخوض المعركة مهما كلفه الأمر

على أن اشفاقنا كان أكثر على محمد صلاح الدين وزير  
الخارجية لأنه كان في حيرة أشد من حيرة النحاس . ترى هل يسكت  
على الانجليز ؟ أم يتمشى مع الشعب ؟ أم (يصم) مع النحاس ؟

وبعد فصلاص الدين كان يريد تقوية جبهته ضد جبهة فؤاد سراج  
الدين وجبهة طه حسين

وكان يريد أن يضم إليه الجانب الشعبي ويظهر في صورة البطل  
الوطني الأمر الذي أدى به لأن يلغى المعاهدة .

## إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

اجتمع البرلمان ( ٨ أكتوبر ١٩٥٩ ) بمجلسيه النواب والشيوخ وأعلن إلغاء معاهدة ٣٦ وإلغاء اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٥ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان وقد وافق البرلمان على هذه القرارات كما استقبلت البلاد إلغاء المعاهدة بحماس وغبطة واستعداد للبذل والتفحية والجهد وتجاوبت مع الحكومة وتجلت روح الشعب العالمية الثائرة التي سبق أن ظهرت بها في سنة ١٩١٩ .

كان إلغاء المعاهدة بداية عهد جديد . فقد سنحت الفرصة أمام البلاد للاتحاد وتوحيد الكلمة . وكان واجبا على الوفد أن يمد يده إلى المعارضة ، فأنجملتها مثلا عندما تعرضت لعدوان هتلر وحدثت الحكومة كلمتها مع المعارضة ووقفت قوة واحدة ضد هتلر . . ولقد كان خليق بالنجاس والشعب المصري مستعد ليخوض معركة التحرير كدكان خليق به أن يعمل على توحيد الصفوف ويستشير المعارضة في تنظيم الكفاح أمام الانجليز في الدور الجديد الذي أعقب إلغاء المعاهدة ولسكنه لم يفعل فلم يمد يده إلى المعارضة وانتظر المعارضون أن تتصل بهم الوزارة للتشاور معهم في الخطوط ولسكنها لم تفعل لأن أنانية النجاس تلح عليه دائما بأن يأخذ كل شيء لاسمه حتى ولو كان على حساب الوطن . ولقد ظن أن في استشارة المعارضة ضعف وهن لا وطنية أو حكمة وهكذا كان النجاس دائما يقلب معايير الأمور وبعد فلم يكن إلغاء المعاهدة عن صدق قيمة وسعري فيا بعد أن النجاس بعد إقالته قد أيد خليفته الذي أوقف سياسة مع بريطانيا ، يؤكد أن الغرض كله كان للتمويه .

النحاس يقول أنه أعد لكل شيء عدته

ومضى النحاس يعلن أن الوزارة أعدت لكل شيء عدته، ولكن الأيام أثبتت فيما بعد أنه لم يعد شيئاً غير الخطب والكلمات .

وهنفت الجماهير « نريد السلاح » ورد النحاس « تريشوا أن كل شيء سيتم بإذن الله والله مع الصابرين » ولم تتخذ الوزارة أى جانب من الحيلة فهي لم تدرب المتطوعين أو الفدائيين على حرب العصابات ولا سلاحهم ولا أعدت التنظيمات الدفاعية ولم تزود رجال البوليس في مدن القناة بالسلاح ولا اتخذت اجراءات التووين ولا اهتمت بالمواصلات .

وسرت موجة الخاس في نفوس الفدائيين .. وتجلت بطولتهم في مهاجمة معسكرات وغافر ومنشآت البريطانيين في منطقة القناة .

ولكن لم ألغى النحاس المعاهدة ؟

هناك أسباب عدة أهمها انتكاس القضية المصرية في عهد وزارة الوفد الأخيرة وتراجعها عما كانت عليه في العهود السابقة فقد طلبت وزارة الوفد الدخول في مفاوضات ، ولكنها استطالت وتبين أن الجانب البريطانى كان يقصد التسوية فقط يضاف إلى ذلك انزلاق المفاوضات والوفدين إلى درجة أن سلخوا بقبول التحالف العسكرى بين مصر وبريطانيا وقبول الدفاع المشترك ووضع المطارات والموانئ والمواصلات والمراكز الاستراتيجية في مصر تحت تصرف بريطانيا فيما لو عادت حالة الحرب أو دخلت بريطانيا الحرب ضد دولة أخرى

معنى ذلك عود إلى الحماية التي كانت مفروضة على مصر سنة ١٤ فأراد الوفد أن يورى سواة اخفاقه في المفاوضات وما يحمره ذلك إلى الاقالة فلجأ إلى عمل يكون له دورى ، وهو إلغاء المعاهدة يضاف إلى ذلك أن الوزارة الوفدية كانت قد تم السكت إلى حد كبير على الحكم وانغمست فى تيار الحزبية وفى الفساد العام فأخذتها العامة بالسنتها فأرادت أن تسكتهم فلم تجد أحسن وأقوى من إلغاء المعاهدة .

كما أن العلاقات بين السراى والوفد كانت قد بلغت حداً سيئاً ، وتزأى أن الملك فاروق بصدد اقالتها فأرادت بإلغاء المعاهدة أن تحول دون ذلك ، وذلك باكتسابها تأييداً شعبياً جديداً فى كفاحها ضد الاحتلال وقد نجحت الوزارة فى ذلك وانكمش فعلا الملك فاروق . ومع ، هذا فقد أثبت بريطانيا الاعتراف بإلغاء على ان الدول الأربع - إنجلترا وأمريكا وفرنسا وتركيا - تقدمت باقتراح أثر إلغاء المعاهدة وذلك بأن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه الدول وأن تتولى هذه الدول بالاشتراك مع مصر حماية قناة السويس . معنى ذلك استبدال الاحتلال البريطانى باحتلال دولى . . لترسل أمريكا وفرنسا وتركيا وإنجلترا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا قواتا تحتل قناة السويس وبالتالي تهدد باحتلال مصر .

### المعارك فى القناة

ترتب على إلغاء المعاهدة إلغاء جميع الامتيازات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية وتشمل الرسوم الجركية على الأسلحة والعتاد ومواد التموين والرسوم المستحقة على مرور السفن التي كانت تعمل

فى خدمة القوات البريطانية وأبجور النقل والاتصالات البرقية والتليفونية والهيدية واعتبار وجود القوات البريطانية دون حق شرعى وبذلك امتنعت الحكومة عن تأدية هذه الخدمات التى كانت



حافظ عفيفى

الرجل الذى عارض

الشعب كله فى إلغاء

المعاهدة فعينه فاروق

رئيسا لديوانه ..

فكان يد الملك المينى

تقدمها للسلطات البريطانية .. كما حرمت دخول الضباط والرعايا البريطانيين الذين يعملون فى خدمة القوات البريطانية إلى داخل البلاد . أما الشعب فقد اعتبر وجود القوات البريطانية الموجودة فى البلاد فى مركز الغاصبين المحتلين مما يوجب محاربتها ومن هنا بدأ الكفاح فى القناة ، وقد ظهر الشعب بروح معنوية عالية فامتنع عمال وموظفو السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين واستعد الشباب للكفاح ، كما استعدت بريطانيا أيضا فبادرت بإرسال قوات إلى القناة وتعزيز الحاميات البريطانية التى بالمنطقة .. بعد ذلك انسحب العمال المصريون الذين يعملون بالمعسكرات البريطانية وكان عددهم يربو

على ستة آلاف عامل - والواقع أن هذا الاضراب الجماعى كان دليلا قاطعا على جدية الشعب واستعداده للتضحية وعدم التعاون مع المستعمرين . على أننا نأخذ على الحكومة تهاونها ازاء بعض هؤلاء العمال قلو أنها أعدت للأمر عدته من قبل لهيات عملا جديدا هذه الأيدي الجديدة فتزيد من ثروات البلد الاقتصادية بما يؤكد أن

الحكومة لم تكن جادة في إلغاء المعاهدة وإنما سيقط إليها سوقاً  
كما أضرب المتعهدون والموردون الذين كانوا يمدون البريطانيين بمواد  
التوين وغيرها وكف المصريون عامة عن التعامل معهم .

### الاسماعيلية وبور سعيد والسويس

قامت مظاهرة شعبية في الاسماعيلية يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١  
ابتهاجا بإلغاء المعاهدة ولكن القوات البريطانية قابلت هذه المظاهرة  
بالسيارات المصفحة المزودة بالمدافع الرشاشة وراحت تطلقها على  
المتظاهرين فقتل سبعة منهم وجرح ٤٠ من بينهم عديد من رجال  
البوليس المصرى الذين كانوا يقومون بحفظ الأمن والنظام واحتلت  
القوات البريطانية المدينة .

وفي نفس اليوم تكررت المأساة ببور سعيد .. إذ قامت مظاهرة  
شعبية قابلتها المصفحات البريطانية بإطلاق الرصاص، ولكن الجمهور  
ثار فاندفع نحو المخازن البريطانية وأشعل فيها النيران وقد قتل خمسة  
مواطنون غير الجرحى . واحتل الانجليز الجمارك واستولوا على  
المرافق العامة وفي اليوم التالى ازدادت الحالة سوءاً إذ اقتحموا بالقوة  
مراكز البوليس واحتلوها واحتلوا كوبرى الفردان كما احتلوا جمرى  
السويس ومحطات السكك الحديدية وبمعنى أصبح عزلوا منطقة القناة  
وأقاموا فيها حاكماً عسكرياً بريطانيا وأخذت الدوريات البريطانية  
المسلحة بالمدافع الرشاشة تجوب شوارع بور سعيد والاسماعيلية  
والسويس مستفزة الشعور الوطنى .

وسيطرت القوات البريطانية على المدن والقرى القائمة في منطقة



القناة واحتلت مداخل الطرق المؤدية إليها وأوقفت طرق المواصلات بين منطقة القناة وبقية البلاد وفرضت تفتيشا على جميع المصريين الراغبين في الدخول إليها أو الخروج منها مهما كانت وظائفهم سواء كانوا مدنيين أو عسكريين. وقد عمدوا في وسائلهم إلى اذلال الشعب وتحقيره . . فكانت توقف القطارات الداخلة والخارجة وتفتشها تفتيشا دقيقا مستهينة بالشعور الوطني وبكرامة البلد . ثم أخير آمنعوا تسيير القطارات . . فشلوا حركة المواصلات في منطقة القناة .

ولم تكن معاهدة سنة ١٩٣٦ تخولهم حق تفتيش المواطنين أو احتلال المدن ولكن بعد إلغاء المعاهدة استباحوا لأنفسهم احتلال المدن العامة ومهاجمة المنازل ونهب المدن والقرى وسرقة الأفراد ومهاجمة أكشاك السكك الحديدية ونهب أموالها .

وعزلوا الجيش المصري في غزة والعريش . . وراحوا يترصون ببعض قصائله . وقد احتجعت السلطات الجمركية حتى زاد عدد هذه الاحتجاجات على ألى احتجاج . كما هددوا بمنع وصول البترول من السويس إلى داخل البلاد .

## الف- لائون

وتطوع شباب البلاد في الكفاح وكونوا كتائب لمقاومة الاستعمار وذعر الانجليز من جهاد هذه الكتائب بعد أن أوقعت بهم خسائر فادحة وتولى عزيز المصري وبعض الضباط من الجيش المصري تدريب هذه الكتائب . كما أخذ المواطنون يتبرعون بالأموال لتزويد تلك الكتائب بالسلاح .

وفي يوم ١٧ نوفمبر شن الجيش الانجليزي هجوما على بلوكات النظام من رجال البوليس المصري فأصيب اثنان وأطلق رجال البوليس المصري الرصاص دفاعا عن أنفسهم فاستنجد الجيش الانجليزي بنجذات من الدبابات والمصفحات وراحوا يمطرون ثكنات المصريين بالرصاص .

وفي يوم ١٨ استفز البريطانيون المدنيين ورجال البوليس وأسطروا ثكنات البوليس بالنار وقتل من المصريين في هذه المعارك ١٣ غير الجرحى وقتل من الانجليز ثمانية . وفي يوم ٣ ديسمبر وقعت في السويس معركة أخرى بين الجانبين قتل فيها ٢٨ من المصريين وجرح سبعين وقتل من البريطانيين ٢٢ واصيب ٤٠ .

وفي يوم ٤ ديسمبر سنة ٥١ تجدد القتال فقتل من المصريين ١٥ منهم سيدتين وجرح ٢٩ وقتل من الانجليز ٢٤ وجرح ٦٧ .

وفي ١٧ ديسمبر قتل جنديان مصريان وأربعة بريطانيين . ولقد بلغت مجموع خسائر المصريين منذ بدء المعارك ١٧ قتيلا و ٤٣٨ جرحيا

وفي يوم ١٨ ديسمبر أرسلت القوات البريطانية ٦ آلاف مقاتل و ٢٥٠ دبابة و ٥٠٠ مصفحة وطائرات .. ووقفت البوارج البريطانية في المياه لاكتساح كفر أحمد عبده بالسويس وتقدمت هذه القوات ونسفت ١٥٦ منزلا في الحى .

وفي غمرة هذه الأحداث أصدر الملك قراراً بتعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكي . كما أصدر قراراً بتعيين عبد الفتاح عمرو سفير مصر في لندن مستشاراً ملكياً للشئون الخارجية وكلا الرجلين معروفان بميولهما للانجليز .

## الاحتفاف بسقوط فاروق

وسارت المظاهرات في شوارع القاهرة هائفة بسقوط فاروق وفي ذلك يمكن لنا أن نرى الفارق الكبير بين الاحتفاف لفاروق يوم وصوله من لندن سنة ٣٦ والاحتفاف ضده خلال معارك القناة وذلك لأن فاروق كان بريئاً ، أما الآن فإن مبادئه بلغت حداً كبيراً ففاسداته النسائية وسلوكه المشين وتهتكه ودعوه واعبه الميسر وسهره الليلي في الأوبرج ورحلاته إلى كابرى ودوفيل واتجاره بالأسلحة الفاسدة اجتمعت كل هذه المساوئ مع ما كان يجرى من حوادث دامية فانفجر الشعب ليعان سخطه وغضبه على فاروق . . يضاف إلى ذلك أن موقف الملك من هذه الأزمة البريطانية كان موقف النذل الجبان فتعيينه حافظ عفيفى وعبد الفتاح عمرو أظهر للشعب أنه غير راض عن المصريين وأنه يمالئ الجانب البريطانى ، الأمر الذى كسر هيبة الملك وجلاله ، فبات فاروق في نظر المصريين لا يقل بغضا عن أرسكين القائد الانجليزى وقتذاك . وراح الشعب يعتقد أن كلا الرجلين - فاروق وأرسكين - أيديهما ملطخة بالدماء .

وانكسرت شوكة الانجليز وتحطمت الحالة التي كانت تحيط بهم كذلك انكسرت شوكة الملك وتحطمت عظمة التاج . ولما ولد ولي عهده أحمد فؤاد سارت المظاهرات في شوارع القاهرة هائفة بسقوطه والواقع أن مولد ولي العهد كان شؤماً على الملك والعائلة المالكة جميعها . . فقد كان الناس يأخذون الملك بألسنتهم سراً ، أما اليوم وبعد مولد الطفل راحت تسبه جهراً فقد خرج الناس منادين بسقوطه كما مزق طلبة الجامعة صورته وداسوها بالأقدام في حرم الجامعة .

وخرجت جريدة أحمد حسين رئيس حزب الفتاة بصور عديدة  
للمناظر من المصريين المرأة الحفاة مستصرخة «رعياك يا مولاي» .  
ولما اضطرت الحالة تقرر تعطيل الدراسة في الجامعة والمدارس  
الثانوية . وفي ١٩ يناير أعلن الجنرال أرسكين احتلال مدينة  
الاسماعيلية . فاحتل المباني العامة والمنشآت الحكومية وراحت  
المصفحات البريطانية تجوب أنحاء المدينة . وفي يوم ٢١ و ٢٢ زاد  
الضغط البريطاني .

### معركة الاسماعيلية

وفي يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ احتشدت قوات بريطانية ضخمة  
من الجيش البريطاني قوئدها قوات كبيرة من الدبابات والمصفحات  
ومدافع الميدان ، وحاصرت مبنى محافظة الاسماعيلية ومبنى الشككات  
بلوكات النظام وطلبت القوات البريطانية تسليم أسلحة جميع قوات  
البوليس وجلاء هذه القوات عن دار المحافظة وعن الشككات بدون  
أسلحة فأبلغ الأمر إلى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية في القاهرة  
وكانت الساعة السادسة صباحا فأمر بعدم الموافقة ورد الاعتداء  
ومقاومة القوة بالقوة حتى آخر طلقة .

فأندرت القوات البريطانية بأنه إذا لم تسلم القوات المصرية أسلحتها  
فورا فستهدم دار المحافظة والشككات على من فيها فأصر القائد المصري  
على تنفيذ أمر المقاومة . فأخذت القوات البريطانية تضرب المحافظة  
والشككات بالمدافع والقنابل ورد جنود البوليس على العدوان وقابلوا  
الضرب بالمثل .

ولسكن القوقين كما نتا غير متكافئين فلم يزد رجال البوليس المصرى على ٣٠٠ بشكنات بلوكات النظام و ٨٠٠ بالمحافظة وليس لديهم من الاسلحة غير البنادق أما قوة الانجليز فكانت تزيد على ٨٠٠ جندى مسلحين بأحدث الاسلحة ومصنمين بالدبابات والمدافع والمصفحات قواذرم البوارج الحربية والطائرات .

ولشبت بين الطرفين معركة رهيبه أيدى الضباط والجنود الذين كانوا فى الشكنات شجاعة وقصصية ولم يهجنوا أو يتوقفوا عن اطلاق النار حتى نفذت آخر طلقة لديهم بعد أن استمرت المعركة ساعتين .

وبعد ذلك اقتحمت الدبابات الشكنات وأسرت من بقى حيا من رجال البوليس . أما القوة المصرية التى حوصرت فى دار المحافظة فقد قاومت مقاومة نادرة فأذرم الانجليز بتدمير الدار فوقهم ، فقال الضابط المصرى : إذا أراد البريطانيون أن يأخذونا فلن يتسلبونا إلا لاجئنا هامة . وقد سقط فى الميدان ٥٠ وأصيب ٨٠ وأسرى الانجليز من بقى منهم حيا ودمرت دار المحافظة وشكنات البوليس .

## حريق القاهرة

روعت أنباء الاسماعيلية الأهالى فأصابهم غيظ شديد . . . ففى الثانية من صباح ٢٦ يناير امتنع عمال مطار القاهرة عن تموين أربع طائرات بريطانية تابعة لشركة الخطوط الجوية البريطانية وحاولوا احراقها ولسكن الطائرات تمكنت من الاقلاع .

وفى السادسة صباحا تمرد جنود بلوكات النظام فى شكناتهم

بالعباسية وخرجوا في مظاهرة يطوقون شوارع القاهرة حتى وصلوا  
بجامعة القاهرة وكانت الساعة قد بلغت التاسعة . . فاختلط شعورهم  
بشعور الطلبة وساروا جميعا إلى دار رئاسة مجلس الوزراء أمام دار  
البرلمان فأطلق عليهم عبد الفتاح حسن وزير الشؤون الاجتماعية وألقى  
فيهم خطبة حماسية ثم سارت الجماعات تحمل معها الغيظ والحقد وروح  
التدمير تنساب في شوارع القاهرة فلما وصلوا كازينو أوبرا أشعلوا  
النار فيه . . ولما جاء رجال المطافي لاختناق الحريق منعهم المتظاهرون  
وأطلقوا خرطوم المياه .

ثم توال اشعال الحرائق والاتلاف فاجتاحت شوارع القاهرة  
كتله من نار حولت كل شيء إلى شعلة ملتهبة وقد بلغ عدد المحلات التي  
أحرقت ٨٠٠ محل وبلغ عدد القتلى ٢٦ والجرحى ٥٥٢ وشرد من  
جراء ذلك أكثر من ٥٠ ألف نسمة . . والواقع إن حريق القاهرة  
كمان نكبة لم تر القاهرة مثله طوال تاريخها البعيد .

وفي المساء نزلت قوات الجيش إلى الشوارع وفي العاشرة والنصف  
أعلن النحاس باشا الأحكام العرفية وعين حاكما عسكريا . . فأعلن  
الرقابة على الصحف ومنع التجول ابتداء من السادسة مساء .

### اقالة النحاس باشا

وفي اليوم التالي أي يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٣٦ في الساعة الحادية عشرة  
مساء أقيل النحاس . هذه هي الحوادث ذكرتها بالتفصيل لما لها من  
أهمية وأثر على حياة مصر ومستقبلها .

أما عن حريق القاهرة فلا شك أن المسئول الأول هو الاحتلال البريطاني ففضائح الانجليز في القناة وخاصة مأساة الاسماعيليه .. قد أثارت سخط الجماهير فاندفعت في غير وعى أو تفكير إلى الحريق كمنظهر من مظاهر الغضب ، وتقاعب الشعور بالغضب إلى الاهتداء عامة وخاصة على الجانب البريطاني ثم تطور الغضب إلى السخط على كل شيء فراحت تحرق وتدمر كل ما يقابلها دون وعى أو ادراك.

أما المسئول الثانى فهو فاروق ؛ فتصرفه السياسى العام وتبلده قد زاد الجماهير هياجاً ، يضاف إلى ذلك أنه يوم الحريق أقام مأدبة غداء ابتهاجاً بمولد ابنه أحمد فؤاد دعا إليها معظم ضباط الجيش والبوليس ، وقد كانت هذه المأدبة سبباً في احتجاج قادة الجيش والبوليس من مباشرة أعمالهم في حفظ الأمن ولقد كان من الواجب على الملك بعد أن رأى الحريق يلتهم القاهرة أن يلغى الحفلة ، خصوصاً وأن مأساة الاسماعيليه التى قتل فيها عديد من رجال البوليس كانت في اليوم السابق مما يستدعى الحداد عليهم لا اقامة حفل ابتهاج .

أما المسئول الثالث فهمى الحكومة التى كانت غارقة في الحزبية والمصاحبة الشخصية تاركة مصالح الناس وأمنهم . فقد ظنت أن تراخيها أمام المظاهرات واطلاق العنان لها بما يدعم مركزها ويكسبها عطف الشعب ، فلم تشأ أن تأخذ هذه الفوضى بالحزم والشدّة ووقفت جامدة أمام سيل الأحداث فكان ما كان من رغبة الجماهير الجاحجة المدمرة . وبالرغم من البوادر التى دلت منذ مساء يوم ٢٥ يناير على أن يوم ٢٦ يناير سيكون من أسوأ أيام التاريخ .. وقفت الحكومة جامدة دون أن تأخذ الأمر حيطنها وبالرغم من علم الوزارة صباح يوم

٢٢٦ يناير بتمرد رجال البوليس من بلوكات النظام وقفت الوزارة  
جماعة أيضا بل باركتته بالخطبة التي ألقاها عبد الفتاح حسن وزير  
الشؤون الاجتماعية ولم تتخذ الوزارة أى اجراء حيال تلك الفوضى.

وقد ظل كبار رجال وزارة الداخلية في برجهم العاجي دون أن  
ينزل أحدهم إلى الشارع ليرى ما كان يجرى . ولقد ظهرت القاهرة  
في مظهر . وكأن لا أحد مهتم بها . . فقد أضرب البوليس عن تأدية  
واجبه وأهمل رجال اطفاء الحريق وتعرضت البلد للسلب والنهب  
ولم تفكر الحكومة بالرغم من كل ذلك في انزال الجيش اللهم إلا بعد  
الغروب عندما أمت النار على الأخضر واليابس ، ولقد قيل أنها  
كما نت تخشى أن يتمرد الجيش كما تمرد البوليس . . ولذلك أجلت  
زوله حتى المساء المتأخر فإذا صبح ذلك فإن هذا يكون أكبر دليل  
على ضعف الحكومة وعدم أهليتها .

والمعروف أن وزير الداخلية ظل ملازما داره حتى الساعة  
الحادية عشرة ولما ذهب إلى الوزارة انصرف عن مراعاة أمورها  
إلى شراء عمارة تقع بشوارع عبد الحاقى نروت رقم ٢٣ من بائعها  
جورج عريضة بمبلغ ٨٠ ألف جنيه ، ولقد ظل مشغولا بمصالحته  
الخاصة حتى تم تسجيل العقد في الساعة الثانية مساء حيث انتقل مدير  
الشهر العقارى إلى مكتبه بوزارة الداخلية خصيصا لتوثيق البيع .

هذا عن حريق القاهرة أما عن موقف الحكومة عامة في حربها  
مع بريطانيا فإننا نرى أن سلوك النحاس في وزارته الأخيرة يختلف  
عن سلوكه في ٤ فبراير سنة ٢٠٢٤ عندما امتعدى بريطانيا على مصر  
فما سبب هذا التغير في سياسته ؟



الواقع إن النجاس لم يفخّر من موقفه إزاء الانجليز أو إزاء  
السراى فقد كان الرجل مستقيماً فى صداقتهما .. ولكن الحوادث  
هى التى دفعت قهراً إلى اتخاذ الاجراء الذى اتخذه فقد رأينا المفاوضات  
استطالت وتصدعت ، بينما الملك يتربص به مما اضطره لإلغاء  
المعاهدة وما ترتب عليها من صدام بين الشعب والانجليز وأدى إلى  
مذبحة الاسماعيلية التى أودت فى النهاية إلى حريق القاهرة وسقوط  
النجاس ، ولذلك لم يكن للنجاس ضلع فيما مر وإنما الضلع جاء عرضاً  
ولا شك أن خسارة النجاس كانت جسيمة لأنه



سراج الدين  
اشترى بخبرة  
يوم حريق  
القاهرة

خسر صداقة الانجليز وخسر صداقة الملك وخسر  
الحكم ولم يبق له غير الأمل فى أن يعود إلى المداينة  
كى يعود إلى الحكم . فبعد اقالته ظل وفيًا لسياسة  
التودد للسراى فقبل أن يؤيد برلمانه رئيس الوزارة  
الجديد على ماهر الذى خلفه فى الحكم وكان موقفها  
شاذاً لأنه وهو صاحب الأغلبية البرلمانية قبل عن  
طبيب خاطر تأييد خصمه الذى لا يملك أعضاء

برلمانيين والذى جلس على الكرسي الذى كان يجلس عليه . كل ذلك  
من أجل أمل العودة إلى الحكم .. والواقع أن النجاس لم يكن جاداً  
فى إلغاء المعاهدة وإلا لما وقف ذلك الموقف المانع من الانجليز ..  
وقد كانوا يعتقدون أن النجاس لا يهوى غير ( التهويش ) مما يجب  
مقابلته بهوئش مثله ولكن التهوئش خرج - عن غير قصد - إلى جد  
انتهى بمعارك دامية . أو بمعنى أصح أن المخرج الذى أخرج التمثيلية  
التي أداها النجاس والانجليز على مسرح القناة وكان ضحيتها الشعب  
هذا المخرج نسى وأعطى الممثلين مدافع محشوة بالذخيرة الحية بدلا

من مفرقات اصطلاحية فلما أطلق الممثلون الرصاص أصابوا المتفرجين  
قسط كثير منهم مدرجين بدماهم .

وبالرغم من كل ذلك ظل الأمل يراود النحاس في العودة إلى  
الحكم فعندما سافر بعد ذلك بأشهر إلى أوروبا للتصنيف كان الشهيد  
الذي هتف به أنصاره وهو يصعد الباخرة في الاسكندرية هو ونحن  
عائدون ، أى عائدون للحكم ولكن تيار ٢٣ يوليو جرفه كما جرف  
الملك أمامه وكما جرف النظام كله .

### على ماهر يتولى الوزارة

كلف الملك على ماهر تأليف الوزارة فشكلها من أنصاره المعروفين  
وهم سعد اللبان و ابراهيم عبيد الوهاب وغيرهما . أما أبرز ما استرعى  
النظر فهو إسناد وزارة الداخلية إلى أحمد مرتضى المراغى العميل  
الأول للملك وكان الطابع الغالب على هذه الوزارة هو أن أعضائها  
من الموظفين أو أشباه الموظفين وليس لأحد منهم برنامج سياسى  
ولقد وقف على ماهر على المسرح - كمعاداته - في شكل مظاهرة فزعم  
أنه صديق للملك وصديق للنحاس وصديق للمعارضة وأنه بالاسم  
ورجل الساعة الذى يجب أن تتجه إليه الأنظار في حل المشاكل .

والواقع أن على ماهر هو على ماهر .. فنحن أن ظهر على المسرح  
السياسى منذ أكثر من جيل وهو يحاول دائما أن يتباهى بأنه غامض  
وأنه صديق للجميع ، أما الرجل فيال من أعماقه إلى الحكم المطلق  
فهو لا يحب المعارضة ولا ينيل إلى حكم الشعب ولا يرضى إلا بما يقوله  
فهو ديكتاتور .. ولكنه ديكتاتور فزم ملتو تنقه روح الجرة

وان كان دائما يزعمها ويوحى بأنه يتصرف بها - هذا هو على ماهر  
وكانت وزارته وزارة تهديم . . فقد أوقف الكشف في منطقة  
القناة وسحب القداميين واعتقل الكثير منهم ، كما عاد الكثير من  
الرجال إلى المعسكرات البريطانية ، وعادت القوات البريطانية إلى التمسح  
بالامتيازات التي كانت قد فقدتها عقب إلغاء المعاهدة وبذلك انتهت  
القضية المصرية خطوات إلى الوراء وإذا كنا قد رجعنا القهقري ففيم  
إذن كان النضال ؟ وفيم أريق الدم المصري . . ؟

كان على ماهر معارضا لسياسة الوفد كما أنه دعا المعارضة عند  
تكليفه بتشكيل الوزارة إلى الاشتراك معه بما يؤكد أنه جاء على  
أساس ميثاق يخالف الأساس الذي كانت تدير عليه وزارة الوفد  
ولكنه بعد أن تولى الحكم وقف في مجلس النواب وقال « إن سياستي  
ستكون استمراراً لسياسة المهدي العظيم » وسلفه العظيم هو النحاس .

إنني أحرار مع على ماهر وأدهش منه . . ألا ترى معي أنه  
بهذا التصريح قد أصبح حليفاً للوفد ؟ وبذلك كسب تأييد البرلمان  
له . وكان هذا أول مرة يؤيد فيها برلمان وفدي وزارة خلفا  
لوزارة النحاس المقالة .

وبذلك ذلك على ثلاث أشياء الأول أن النحاس ما زال يسير  
في سياسة مهادنة السراي كما سبق أن ذكرت ، والثاني أن الوفد بما  
فيه النحاس لم يكن راضيا على سياسة الكشف ضد الانجليز . . فها هو  
النحاس يعطى ثقته لرئيس وزارة لا يريد الكشف بما يؤكد إثاره  
بريطانيا وإيمانه بها . والثالث هو رغبة على ماهر في أن يظل رئيسا  
للوزارة ورغبة النواب في أن يظلوا نوابا ، ولا أعتقد أن في هذا

أو ذاك من الخلق المكريم في شىء .

وإذا كان الوفد قد خرج عن مألوفه عقب كل اقالة فآثر مياسة التقرب إلى السراى حيث كان يذهب أحيانا في المرات السابقة إلى حد مقاطعة السراى ومقاطعة الوزارة التى تعقبه فإنه في هذه المرة قد آثر أن يمد سياسة المهادنة التى بدأها سنة ١٩٥٠ عندما تولى الحكم انتظاراً للفرج ، ويدخل ضمن ذلك أن أعضاء النواب من الوفديين قد آمنوا بهذا الرأى فأخذوا يتلفون إلى السراى خشية حل مجلس النواب فرفعوا إلى فاروق محضر جلسة يوم ١٩ يناير سنة ٥٢ التى أبلغ فيها مولد ولى العهد أحمد فؤاد مكتوباً بماء الذهب تملقاً وتزلفاً ويدخل ضمن ذلك الكلام أيضاً أن وزير الأوقاف حسين الجندى فى عهد وزارة الوفد رفع إلى الملك فاروق فى ٥ مايو سنة ٥٢ أى بعد اقالة وزارة الوفد بأربعة أشهر تقريراً تقريراً اشترك فى وضعه نقيب الأشراف وقتئذ محمد البيلاوى وفيه أثبت أن الملكة نازلى بنت سليمان باشا الفرنساوى ينتهى نسبها إلى سيدنا الحسين ابن بنت النبو عليه السلام . وهذا يدل على الإفك والبهتان ومسدى تملق الوفد للسراى وذلك فى الوقت الذى تنتمى فيه نازلى إلى سليمان باشا الفرنساوى وفى الوقت نفسه أيضاً تعيش عيشة داعرة فى أمريكا ، ويعيش ابنها فاروق عيشة فساد وانحلال .

### استقالة على ماهر

وبالرغم من تأييد البرلمان لعلى ماهر استصدر مرسوماً بحله وقال فى ذلك أنه لا يريد أن يستعمل المسدس ولكن يريد أن يطمئن إلى

نفسه بما يؤكد لنا أن على ماهر لم يكن حسن النية وأن الصداقة التي  
بينه وبين سلفه العظيم صداقة اصطفاوية قائمة على الغش من أجل غرض  
مشترك سرعان ما يزول إذا ما زال هذا الغرض .

وبدأ على ماهر بالبحث عن حل للقضية المصرية وحدد يوم  
أول مارس سنة ٥٢ لمقابلة السفير البريطاني ولكنه استقال في ذلك



اليوم دون أن تتم المقابلة أما لم استقال على ماهر؟  
فلأن الملك أراد ذلك . فقد فرضت وزارته على  
الشعب وهي إحدى الوزارات الأربعة التي تعاقبت  
على البلاد عقب حريق القاهرة ويمكن أن يطلق  
عليها بأنها وزارات السراي لأنها وزارات ضعيفة  
متهاكة يغلب عليها سركب النقص وهذه الوزارات  
لم تتجاوب مع الشعب لا في آرائه التقدمية ولا في  
نظراته إلى الجهاد . وقيام هذه الوزارات معناه قيام  
الحكم المطلق المضطرب الذي تتحطم فيه الحياة السياسية

الكريمة . ولكن فاروق لم يكن يريد الاستقرار  
بل كان يريد وزارات ضعيفة يعبت بها كيفما شاء  
وكانت هذه السياسة من الأسباب التي أدت إلى اضطراب  
الحكم وبالتالي إلى سقوط فاروق . والملاحظ أن  
ماضي على ماهر اتسم بالمناورات السياسية وأنه اشتهر بأن عظمه  
ناشف لا يسهل أكله ولكن في هذه المرة قد ضعف وتهاك وأصبح  
عظمه هشاً سهل التحطيم فبدلاً من أن يلعب بفاروق كما تعود في  
الماضي أصبح الان العربة في يد فاروق فقد تسلى به الملك فلما  
زهد فيه ألقي به .

## وزارة أحمد نجيب الهملى

عمد الملك فى أول مارس سنة ١٩٥٢ إلى أحمد نجيب الهملى باشا بتأليف الوزارة ، وكان أحمد مرتضى المرافق وزيراً للداخلية أيضاً وجميع أعضاء الوزارة من الموظفين الذين تنقصهم الخبرة السياسية شأن الوزارة السابقة وقد أثار الهملى مسألة ( تطهير أداة الحكم ) ولعله فعل ذلك تغطية لنفسه فى إيجاد حل للقضية المصرية .

وقد لجأ إلى ما لجأ إليه الحكام الرجعيون السابقون فأجل البرلمان شهراً ثم حله ( ٢٤ مارس ٥٢ ) ثم راح يتسككاً فى أعداد الانتخابات . وقد وقف الوفد - بعد أن فقد الأمل - موقف العداء من هذه الوزارة فقاطعها وأعلن عدم الثقة بها وحاربها وطالب بإلغاء الأحكام العرفية وبتجديد ميعاد الانتخابات .

والملاحظ أن الوفد هو الذى أعلن الأحكام العرفية بينما هو الذى اكتوى بنارها ، وهذا ما حقق كلامنا السابق من أننا كنا ضد الوفد فى إعلانه الأحكام العرفية اشتقاقاً بالتمسك بنفسه مما يؤكد أن الحاكم كان يهيمه نفسه فى الحكم المطلق متوارياً خلف الأحكام العرفية فإذا طالب الناس الآن برفع الأحكام العرفية فلم إذن أعلنها ؟ وكانت حجة الناس أن ظرف إعلان الأحكام العرفية عقب حريق القاهرة قد انتهى وأن الحالة قد استتبقت مما يجب على أحمد نجيب الهملى أن يلغىها ، ولكن فاروق الحاكم الفعلى استغل الأحكام العرفية ليشبع عطشه إلى الحكم المطلق .

وقد انشئ نجيب الهملى هو الآخر من هذه الأحكام ليشبع

شهوة الانتقام لنفسه لفصله من الوفد ، حيث كان من أعضاء الوفد  
البارزين . ولكن الملك كان لاهيا عن هذا كله . فبعد أن شبع من  
أحمد نجيب الهلالي طلب منه تقديم استقالته ولم يشفع للهلالي أنه  
كان ينمق عبارات المديح للملك .

### وزارة حسين الأخيرة

وأخذ الملك يلهو بالوزارات فكلف بهي الدين بركات تأليف  
الوزارة وفي الوقت نفسه كلف حسين سرى باشا تأليف الوزارة  
وراح كل منهما دون علم الآخر يشكل الوزارة مما يدل على عدم  
الاستقرار ولكن حسين سرى نجح في  
النور بالوزارة والملاحظة الأولى في  
تشكيلها تعيين زوج ابنته الدكتور محمد  
هاشم لوزارة الداخلية وهو الثقيليد  
الذي اتبعه سرى باشا في أيامه الأخيرة  
منذ مصاهرته للدكتور هاشم والملاحظة  
الثانية هي تعيين كريم ثابت وزير دولة  
والمعروف أن سمعة كريم ثابت لا تتفق  
واسناد مركز خطير مثل ذلك إليه .



كريم ثابت

وبالرغم من ضعف حسين سرى فإن وزارته لم تعمر طويلا فسرعان  
ما استنفذ الملك منها غايته ثم ألقى بها وطلب من حسين سرى أن  
يقدم استقالته - فقدّمها في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ . إن عدم استقرار  
الوزارات يؤكد لنا شيئين : الأول عدم استقرار الحال نتيجة  
لاضطراب الملك نفسه . فقد ظهر فاروق بمظهر العايب بالوزارات

المستمر بالشعب وكان ذلك رد فعل للخوف الذى يعيش فى صدره فقد بات ضعيفاً خائراً لا يعرف ما يصنع ليوطد سلطانه . . وكان الشك يخامره دائماً فى اخلاص وزيره الأول فسرعان ما كان يستبدله بغيره . . كانت لفظة فاروق إذن فى تغيير الوزارات لفظة فى البحث على الاطمئنان الذى يعيد إليه الثقة فى نفسه بعد أن تزعمت ليؤكد له أنه باق على العرش .

أما الثانى فهو أن سلطان الشعب أصبح أقوى من سلطان الملك فقد كان الملك فى الماضى قادراً على العبث بالدستور والانتخاب عن طريق أى وزير مقامر لأن الشعب كان ضعيفاً ، أما سنة ٥٢ وبعد معارك القناة وحريق القاهرة ونمو الإدراك وإحساس الشعب بضرورة محافظته على الدستور كمظهر لحافظته على حريته فقد بات واضحاً إزاء ذلك أن الملك لم يعد قادراً على العبث بالدستور وأنه فى تغييره الوزارة إنما يبحث عن الوزير الذى يعرجو على تعطيل الدستور وألغائه وفى فشل الملك فى حصوله على نوع هذا الوزير فشل لسياسة الحكم المطلق وانتصار سلطة الشعب .

### الهلالى مرة أخرى وأخيرة

عهد فاروق إلى أحمد نجيب الهلالى ( ٢٢ يوليو ٥٢ ) تأليف الوزارة فالفها ليضع ساعات ، والملاحظ أن أحمد مرتضى المراغى وهو ذراع الملك النبنى قد أسند إليه وزارة الداخلية وأن اسماعيل شيرين أسند إليه وزارة الحربية وهو زوج الأميرة فوزية شقيقة فاروق وقد كان فى رتبة قائمقام وأدخله فى سلك الجيش ورفاه إلى



هذه الرتبة مجرد المصاهرة فهو لم يدخل الكلية الحربية .  
وهذه هي الوزارة الرابعة في مدة أقل من ستة أشهر . . وإلى  
لأقسامه إذا كان الملك راغبا في الهلالى بهذا الشكل فقيم كان إذن  
اقالة وزارته السابقة . . ولكن الهلالى ما كعاد يستقر بضع ساعات  
حتى عاجلته ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فقصت على نظام الحكم كله  
وبدأت نظاما جديدا .

### الموجة الكبرى

وبدأت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ . بديسان على الشعب أظمرت فيه  
رغبتها بتغيير الحكم فخلعت فاروق وأسقطت أسرة محمد على وما يتبعه  
من حكم ملكى ونظام حزبى وبدأت حياة جديدة بفعالية جديدة  
وتفكير جديد يتبعد كل البعد عن الماضى العتيق .  
ولم تكن الثورة وليدة الاضطرابات الأخيرة التى حدثت خلال  
حكم النحاس باشا فى وزارته الأخيرة وإنما هى وليدة ظروف  
عديدة بدأت بدورها تنمو بانحراف ثورة سنة ١٩١٩ عن الغاية  
التي كانت تهدف لها وبقيام ثورة سنة ١٩٥٢ أغلقت مصر صفحة من  
تاريخها لتبدأ صفحة جديدة .



## نهاية المطاف

... الآن وبعد أن قطعنا ذلك الشوط الطويل من حياة مصر خلال جيل كامل من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٥٢ قد يظن البعض أني جرت في حكمي على الزعماء ونعمدت أن اتحدث عن سيئاتهم دون حسناتهم فلم أكن عادلاً .

وأقول رداً على ذلك إن هذا الكتاب لم يكن تأريخاً لمصر وحياتها حتى أذكر الأحداث والتصرفات التي وقعت في مصر وحياء زعمائها وحكامها وأعمالهم وما فيها من سيئات وحسنات - فالمعروف دائماً أن الكتاب يقرأ من عنوانه وعنوان كتابي « أزمة الحكم في مصر » بحث في الأسباب التي أدت بالحكم لأن يتعثر ويعيش في أزمة ومن ثم ركزت همي على أخطاء الزعماء

صحيح أن هؤلاء الزعماء حسنات كثيرة ولكني لو ذكرتها لخرجت بكتابي عن مدلول عنوانه ولأصبح مثل أي كتاب تاريخي آخر لا يخرج عن سرد الحوادث ونشر الوثائق

ولاشك أن لجميع هؤلاء الرجال الذين جاء ذكرهم سواء الوفديون وغير الوفديين أعمالاً عظيمة.. فقد قدم كل واحد منهم خدمات لوطنه وبذل الكثير من التضحيات المعنوية والمادية .

وأيما كان مركز سعد من هذا الكتاب وما تعرضنا له بالنقد فقد كانت له مواقف وطنية رائعة تشرف صفحته ضد الانجليز ضد السراي ، كذلك كان لخليفته مصطفى النحاس كما كان لبقية الزعماء الآخرين غير الوفديين . فقد كان جميع هؤلاء أقوياء يحملون الكثير من الصفات التي تؤهلهم الزعامة وإلا لما تمكنوا من تقدم الصفوف

وحمل الريبة . وهذه القوة لا تحمل الشر المدمر للوطن وإنما تحمل معها النفع . لقد قدم سعد والنحاس وبقية الزعماء الآخرين الكثير من باقات الورد إلى الوطن ونحن لم ننكر ذلك وإنما ذكرنا الشوك الذي جاور الورد .

لقد كان لظروف ذلك العصر والتيارات العديدة الظاهرة أو المختلفة - كان لها الأثر الكبير في تشكيل الصورة التي ظهرت بها مصر

فقد اتسم هذا العهد بالصراع المبرير الذي كان يهدف إلى ثلاثة شعب : الأول الصراع في سبيل الوطنية والعمل على تخلص البلاد من قوات الاحتلال البريطانية ، والثاني الصراع في سبيل الديمقراطية والعمل على التخلص من الملك أو تقييد سلطته ، والثالث الصراع في سبيل القومية أو الوحدة العربية والعمل على إحياء مجد العرب - الأمر - الذي شكل أزمة الحسك .

والواقع ان الوفد لعب دوراً هاماً في حياة مصر من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٥٢ فقد كان قوة جماهيرية كبيرة ولكن تكالبه على الحكم أدى إلى تعثر الاستقلال وتردد الديمقراطية . وكان في تمسك سعد بأن يظل في العدة ، ما أشاع جواً مضطرباً .. وكان هم بقية الزعماء أن يسرقوا منه السكاميرا وبذلك ظهرت الصورة مهزوزة .

لقد أصر سعد على أن يقوم بدور البطولة ومع أنه نجح في ذلك إلى أقصى حد حيث أجاد في تمثيل دوره واستجلاب نظر المشاهدين والتأثير فيهم إلا أنه بمحاولته أن يغطي على بقية الممثلين الثانويين الذين اشتركوا معه على المسرح ما اكتسبه عدد أوتهم وسخط النقاد .

... ولم تكن الحياة السياسية التي عاشها سعد نضالاً مع ألم ومرارة  
 بقدر ما كانت امتعاضاً وطرباً بالهتاف وتمتعا بهيبة الزعامة . .  
 حيث استنكر خصومه معارضيته لذلك لأننا نلوم الرجعيين عندما كانوا  
 يلجأون إلى البطش في الحكم لو منا لسعد عندما كان يتشبث برأيه.  
 وعندى أن طغيان سعد في الرأي واستثثاره بالديكتاتورية الفكرية  
 أشد قسوة من الحكم الأرماني الذي كان يعتمد فيه خصومه من  
 الحكم الرجعيين على الحديد والنار .

وبعد .. فسعد لم يكن هو الذي صنع ثورة سنة ١٩٠٩ وإنما الذي  
 صنعها الشعب . فقد كان سعد واحداً ضمن ملايين المصريين الذين  
 هموا آنفئذ في أعقاب الحرب العالمية الأولى مطالبين بالحرية ولكن  
 سعداً وقد كان أكبرهم سناً وأفصحهم لساناً وأعلام مرتبة تمكن  
 بما له من ميزات أن يكون معبراً لبقا عن أحاسيس الشعب . وفي  
 رأي أن دور سعد في الثورة لا يزيد على أي مواطن عادي ، فالذين  
 دفعوا دماءهم في سبيل مصر كانوا أكثر منه تضحية فهؤلاء القديسين  
 الأبطال هم الذين صنعوا الثورة وعلى دماهم الزكية ارتفع اسم سعد  
 وارتفع اسم غيره من الزعماء الآخرين .

صحيح إنه كان لسعد تاريخ قبل سنة ١٩١٩ فقد شغل مناصب  
 عالية في الدولة وكانت له مواقف حميدة ، ولكن الثمن الذي أخذه  
 بعد ذلك كان أكثر مما دفعه فقد هتف له أكثر من ٩٥ في المائة من  
 الشعب فهلا دفع سعد ٩٥ في المائة من حياته للشعب ؟؟

لقد خلق سعد « أيديولوجية » وفديه تسيطر على العقول . لذلك  
 كانت تدور المعارك الانتخابية تحت وابل رصاص المرشحين

وعصبية العائلات وتمسك الأحزاب الأمر الذي خرج بالحكم من النظام البرلماني القائم على الديمقراطية وطرق المواضع على بساط البحث وتبادل الرأي والشورى إلى نظام الحكم البرلماني القائم على الدكتاتورية والاستبداد بالرأى .

وتقع مسؤولية ذلك على سعد فهو الذي نقل المعركة من صراع بين مصر وبريطانيا إلى صراع حزبي بين الوفد وخصومه وكان خليفته النحاس باشا أشد منه تعصبا ،

وإذا كان الناس قد أضفوا على سعد كثيراً من ألقاب الزعامة مثل ذى الرياستين وعلى زوجته السيدة صفية زغلول أم المصريين إلى غير ذلك من صفات التمجيد والتعظيم فقد بالغوا في شأن النحاس حيث لقبوه بالرئيس الجليل وصاحب الزعامة المقدسة وصاحب المقام الرفيع وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال إلى غير ذلك.. كل هذا يريك أن شهرة السيطرة وحب الذات في الوفد التي بدأت بسعد وانتهت بالنحاس كانت تهدف إلى أن تجعل من أفراد الشعب عبداً لآلهة الوفد ، ويريك أيضا أن سعد أو النحاس كلاهما امتداد الآخر فأى وزر لآلهما يشين الآخر فمسكبة في فبراير مثلاً التي افعلها النحاس يتحمل وزرها سعد كما يتحمل كل حقوق وطني آخر ارتكبه النحاس لذلك لم تقتصر مسؤولية سعد على الفترة التي عاشها وإنما امتدت إلى الأيام التي أعقبت حكمه ، لأن النظام الذي خافه ظل قائماً حتى قيام ثورة سنة ١٩٥٢ .

وكان النحاس أكثر منه امعانا بالتمسك بالسلطة مما شكل جو الحكم في عهده بالتوتر العنيف ،

لقد رأينا أنه ما من مرة كان النحاس فيها بعيداً عن الحكم إلا وبكى على الدستور مطالباً بانتخابات حرة .

إن الاحتكام إلى الدستور وسيادة القانون همدف الأحرار في كل مكان وكل زمان ولكن هل كان سعى النحاس باشا وراء الدستور وحرية الانتخابات عن إيمان وحقيقة ١١٢٩ أم إيماناً بأن الدستور والانتخابات هما وسيلتنا للحكم ١١٢٩ ما الذي كان يحدث فيما لو أعتقد أن الانتخابات تفسر عن عدم مجيئه للحكم ١٩ أكان يتمسك بهذا التمسك ١٩

الواقع إن النحاس كان يتوارى خلف أعلى قانون في البلد وهو القانون الدستوري وخلف أعلى هيئة تشريعية وهي مجلس النواب ليجعلها مطيئة للحكم وهذا التحايل في الوطنية أثر تأيراً كبيراً على الزمة السياسية

ومن الملاحظ أنه كان من عادة النحاس إذا تخبط في خطأ أو خلق جفوة بينه وبين الشعب سرعان ما يلجأ إلى مهاجمة الانجليز أو السراي ليعيد إليه لجام الشعب بسياسة ذات وجهين أفسدت الخلق السياسي .

وبعد فقد خلبت الآبهة والجاه قلب الرجل فلم يعد صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا هو نفس الأستاذ مصطفى النحاس أفندي ، حيث كان في فجر حياته قاضي أحداث يحدوه العدل والعلمانية دون غرور أو خوف ، ولكنه وهو في الآبهة وعظمة الرعامة عاش في ذل الخوف من ضياع المجد وفي دوامة الذل والخوف والضياع هانت نفسه .

لقد نشأ حزب الوفد مع ثورة سنة ١٩ وكان الحزب الذي يسيطر على البلد قبله هو الحزب الوطني الذي أنشأه مصطفى كامل . وشأن

أى دين جديد كان يلاقى عداء من الدين القديم فكان على سعد أن يزيل بطريق أو آخر الصورة المرتسمة في الأذهان عن مصطلفى كامل ويضع صورته بدلا منها بما اضطره لأن يدخل في خصومة خلقت بجوار من الشك ثم تطور هذا الشك إلى الشك في الزعماء المعاصرين ثم الشك في كل شيء ثم الشك في الشك وهو اقوى انواع الشك بما دمر المثل الوطنية .

هذا هو الوفد بزعماء سعد والنحاس أما بقية زعماء الأحزاب الآخرين فقد كانوا أكثر منه سوءاً ولكننا لا نلومهم لو أننا لسعد والنحاس حيث كانوا أقربا بالنسبة لهما . وهم وإن بدوا في الصورة أقوياء بما كانوا يعتمدون عليه من قوة السلاح في توطيد سلطتهم إلا أنهم في الواقع كانوا ضعافا لا تتقاصهم التأييد الشعبي اللازم للحاكم كي يمارس سلطته بصفة شرعية ، ولذلك كانوا يعتمدون على البطش والعنف بدلا من الديمقراطية لحفظ الأمن .

ولم تكن القوة طا بهم فحسب ، وإنما كان أيضا التحايل على الشعب .. فقد كان لكل زعيم من زعماء الأقلية ميزة فمحمد محمود مثلا تميز بالتعالى على الشعب وبموزاة رأسه برأس الملك بينما تميز اسماعيل صدقي بالادعاء والغرور في علم الاقتصاد وبتعقيد الأمور والتباهى بحلها .. كما تميز توقيق نسيم بالصمت الرهيب كى يقال عنه إنه رجل رزين بينما الواقع يقول أن ذلك كان غباء . وتميز ابراهيم عبد الهادى بادعاء الفتونة وأحمد ماهر بادعاء سعة الصدر والنقراشى بادعاء الجدية والتزام جانب الحق تشبها بهمس بن عبد العزيز . أما علي ماهر فقد امتاز بالادعاء بأن الله خلقه لجلال الأمور وأنه المعتقد

الذي يهلع إليه الوطن وقت الشدة إلى نذير ذلك من الصفات التي كانت أشبه باطليل الأجوف يعطى الصوت العالي ولكنه خال من الوزن ونحن مهما قلنا عن هؤلاء فلم يخرج شأنهم عن شأن فقايعات الصابون التي تظير في الهواء محدثة فقايع عديدة ولكنها سرعان ما تتلاشى كأن لم تكن ، فقد كان الحاكم يستمد سلطته من أى شيء دون أن يعطى شيئاً حتى إذا سقط أصبح لا شيء .

والواقع أن مرد هذه التغيرات الشاذة من هؤلاء الحكام الرجعيين إنما لشعورهم بمركب النقص حيث كانوا يفتقدون التأييد الشعبي مما حدا بهم لأن يعوضوا هذا النقص بالادعاء والغرور والقوة المصطنعة ومهما كان من أعمال هؤلاء الحكام الرجعيين وما قدموه من إصلاح أو خير للبلد لا يوازى ظلماً واحداً لفرد من أبناء الشعب من أول حاكم عقب ثورة سنة ١٩١٩ وهو عدلى يكن إلى آخر حاكم سنة ١٩٥٢ وهو أحمد نجيب الهمالي ، فقد كان السائد بينهم القوة والبطش والتعالي وامتنان الحرمة وجرح الشعور وقتل الكبرياء الأمر الذي خرج بهم من الحكم الشرعى إلى حكم العصابات .

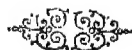
وهكذا عاشت مصر في دوامة بين ديمقراطية الوفد الذي يعتمد فيه على الدكتاتورية البرلمانية وبين الرجعيين الذين يعتمدون على الدكتاتورية السافرة . . . وفي تلك الدوامة فقد الشعب الكثير من كرامته وأبائه .

وبعد . . فالحرية بمعناها الصحيح كانت معدومة ، فلم ينعم المواطن بالحرية ولم ينعم الحاكم بالحكم أو بالأطمئنان إلى الحرية وإلى لاتساع



هل شككت مصر رجالها وقبل أن يهدوا الحجارة ١٩  
 أم ترى أنها عقلت فلم تعد تقدر على إنجاب الحكام الصالحين؟  
 لم قبل المصريون ذلك الوضع ١٩ أعن ضعف في الشعب أم عن  
 عنف في الحاك ١٩

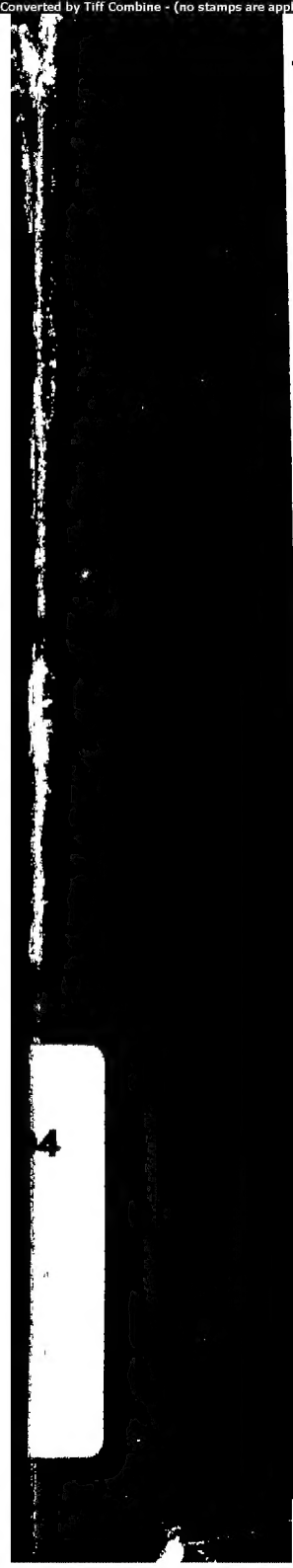
جاء اعرابي إلى النبي (ص) يقاضيه ديناً كان عليه ، واشتد في  
 الطلب وأبى أن يخرج حتى يقضيه . فتدخل أصحابه وقالوا « ويحك  
 تدري من نكلم؟ » فقال « إني أطاب حتى ، فانتهرهم النبي (ص) وقال  
 « هلا مع صاحب الحق كنتم؟ » ثم أرسل إلى خوله بنت قيس يقرض  
 منها تمراً يسد به دينه للأعرابي فأبى أن يقبله وقال « إنه دون تمرى »  
 فقيل له « أترد على رسول الله؟ » قال « نعم ومن أحق بالعدل من رسول  
 الله؟ » فاستحلت عيناه (ص) بدموعه وقال ، صدقت ، ومن أحق  
 بالعدل منى؟ » ثم أرضى الأعرابي حتى قال له « أوفيت أوفى اللهك »  
 فقال المصطفى (ص) « لا قدس الله أمة لا يأخذ ضيعتها حقه من شديدتها  
 ولا يتعتعه »



مطبعة الذكرة شارع منشأة الفاضل بالقاهرة







4